

إسكان الرء، ومعناه عضوه الذي يستمتع به أي الفرج، ورواه جماعة بفتح
المهزة والرء، ومعناه حاجته وهي شهوة الجماع، والمقصود أملككم لنفسه
فيأمن مع هذه المباشرة الوقوع في المحرم، وهو مباشرة فرج الحائض، واختار
الخطابي هذه الرواية وأنكر الأولى وعابها على المحدثين والله أعلم.



٣- كتاب الحيض

١- باب مباشرة الحائض فوق الإزار

١- (٢٩٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ
حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قال إسحاق: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ
الْأَخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ
الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ إِحْدَانَا، إِذَا كَانَتْ حَائِضًا، أَمَرَهَا
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَأْتَرُ بِإِزَارٍ، ثُمَّ يَبْأَثُهَا. [أخرجه البخاري ٣٠٠
٢٠٣٠.]

٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ
مُسْنِيرٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا عَلِيُّ
ابْنُ مُسْنِيرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ،
عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَتْ^(١) إِحْدَانَا، إِذَا كَانَتْ حَائِضًا،
أَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَأْتَرُ^(٢) فِي فَوْرٍ حَيْضَتِهَا^(٣)، ثُمَّ
يَبْأَثُهَا. قَالَتْ: وَإَيْكُمْ يَمْلِكُ إِرْتَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَمْلِكُ إِرْتَهُ^(٤). [أخرجه البخاري ٣٠٢.]

(١) هكذا وقع في الأصول في الرواية في الكتاب عن عائشة «كان
إحلدنا» من غير تاء في كان وهو صحيح، فقد حكى سيويه في كتابه في
باب ما جرى من الأسماء التي هي من الأفعال، وما أشبهها من الصفات
يجرى الفعل، قال: وقال بعض العرب: قال امرأة فهذا نقل الإمام هذه
الصيغة، أنه يجوز حذف التاء من فعل ماله فرج من غير فصل، وقد نقله
أيضاً الإمام أبو الحسين بن خروف في شرح الجمل، وذكره آخرون، ويجوز
أن تكون (كان) هنا التي للسان والقصة، أي: كان الأمر أو الحال ثم
ابتدأت فقالت: إحلدنا إذا كانت حائضاً أمرها والله أعلم.

(٢) وقولها: (أن تأتزر) معناه: تشد إزاراً تستر سرتها وما تحتها إلى
الركبة فما تحتها.

(٣) وقولها: (في فور حيضتها) هو بفتح الفاء وإسكان الرء معناه:
معظمها ووقت كثرتها، والحيضة بفتح الحاء أي الحيض.

(٤) وقولها: (وأيكم يملك إرتة) أكثر الروايات فيه بكسر المهزة مع

وأما الحيض: فاصله في اللغة السيلان، وحائض الوادي إذا سال، قال
الأزهري والمروني وغيرهما من الأئمة: الحيض جريان دم المرأة في أوقات
معلومة، يرخيه رحم المرأة بعد بلوغها، والاستحاضة جريان الدم في غير
أوانه، قالوا: ودم الحيض يخرج من قعر الرحم، ودم الاستحاضة يسيل من
العاذل، بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة، وهو عرق فمه الذي يسيل منه
في أدنى الرحم دون قعره، قال أهل اللغة: يقال حاضت المرأة تحيض حيضاً
وعيضاً وعحاضاً فهي حائض بلا هاء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى
الجوهرى عن القراء حائضة بالهاء، ويقال حاضت وتحيضت ودرست
وطمئت وعركت وضحكت ونفست كله بمعنى واحد، وزاد بعضهم
أكبرت وأعصرت بمعنى حاضت.

وأما أحكام الباب: فاعلم أن مباشرة الحائض أقسام: أحدها أن
يبشرها بالجماع في الفرج، فهذا حرام بإجماع المسلمين بنص القرآن العزيز
والسنة الصحيحة، قال أصحابنا: ولو اعتقد مسلم حل جماع حائض في
فرجها صار كافراً مرتداً، ولو فعله إنسان غير معتقد حله، فإن كان ناسياً
أو جاهلاً بوجود الحيض أو جاهلاً بتحريمه أو مكرهاً فلا إثم عليه ولا
كفارة، وإن وطئها عامداً عالماً بالحيض والتحريم غتاراً فقد ارتكب معصية
كبيرة، نص الشافعي على أنها كبيرة وتجب عليه التوبة، وفي وجوب
الكفارة قولان للشافعي: أصحهما وهو الجليلد وقول مالك وأبي حنيفة
وأحمد في إحدى الروايتين وجمهور السلف: أنه لا كفارة عليه، وعن ذهب
إليه من السلف عطاء وابن أبي مليكة والشعبي والتخمي ومكحول
والزهري وأبو الزناد وربيعة وحماد بن أبي سليمان وأيوب السختياني
وسفيان الثوري والليث بن سعد رحمهم الله تعالى أجمعين، والقول الثاني:
وهو القديم الضعيف أنه يجب عليه الكفارة، وهو مروى عن ابن عباس
والحسن البصري وسعيد بن جبير وقتادة والأوزاعي وإسحاق وأحمد في
الرواية الثانية عنه، واختلف هؤلاء في الكفارة، فقال الحسن وسعيد: عتق
رقبة، وقال الباقر: دينار أو نصف دينار، على اختلاف منهم في الحال
الذي يجب فيه الدينار ونصف الدينار، هل الدينار في أول الدم ونصفه في
آخره أو الدينار في زمن الدم ونصفه بعد انقطاعه، وتعلقوا بحديث ابن
عباس المرفوع: «من أتى امرأته وهي حائض فليصدق بدينار أو نصف
ديناره» وهو حديث ضعيف باتفاق الحفاظ، فالصواب أن لا كفارة والله
أعلم.

القسم الثاني: المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة، بالذكر، أو
بالقبلة، أو المعانقة، أو اللمس، أو غير ذلك، وهو حلال باتفاق العلماء،
وقد نقل الشيخ أبو حامد الإسفرائيني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا، وأما
ما حكى عن عبيدة السلماني وغيره من أنه لا يبشر شيئاً منها بشيء منه
فشاذ منكر غير معروف ولا مقبول، ولو صح عنه لكان مردوداً بالأحاديث
الصحيحة المشهورة المذكورة في الصحيحين وغيرهما في مباشرة النبي ﷺ
فوق الإزار، وإذنه في ذلك بإجماع المسلمين قبل المخالف وبعده، ثم إنه لا

٥-(٢٩٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ..

أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: بَيْنَمَا أَنَا مُضْطَجِعَةٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْخِمِيلَةِ^(١)، إِذْ حِضْتُ، فَانْسَلَّتْ^(٢)، فَأَخَذْتُ ثِيَابَ حِيضَتِي^(٣) فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْفِسْتِ؟»^(٤). قُلْتُ: نَعَمْ، فَدَعَانِي فَاضْطَجَعْتُ مَعَهُ فِي الْخِمِيلَةِ^(٥).

قَالَتْ: وَكَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ، فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ، مِنَ الْجَنَابَةِ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٢٩٨ وَ ٣٢٢ وَ ٣٢٣ وَ ١٩٢٩. وَسَائِي عَنْ مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: ٢٩٦. وَسَائِي لِقِطْعَةِ التَّحْقِيلِ وَهُوَ صَالِحٌ بِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ مُسْلِمٍ بِرَقْمٍ: ١١٠٨).

(١) الخميعة بفتح الحاء المعجمة وكسر الميم، قال أهل اللغة: الخميعة والخميل يحذف الهاء هي القطيفة، وكل ثوب له خلل من أي شيء كان، وقيل: هي الأسود من الثياب.

(٢) وقولها: (انسلت) أي: ذهبت في خفية، ويحتمل ذهابها أنها خافت وصول شيء من الدم إليه ﷺ، أو تقلدت نفسها ولم تر تربصها لمضاجعته ﷺ، أو خافت أن يطلب الاستمتاع بها وهي على هذه الحالة التي لا يمكن فيها الاستمتاع والله أعلم.

(٣) وقولها: (فأخذت ثياب حياضي) هي بكسر الحاء، وهي حالة الحيض أي أخذت الثياب المعدة لزمن الحيض، هذا هو الصحيح المشهور المعروف في ضبط حياضي في هذا الموضع، قال القاضي عياض: ويحتمل فتح الحاء هنا أيضاً أي الثياب التي ألبسها في حال حياضي، فإن الحيضة بالفتح هي الحيض.

(٤) قوله ﷺ: (انفست) هو بفتح النون وكسر الفاء، وهذا هو المعروف في الرواية؛ وهو الصحيح المشهور في اللغة أن نفست بفتح النون وكسر الفاء معناه حاضت، وأما في الولادة فيقال: نفست بضم النون وكسر الفاء أيضاً، وقال المبروري: في الولادة نفست بضم النون وفتحها، وفي الحيض بالفتح لا غير، وقال القاضي عياض: روايتنا فيه في مسلم بضم النون هنا، قال: وهي رواية أهل الحديث وذلك صحيح، وقد نقل أبو حاتم عن الأصمعي الوجهين في الحيض والولادة، وذكر ذلك غير واحد، وأصل ذلك كله خروج الدم، والدم يسمى نفساً والله أعلم.

(٥) أما أحكام الباب: ففيه جواز النوم مع الخائض، الاضطجاع معها في لحاف واحد، إذا كان هناك حائل يمنع من ملاقة البشرة فيما بين السرة والركبة، أو يمنع الفرج وحده عند من لا يحرم إلا الفرج، قال العلماء: لا تكره مضاجعة الخائض ولا قبلتها ولا الاستمتاع بها فيما فوق السرة وتحت الركبة، ولا يكره وضع يدها في شيء من المائعات، ولا يكره غسلها رأس زوجها، أو غيره من محارمها وترجيله، ولا يكره طبخها وعجنها وغير ذلك من الصنائع، وسؤرها وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه، وقد نقل

فرق بين أن يكون على الموضع الذي يستمتع به شيء من الدم أو لا يكون، هذا هو الصواب المشهور الذي قطع به جماهير أصحابنا وغيرهم من العلماء للأحاديث المطلقة، وحكى الحاملي من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا، أنه يحرم مباشرة ما فوق السرة وتحت الركبة إذا كان عليه شيء من دم الحيض، وهذا الوجه باطل لا شك في بطلانه والله أعلم.

القسم الثالث: المباشرة فيما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر، وفيها ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحابنا عند جماهيرهم وأشهرها في المذهب أنها حرام، والثاني أنها ليست بحرام ولكنها مكروهة كراهة تنزيه، وهذا الوجه أقوى من حيث الدليل وهو المختار، والوجه الثالث إن كان المباشر يضبط نفسه عن الفرج ويثق من نفسه باجتنابه، إما لضعف شهرته وإما لشدة ورعه. جاز وألاً فلا، وهذا الوجه حسن قاله أبو العباس البصري من أصحابنا، ومن ذهب إلى الوجه الأول وهو التحريم مطلقاً مالك وأبو حنيفة، وهو قول أكثر العلماء منهم سعيد بن المسيب وشريح وطاوس وعطاء وسليمان بن يسار وقتادة، ومن ذهب إلى الجواز عكرمة ومجاهد والشعبي والنخعي والحكم والثوري والأوزاعي وأحمد بن حنبل ومحمد بن الحسن وأصيص وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وابن المنذر وداد، وقد قلنا أن هذا المذهب أقوى دليلاً، واحتجوا بحديث أنس الآتي: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح» قالوا: وأما اقتصار النبي ﷺ في مباشرته على ما فوق الإزار فمحمول على الأسباب والله أعلم.

واعلم أن تحريم الوطء والمباشرة على قول من يحرمهما يكون في مدة الحيض وبعد انقطاعه إلى أن تغسل، أو تتيمم إن عدت الماء بشرطه، هذا مذهبنا ومذهب مالك وأحمد وجماهير السلف والخلف، وقال أبو حنيفة: إذا انقطع الدم لأكثر الحيض حل وطؤها في الحال، واحتج الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ والله أعلم.

٣-(٢٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَادٍ.

عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَاشِرُ نِسَاءَهُ فَوْقَ الْإِزَارِ، وَهُنَّ حَيْضٌ. (أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣٠٣).

٢- باب الاضطجاع مع الخائض في لحافٍ واحدٍ

٤-(٢٩٥) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كُرَيْبٍ، مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

سَمِعْتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْطَجِعُ مَعِي وَأَنَا حَائِضٌ، وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ ثَوْبٌ.

الإمام أبو جعفر محمد بن جرير في كتابه في مذاهب العلماء إجماع المسلمين على هذا كله، ودلائله من السنة ظاهرة مشهورة، وأما قول الله تعالى: ﴿فَاعْتَرَلُوا نِسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾ فالمراد اعتزلوا وطامن ولا تقربوا وطامن والله أعلم.

٣- باب جَوَازِ غَسْلِ الْحَائِضِ رَأْسَ زَوْجِهَا وَتَرْجِيلِهِ وَطَهَارَةِ سُورِهَا وَالْاِتِّكَاءِ فِي حِجْرِهَا وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِيهِ^(١)

(١) فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (كان رسول الله ﷺ إذا اعتكف يذني إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان)، وفي رواية: (فأغسله) وفيه حديث مناوله الحمرة وغيره قد تقدم مقصود فقه هذا الباب في الذي قبله.

٦- (٢٩٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَمْرَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، إِذَا اعْتَكَفَ^(١) يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ فَأَرْجُلُهُ^(٢)، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ الْإِنْسَانِ. [إخرجه البخاري: ٥٩٢٥].

(١) وأصل الاعتكاف في اللغة: الحبس، وهو في الشرع حبس النفس في المسجد خاصة مع النية.

(٢) وترجيل الشعر تسريحه، وهو نحو قولها فأغسله.

٧- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ وَعَمْرَةَ بَنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَدْخُلُ الْبَيْتَ لِلْحَاجَةِ، وَالْمَرِيضُ فِيهِ، فَمَا أَسْأَلُ عَنْهُ إِلَّا وَأَنَا مَارَّةٌ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَدْخُلُ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُعْتَكِفًا.

وقال ابن رُمَح: إِذَا كَانُوا مُعْتَكِفِينَ. [إخرجه البخاري ٢٠٢٩ ٢٠٤٦].

٨- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ إِلَيَّ رَأْسَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ مُجَاوِرٌ^(١)، فَأَغْسِلُهُ وَأَنَا حَائِضٌ.

(١) وقولها: (وهو مجاور) أي: معتكف، وفي هذا الحديث فوائد كثيرة تتعلق بالاعتكاف، وسيأتي في باب إن شاء الله تعالى. وما تقدمه أن فيه: أن المعتكف إذا خرج بعضه من المسجد كبده ورجله ورأسه لم يطل اعتكافه. وأن من حلف أن لا يدخل داراً أو لا يخرج منها فادخل أو أخرج بعضه لا يحنث والله أعلم.

وفيه: جواز استخدام الزوجة في الغسل والطبخ والخبز وغيرها برضاها، وعلى هذا تظاهرات دلائل السنة وعمل السلف وإجماع الأمة. وأما بغير رضاها فلا يجوز، لأن الواجب عليها تمكين الزوج من نفسها وملازمة بيته فقط والله أعلم.

٩- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ هِشَامٍ، أَخْبَرَنَا عُرْوَةُ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذْنِي إِلَيَّ رَأْسَهُ وَأَنَا فِي حُجْرَتِي، فَأَرْجُلُ رَأْسِهِ وَأَنَا حَائِضٌ. [إخرجه البخاري ٢٩٥ ٢٩٦ و ٢٠٢٨].

١٠- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَغْسِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا حَائِضٌ. [إخرجه البخاري ٣٠١ و ٢٠٣١].

١١- (٢٩٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ)، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَيْنٍ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَاوِلْنِي الْخُمْرَةَ^(١) مِنَ الْمَسْجِدِ^(٢)». قَالَتْ فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنْ حِضَّتْكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ^(٣)».

(١) أما الخمرة فبضم الحاء وإسكان الميم. قال المروزي وغيره: هي هذه السجادة، وهي ما يضع عليه الرجل جزء وجهه في سجوده من حصير أو نسيجة من خوص، هكنا قاله المروزي والأكثر. وصرح جماعة منهم بأنها لا تكون إلا هذا القدر. وقال الخطابي: هي السجادة يسجد عليها المصلي. وقد جاء في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: جاءت فارة فأخذت حجر الفتيلة فجاءت بها فالتفتها بين يدي رسول الله ﷺ على الخمرة التي كان قاعداً عليها فأحرقت منها مثل موضع درهم، فهذا تصريح بإطلاق الخمرة على ما زاد على قدر الوجه. وسمت خمرة لأنها تخمر الوجه أي تغطي، وأصل التخدير التغطية، ومنه حمار المرأة، والخمر لأنها تغطي العقل.

(٢) وقولها: (من المسجد) قال القاضي عياض رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال لما ذلك من المسجد، أي هو في المسجد لتناوله إياها من خارج.

هو القدر من اللحم. وقال الخليل: هو العظم بلا لحم وجمعه عراق بضم العين، ويقال عرقت العظم وترقته واعترقته إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك والله أعلم.

١٥- (٣٠١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَكِّيُّ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أُمِّهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَكَبَّرُ فِي حِجْرِي وَأَنَا حَائِضٌ، فَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ. ^(١) [أخرجه البخاري ٢٩٧ و ٧٥٤٩].

(١) قولها: (كان رسول الله ﷺ يتكبر في حجري وأنا حائض فقرأ القرآن) فيه جواز قراءة القرآن مضطجعا ومتكئا على الحائض ويقرب موضع النجاسة والله أعلم.

١٦- (٣٠٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا.

حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانُوا، إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ، لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ ^(١)، فَسَالَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ» ^(٢) [البقرة: ٢٢٢]. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ». فَبَلَغَ ذَلِكَ الْيَهُودَ فَقَالُوا: مَا يُرِيدُ هَذَا الرَّجُلُ أَنْ يَدْعَ مِنْ أَمْرِنَا شَيْئًا إِلَّا خَالَفْنَا فِيهِ، فَجَاءَ أَسِيدُ ابْنِ حَضِيرٍ ^(٣) وَعَبَادُ ابْنِ بَشِيرٍ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْيَهُودَ تَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. فَلَا نَجَامِعُهُنَّ؟ فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ قَدْ وَجَدَ عَلَيْهِمَا ^(٤)، فَخَرَجَا فَاسْتَقْبَلَهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَرْسَلَ فِي آثَارِهِمَا، فَسَقَاهُمَا، فَعَرَفَا أَنْ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِمَا.

(١) قوله: (ولم يجامعوهم في البيوت) أي: لم يجالطوهم ولم يسكنوهم في بيت واحد.

(٢) قوله تعالى: (ويسألك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض) أما المحيض الأول: فالمراد به الدم. وأم الثاني: فاختلف فيه، فمذهبنا أنه الحيض ونفس الدم، وقال بعض العلماء: هو الفرج. وقال الآخرون: هو زمن الحيض والله أعلم.

(٣) قوله: (فجاء أسيد بن حضير) هما بضم أولهما وحضير بالحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة.

(٤) قوله: (وجد عليهما) أي غضب.

٤- باب المذي

١٧- (٣٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ

المسجد، لَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَخْرُجَ لَهَا مِنَ الْمَسْجِدِ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَعْتَكِفًا وَكَانَتْ عَائِشَةُ فِي حِجْرَتِهَا وَهِيَ حَائِضٌ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ حَيْضَتُكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» فَإِنَّمَا خَافَتْ مِنْ إِدْخَالِ يَدِهَا الْمَسْجِدَ. وَلَوْ كَانَ أَمَرَهَا بِدُخُولِ الْمَسْجِدِ لَمْ يَكُنْ لِتَخْصِصِ الْيَدِ مَعْنَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

(٣) وأما قوله ﷺ: (إن حيضتك ليست في يدك) فهو بفتح الحاء، هذا هو المشهور في الرواية وهو الصحيح. وقال الإمام أبو سليمان الخطابي: المحدثون يقولونها بفتح الحاء وهو خطأ، وصوابها بالكسر أي الحالة والمهية. وأنكر القاضي عياض هذا على الخطابي وقال: الصواب هنا ما قاله المحدثون من الفتح، لأن المراد الدم وهو الحيض بالفتح بلا شك؛ لقوله ﷺ: «ليست في يدك» معناه: أن النجاسة التي يصابان المسجد عنها وهي دم الحيض ليست في يدك، وهذا بخلاف حديث أم سلمة «فأخذت ثياب حِضَّتِي» فَإِنَّ الصَّوَابَ فِيهِ الْكُسْرُ، هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي عِيَّاضٍ. وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ مِنَ الْفَتْحِ هُوَ الظَّاهِرُ هُنَا وَلَمَّا قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَجَّهَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

١٢- () حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ حَجَّاجٍ وَابْنِ أَبِي غِيَاثٍ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عَمِيٍّ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَتَأَوَّلَهُ الْخُمُرَةَ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَقُلْتُ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «تَأَوَّلِيهَا، فَإِنَّ الْحَيْضَةَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ».

١٣- (٢٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ.

قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ! تَأَوَّلِي الشُّوبَ». فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ، فَقَالَ: «إِنَّ حَيْضَتَكَ لَيْسَتْ فِي يَدِكَ» فَتَأَوَّلَتْ.

١٤- (٣٠٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ وَسْعَرٍ وَسُقْيَانَ، عَنْ الْمُقَدَّمِ ابْنِ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ أَشْرَبُ وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَوَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ، فَيَشْرَبُ، وَأَنْعَرِقُ الْعَرَقَ ^(١) وَأَنَا حَائِضٌ، ثُمَّ أَتَوَّلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَيَضَعُ فَاهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِيَّ.

وَلَمْ يَذْكُرْ زُهَيْرٌ: فَيَشْرَبُ.

(١) وقولها: (وتعرق العرق) هو بفتح العين وإسكان الراء، وهو العظم الذي عليه بقية من لحم هذا هو الأشهر في معناه. وقال أبو عبيد:

الرجال والله أعلم.

وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَهَشِيمٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَعْلَى (وَيُكْنَى أَبَا يَعْلَى) عَنِ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ.

١٩- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ ابْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) قَالَ:

عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً ^(٢) وَكُنْتُ اسْتَحْيِي أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، لِمَكَانِ ابْنَتِهِ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ ابْنَ الْأَسْوَدِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ، وَيَتَوَضَّأُ». وَاعْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ ١٣٢ وَ١٧٨ وَ٢٦٩.

قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَرْسَلْنَا الْمُقَدَّادَ ابْنَ الْأَسْوَدِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنِ الْمَذْيِ يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ، كَيْفَ يَفْعَلُ بِهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأُ وَانْضَحَ فَرَجَكَ» ^(٣).

(١) قوله: (كنت رجلاً مذاءً) أي: كثير المذني، وهو بفتح الميم وتشديد الذال وبالمد. وأما حكم خروج المذي، فقد أجمع العلماء على أنه لا يوجب الغسل. قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: يوجب الوضوء لهذا الحديث. وفي الحديث من الفوائد أنه لا يوجب الغسل، وأنه يوجب الوضوء، وأنه نجس، ولهذا أوجب ﷺ غسل الذكر، والمراد به عند الشافعي والجمهور غسل ما أصابه المذي لا غسل جميع الذكر، وحكي عن مالك وأحمد في رواية عنهما بإيجاب غسل جميع الذكر. وفيه أن الاستنجاء بالحجر، إنما يجوز الاقتصار عليه في النجاسة المعتادة وهي البول والغائط، أما النادر كالدم والمذي وغيرهما فلا بد فيه من الماء، وهذا أصح القولين في مذهبه. وللقائل الآخر يجوز الاقتصار في على الحجر قياساً على المعتاد، أن يجيب عن هذا الحديث بأنه خرج على الغالب فيمن هو في بلد أن يستنجي بالماء، أو يحمله على الاستنجاب. وفيه جواز الاستنابة في الاستفتاء، وأنه يجوز الاعتماد على الخبر المظنون مع القدرة على المقطوع به، لكون علي اقتصر على قول المقداد مع تمكنه من سؤال النبي ﷺ، إلا أن هذا قد يتنازع فيه ويقال لعل علياً كان حاضراً مجلس رسول الله ﷺ وقت السؤال، وإنما استجبا أن يكون السؤال منه بنفسه. وفيه استحباب حسن العشرة مع الأصهار، وأن الزوج يستحب له أن لا يذكر ما يتعلق بجماع النساء والامتناع بهن بحضرة أبيها وأخيها وابنها وغيرهم من أقاربها، ولهذا قال علي ﷺ: فكن استحي أن أسأل رسول الله ﷺ لكان ابنته. معناه: أن المذي يكون غالباً عند ملاعبة الزوجة وقبلتها ونحو ذلك من أنواع الامتناع والله أعلم.

(٢) قوله في الإسناد الأخير من الباب: (وحدثني هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قالا حدثنا ابن وهب قال أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه عن أبي سليمان بن يسار عن ابن عباس قال قال علي بن أبي طالب أرسلنا المقداد) هذا الإسناد عما استدركه الدارقطني وقال: قال حماد بن خالد: سألت مخرمة هل سمعت من أبيك؟ فقال: لا. وقد خالفه الليث عن بكير فلم يذكر فيه ابن عباس، وتابعه مالك عن أبي النضر هذا كلام الدارقطني. وقد قال النسائي أيضاً في مسنده: مخرمة لم يسمع من أبيه شيئاً، وروى النسائي هذا الحديث من طرق، وبعضها طريق مسلم هذه المذكورة، وفي بعضها عن الليث بن سعد عن بكير عن سليمان بن يسار قال: أرسل علي المقداد، هكذا أتى به مراسلاً. وقد اختلف العلماء في سماع مخرمة من أبيه، فقال مالك ﷺ: قلت لمخرمة ما حدثت به عن أبيك سمعته منه؟ فحلف بالله لقد سمعته، قال مالك: وكان مخرمة رجلاً صالحاً. وكذا قال معن بن عيسى: إن مخرمة سمع من أبيه، وذهب جماعات إلى أنه لم يسمعه. قال أحمد بن حنبل: لم يسمع مخرمة من أبيه شيئاً إنما يروي من كتاب أبيه، وقال يحيى بن معين وابن أبي خيثمة: يقال وقع إليه كتاب أبيه ولم يسمع منه. وقال موسى بن سلمة: قلت لمخرمة حدثك أبوك؟ فقال: لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه. وقال أبو حاتم: مخرمة صالح الحديث إن كان سمع من أبيه، وقال علي بن المديني: ولا أظن مخرمة سمع من أبيه كتاب سليمان بن يسار ولعله سمع الشيء اليسير. ولم أجد أحداً بالمدينة يخرج عن مخرمة أنه كان يقول في شيء من حديثه سمعت أبي والله أعلم.

١٨- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنِي سُلَيْمَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُنْذِرًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ.

فهذا كلام أئمة هذا الفن، وكيف كان فمتى الحديث صحيح من الطرق التي ذكرها مسلم قبل هذه الطرق، ومن الطرق التي ذكرها غيره والله أعلم.

عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: اسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمَذْيِ ^(١) مِنْ أَجْلِ فَاطِمَةَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «مِنْهُ الْوُضُوءُ».

(٢) وأما قوله ﷺ: (وانضح فرجك) فمعناه: اغسله فإن النضح يكون غسلاً ويكون رشاً، وقد جاء في الرواية الأخرى يغسل ذكره فيتعین حمل النضح عليه، وانضح بكسر الضاد وقد تقدم بيانه.

٥- باب غسل الوجه واليدين إذا استيقظ من النوم

٢٠- (٣٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَلَمَةَ ابْنِ كَهْمَلٍ، عَنْ كُرَيْبٍ.

(١) في المذي لغات: مذي بفتح الميم وإسكان الذال، ومذي بكسر الذال وتشديد الياء، ومذي بكسر الذال وتخفيف الياء، فالأوليان مشهورتان، وأولاهما أفصحهما وأشهرهما، والثالثة حكاهما أبو عمرو الزاهد عن ابن الأعرابي، ويقال مذي وأمذي ومذي الثالثة بالتشديد، والمذي ماء أبيض رقيق لزج، يخرج عند شهوة لا بشهوة ولا دفق، ولا يعقبه فتور، وربما لا يحس بخروجه، ويكون ذلك للرجل والمرأة، وهو في النساء أكثر منه في

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَقَضَى حَاجَتَهُ،

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قال ابن المثنى في حديثه: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ. (١)

(١) معناه قال ابن المثنى في روايته عن محمد بن جعفر عن شعبة قال: شعبة حدثنا الحكم قال: سمعت إبراهيم يحدث، وفي الرواية المتقدمة شعبة عن الحكم عن إبراهيم، والمقصود أن الرواية الثانية أقوى من الأولى، فإن الأولى بمن عن والثانية يحدثنا وسمعت، وقد علم أن حدثنا وسمعت أقوى من عن وقد قالت جماعة من العلماء: أن عن لا تقتضي الاتصال ولو كانت من غير مدلس. وقد قلنا لإيضاح هذا في الفصول وفي مواضع كثيرة بعدها والله أعلم.

٢٣- (٣٠٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ)، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، (وَاللَّفْظُ لَهُمَا). قال ابن نمير: حَدَّثَنَا أَبِي، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاءَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ عُمرَ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرُقِدُ أَخَذْنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا تَوَضَّأَ». (إخرجه البخاري ٢٨٧ و ٢٨٩).

(١) هو بفتح الدال المشددة، منسوب إلى جده مقدم، وقد تقدم بيانه مرات.

٢٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ عُمرَ اسْتَفْتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: هَلْ يَنَامُ أَخَذْنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: «نَعَمْ، لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنُصَلَّ، حَتَّى يَغْتَسِلَ إِذَا شَاءَ».

٢٥- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ.

عَنْ ابْنِ عُمرَ، قَالَ: ذَكَرَ عُمرُ ابْنَ الْخَطَّابِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ تَصَيَّهَ جَنَابَةً مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّأَ، وَاغْتَسَلَ ذَكَرَكَ، ثُمَّ نَمَ». (إخرجه البخاري ٢٩٠).

٢٦- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ مُعَاوِيَةَ ابْنِ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي قَيْسٍ، قَالَ:

سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ وَثْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ نَامَ. (١) (إخرجه البخاري ٦٣١٦). وسأله مطولاً عند مسلم برقم: ٧٦٣.

(١) فيه: (ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قام من الليل ففقد حاجته ثم غسل وجهه ويديه ثم نام) الظاهر والله أعلم أن المراد بقضاء الحاجة الحدث، وكذا قاله القاضي عياض. والحكمة في غسل الوجه إذهاب النعاس وآثار النوم. وأما غسل اليد فقال القاضي: لعله كان لشيء نالهما، وفي هذا الحديث أن النوم بعد الاستيقاظ في الليل ليس بمكروه. وقد جاء عن بعض زهاد السلف كراهة ذلك، ولعلهم أرادوا من لم يامن استغرق النوم، بحيث يفوته وظيفته ولا يكون مخالفاً لما فعله النبي ﷺ، فإنه ﷺ كان يامن من فوات أوراده ووظيفته والله أعلم.

٦- باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وَغَسْلِ الْفَرْجِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يُجَامِعَ (١)

(١) وفي هذه الأحاديث المذكورة في الباب أن غسل الجنابة ليس على الفور، وإنما يتحقق على الإنسان عند القيام إلى الصلاة، وهذا بإجماع المسلمين. وقد اختلف أصحابنا في الموجب لغسل الجنابة، هل هو حصول الجنابة بالتقاء الختانين أو إنزال المني؟ أم هو القيام إلى الصلاة؟ أم هو حصول الجنابة مع القيام إلى الصلاة؟ فيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: ومن قال يجب بالجنابة قال: هو وجوب موسع. وكذا اختلفوا في موجب الوضوء، هل هو الحدث؟ أم القيام إلى الصلاة؟ أم المجرع؟ وكذا اختلفوا في الموجب لغسل الحوض، هل هو خروج الدم أم انقطاعه؟ والله أعلم.

٢١- (٣٠٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ، وَهُوَ جُنْبٌ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، قَبْلَ أَنْ يَنَامَ. (إخرجه البخاري ٢٨٦ و ٢٨٨).

٢٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُكَيْفٍ وَوَكَيْعٌ وَغُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا كَانَ جُنْبًا، فَأَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَنَامَ، تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ.

٢٢- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ (ح).

على الوجه واليدين، فقد قدمنا أن ذلك لم يكن في الجنابة بل في الحدث الأصغر. وأما حديث أبي إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها «أن النبي ﷺ كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء» رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم. فقال أبو داود: عن يزيد بن هارون وهم أبو إسحاق في هذا يعني في قوله «لا يمس ماء» وقال الترمذي: يرون أن هذا غلط من أبي إسحاق. وقال البيهقي: طعن الحفاظ في هذه اللفظة فإن بما ذكرناه ضعف الحديث، وإذا ثبت ضعفه لم يبق فيه ما يعترض به على ما قلناه، ولو صح لم يكن أيضاً مخالفاً، بل كان له جوابان: أحدهما جواب الإمامين الجليلين أبي العباس بن شريح وأبي بكر البيهقي، أن المراد لا يمس ماء للغسل والثاني وهو عندي حسن، أن المراد أنه كان في بعض الأوقات لا يمس ماء أصلاً لبيان الجواز، إذ لو واطب عليه لتوهم وجوبه والله أعلم.

وأما طوافه ﷺ على نسائه بغسل واحد، فيحتمل أنه ﷺ كان يتوضأ بينهما، أو يكون المراد بيان جواز ترك الوضوء. وقد جاء في سنن أبي داود: «أنه ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة يغتسل عند هذه وعند هذه فقيل يا رسول الله ألا نجعله غسلًا واحدًا؟ فقال: «هذا أزكى وأطيب وأطهر». قال أبو داود: والحديث الأول أصح، قلت: وعلى تقدير صحته يكون هذا في وقت وذاك في وقت والله أعلم.

واختلف العلماء في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يخفف الحدث، فإنه يرفع الحدث عن أعضاء الوضوء. وقال أبو عبد الله المازري ﷺ: اختلف في تعليقه، فقيل ليبس على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في منامه، وقيل بل لعله أن يشبط إلى الغسل إذا نال المال أعضائه، قال المازري: ويجري هذا الخلاف في وضوء الحائض قبل أن تنام، فمن علل بالمبيت على طهارة استحبه لها هذا كلام المازري وأما أصحابنا فإنهم متفقون على أنه لا يستحب الوضوء للحائض والنفساء، لأن الوضوء لا يؤثر في حدثهما، فإن كانت الحائض قد انقطعت حيضتها صارت كالجنب والله أعلم.

وأما طواف النبي ﷺ على نسائه بغسل واحد، فهو محمول على أنه كان برضاهن، أو برضى صاحبة التوبة إن كانت توبة واحدة، وهذا التأويل يحتاج إليه من يقول: كان القسم واجباً على رسول الله ﷺ في الدوام كما يجب علينا وأما من لا يوجب فلا يحتاج إلى تأويل، فإن له أن يفعل ما يشاء، وهذا الخلاف في وجوب القسم هو وجهان لأصحابنا والله أعلم.

٧- باب وجوب الغسل على المرأة

بَخْرُوجِ الْمَنِيِّ مِنْهَا

٢٩- (٣١٠) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنْفِيُّ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، قَالَ: قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ:

حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ ^(١) (وَهِيَ جَدَّةُ إِسْحَاقَ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُ: وَعَائِشَةُ عِنْدَهُ: يَا

قُلْتُ: كَيْفَ كَانَ يَصْنَعُ فِي الْجَنَابَةِ؟ أَكَانَ يَغْتَسِلُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ أَمْ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ؟ قَالَتْ: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ يَفْعَلُ، رُبَّمَا اغْتَسَلَ فَنَامَ، وَرُبَّمَا تَوَضَّأَ فَنَامَ، قُلْتُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي الْأَمْرِ سَعَةً.

٢٦- (٣٠٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، جَمِيعاً عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَثَلَّةُ.

٢٧- (٣٠٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ (ح)..

وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ وَابْنُ عُثَيْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْقَزَارِيُّ.

كُلُّهُمْ عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ ^(١).

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ».

رَأَى أَبُو بَكْرٍ فِي حَدِيثِهِ: بَيْنَهُمَا وَضُوءٌ، وَقَالَ: ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

(١) وفيه أبو المتوكل عن أبي سعيد، هو أبو المتوكل الناجي، واسمه علي بن داود، وقيل ابن داود بضم الدال، منسوب إلى بني ناجية قبيلة معروفة والله أعلم.

٢٨- (٣٠٩) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ ابْنِ أَبِي شُعَيْبٍ الْخَرَّائِيُّ، حَدَّثَنَا مُسْكِينُ (يَعْنِي ابْنَ بُكَيْرٍ الْحَذَّاءَ)، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ يَغُسِّلُ وَاحِدَةً ^(١) [أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٢٦٨ وَ ٢٨٤ وَ ٥٢١٥ وَ ٥٠٦٨].

(١) حاصل الأحاديث كلها، أنه يجوز للجنب أن ينام ويأكل ويشرب ويجمع قبل الاغتسال، وهذا مجمع عليه. واجمعوا على أن بدن الجنب وعرقه طاهران. وفيها أنه يستحب أن يتوضأ ويغسل فرجه لهذه الأمور كلها، ولا سيما إذا أراد جماع من لم يجمعهما، فإنه يتأكد استحباب غسل ذكره. وقد نص أصحابنا أنه يكره النوم والأكل والشرب والجماع قبل الوضوء، وهذه الأحاديث تدل عليه. ولا خلاف عندنا أن هذا الوضوء ليس بواجب. وبهذا قال مالك والجمهور. وذهب ابن حبيب من أصحاب مالك إلى وجوبه، وهو مذهب داود الظاهري والمراد بالوضوء وضوء الصلاة الكامل وأما حديث ابن عباس المتقدم في الباب قبله في الاختصار

ما لم يخرج فلا يجب الغسل. وذلك بأن يرى النائم أنه يجامع، وأنه قد انزل، ثم يستيقظ فلا يرى شيئاً، فلا غسل عليه بإجماع المسلمين. وكذا لو اضطرب بدنه لمباذي خروج المني فلم يخرج. وكذا لو نزل المني إلى أصل الذكر. ثم لم يخرج فلا غسل. وكذا لو صار المني في وسط الذكر وهو في صلاة فأمسك بيده على ذكره فوق حائل، فلم يخرج المني حتى سلم من صلاته صحت صلاته، فإنه ما زال متطهراً حتى خرج. والمرأة كالرجل في هذا إلا أنها إذا كانت ثيباً فتزل المني إلى فرجها، ووصل الموضع الذي يجب عليها غسله في الجنابة والاستنجاء، وهو الذي يظهر حال قعودها لقضاء الحاجة، وجب عليها الغسل بوصول المني إلى ذلك الموضع، لأنه في حكم الظاهر وإن كانت بكرًا لم يلزمها ما لم يخرج من فرجها، لأن داخل فرجها كداخل أحليل الرجل والله أعلم.

٣٠- (٣١١) حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ^(١) ابْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ ابْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ.

أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ حَدَّثَتْ، أَنَّهَا سَأَلَتْ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَائِمِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ فَلْتَغْتَسِلْ». فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ ذَلِكَ^(٢)، قَالَتْ: وَهَلْ يَكُونُ هَذَا؟ فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، فَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْءُ»^(٣)، إِنَّ مَاءَ الرَّجُلِ غَلِيظٌ أَيْضُ، وَمَاءَ الْمَرْأَةِ رَقِيقٌ أَصْفَرُ^(٤)، فَمِنْ أَيْنَهُمَا عَلَا^(٥)، أَوْ سَبَقَ يَكُونُ مِنْهُ الشَّيْءُ^(٦).

(١) هو عباس بالباء الموحدة والسين المهملة وصحفه بعض الرواة لكتاب مسلم فقال عياش: بالياء المثناة والشين المعجمة، وهو غلط صريح، فإن عياشاً بالمعجمة، هو عياش بن الوليد الرقام البصري، ولم يرو عنه مسلم شيئاً، وروى عنه البخاري. وأما عباس بالمهملة، فهو ابن الوليد البصري الترسي وروى عنه البخاري ومسلم جميعاً، وهذا مما لا خلاف فيه. وكان غلط هذا القائل وقع له من حيث أنهما مشتركان في الأب والنسب والعصر والله أعلم.

(٢) قوله: (فقال أم سليم واستحييت من ذلك) هكذا هو في الأصول وذكر الحافظ أبو علي الفسائي، أنه هكذا في أكثر النسخ، وأنه غير في بعض النسخ فجعل «فقال أم سلمة» والمخفوظ من طرق شتى أم سلمة. قال القاضي عياض: وهذا هو الصواب، لأن السائلة هي أم سليم، والرادة عليها أم سلمة في هذا الحديث، وعائشة في الحديث المتقدم. ويحتمل أن عائشة وأم سلمة جميعاً أنكرتا عليها، وإن كان أهل الحديث يقولون الصحيح هنا أم سلمة لا عائشة والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: (فمن أين يكون الشيء) معناه: أن الولد متولد من ماء الرجل وما المرأة، فأيهما غلب كان الشيء له. وإذا كان للمرأة مني فإنزاله وخروجه منها ممكن، ويقال: شبه وشبه لغتان مشهورتان، إحداهما بكسر الشين وإسكان الباء، والثانية بفتحهما والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: (إن ماء الرجل غليظ أبيض وماء المرأة رقيق أصفر)

رَسُولَ اللَّهِ! الْمَرْأَةُ تَرَى مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ، فَتَرَى مِنْ نَفْسِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ مِنْ نَفْسِهِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! فَضَحَتْكِ النِّسَاءُ^(٢)، تَرَبَّتْ يَمِينُكَ^(٣)، فَقَالَ لِعَائِشَةَ: «بَلْ أَنْتِ، فَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ»^(٤)، نَعَمْ، فَلْتَغْتَسِلْ، يَا أُمَّ سُلَيْمٍ! إِذَا رَأَتْ ذَلِكَ^(٥).

(١) أم سليم وهي أم أنس بن مالك، واختلفوا في اسمها، فقيل: اسمها سهلة، وقيل: مليكة، وقيل: رميشة، وقيل: أنيفة، ويقال: الرميضا والغميضا، وكانت من فاضلات الصحابيات ومشهوراتهن، وهي أخت أم حرام بنت ملحان رضي الله عنهما والله أعلم.

(٢) وأما قول عائشة رضي الله عنها فضحت النساء فمعناه: حكيت عنهن أمراً يستحي من وصفهن به ويكتمنه، وذلك أن نزول المني منهن يدل على شدة شهوتهن للرجال.

(٣) وأما قولها: (تربت يمينك) ففيه خلاف كثير متشر جداً للسلف والخلف من الطوائف كلها، والأصح الأقوى الذي عليه المحققون في معناه، أنها كلمة أصلها افتقرت، ولكن العرب اعتادت استعمالها غير قاصدة حقيقة معناها الأصلي، فيذكرون تربت يداك، وقاتله الله ما أشجعه، ولا أم له، ولا أب لك، وتلكته أمه، وويل أمه وما أشبه هذا من الفاظهم يقولونها عند إنكار الشيء، أو الزجر عنه، أو الذم عليه، أو استعظامه، أو الحث عليه، أو الإعجاب به والله أعلم.

(٤) وأما قوله ﷺ لعائشة: (بل أنت فتربت يمينك)، فمعناه: أنت أحق أن يقال لك هذا، فإنها فعلت ما يجب عليها من السؤال عن دينها، فلم تستحق الإنكار، واستحققت أنت الإنكار لإنكارك ما لا إنكار فيه.

وأما قوله: (قولها تربت يمينك خير) فكذا وقع في أكثر الأصول وهو تفسير. ولم يقع هذا التفسير في كثير من الأصول، وكذلك ذكر الاختلاف في إثباته وحذفه القاضي عياض. ثم اختلف المتبثون في ضبطه، فتقل صاحب المالمط وغيره عن الأكثرين، وأنه خير بإسكان الياء المثناة من تحت ضد الشر، وعن بعضهم أنه خير بفتح الباء الموحدة. قال القاضي عياض: وهذا الثاني ليس بشيء، قلت: كلاهما صحيح، فالأول معناه: لم ترد بهذا شتماً ولكنها كلمة تجري على اللسان. ومعنى الثاني أن هذا ليس بدعاء، بل هو خبر لا يراد حقيقته والله أعلم.

(٥) أعلم أن المرأة إذا خرج منها المني، وجب عليها الغسل كما يجب على الرجل بخروجه. وقد أجمع المسلمون على وجوب الغسل على الرجل والمرأة بخروج المني، أو لإلاج الذكر في الفرج. وأجمعوا على وجوبه عليها بالخيض والنفاس. واختلفوا في وجوبه على من ولدت ولم تر دماً أصلاً؛ والأصح عند أصحابنا وجوب الغسل. وكذا الخلاف فيما إذا ألقت مضغة أو علقه، والأصح وجوب الغسل، ومن لا يوجب الغسل يوجب الوضوء والله أعلم.

ثم إن مذهبا أنه يجب الغسل بخروج المني، سواء بشهوة ودفق، أم بنظر، أم في النوم، أو في اليقظة، وسواء أحس بخروجه أم لا، وسواء خرج من العقل أم من المجنون. ثم إن المراد بخروج المني، أن يخرج إلى الظاهر. أم

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ الْحَقِّ^(١)، فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا اخْتَلَمَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ». فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَتَحْلِمُ الْمَرْأَةُ؟ فَقَالَ: «تَرَبَّتْ يَدَاكَ، فِيمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا». (إخبره البخاري ١٣٠ و ٢٨٢ و ٣٣٢٨ و ٦٠٩١١ و ٦١٢١).

(١) قولها: (إن الله لا يستحي من الحق) قال العلماء: معناه لا يمتنع من بيان الحق وضرب المثل بالعوضة وشبهها، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ فكأننا أنا لا امتنع من سؤالي عما أنا محتاجة إليه، وقيل معناه: إن الله لا يأمر بالحياء في الحق ولا يبيحه، وإنما قالت هذا اعتذاراً بين يدي سؤالها عما دعت الحاجة إليه، مما تستحي النساء في العادة من السؤال عنه وذكره بمحضرة الرجال. ففيه أنه ينبغي لمن عرضت له مسألة أن يسأل عنها، ولا يمتنع من السؤال حياء من ذكرها، فإن ذلك ليس بحياء حقيقي، لأن الحياء خير كله، والحياء لا يأتي إلا بخير، والإمسك عن السؤال في هذه الحال ليس بخير، بل هو شر، فكيف يكون حياء، وقد تقدم إيضاح هذه المسألة في أوائل كتاب الإيمان وقد قالت عائشة رضي الله عنها: «نعم النساء نساء الأنصار لم يمتنعن الحياء أن يتفقهن في الدين» والله أعلم.

قال أهل العربية: يقال استحي بياء قبل الألف، يستحي بيائين، ويقال أيضاً يستحي بياء واحدة في المضارع والله أعلم.

٣٢- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ.

جَمِيعاً عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ مَعْنَاهُ.

وَرَأَدَ: قَالَتْ قُلْتُ: فَضَحَّتِ النِّسَاءُ.

٣٢- (٣١٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ (أُمَّ بَنِي أَبِي طَلْحَةَ) دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمَعْنَى حَدِيثِ هِشَامٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِيهِ قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ لَهَا: أَفْ لَكَ^(١)! أَرَى الْمَرْأَةَ ذَلِكَ؟.

(١) قوله: (قالت عائشة فقلت لها أف لك) معناه: استحقاراً لها ولما تكلمت به، وهي كلمة تستعمل في الاحتقار والاستقذار والإنكار قال الباجي: والمراد بها هنا الإنكار، وأصل الأف وسخ الأظفار، في أف عشر لغات: أف وأف وأف بضم الهمزة مع كسر الفاء وفتحها، وضمها بغير

هذا أصل عظيم في بيان صفة المني، وهذه صفته في حال السلامة. وفي الغالب قال العلماء: مني الرجل في حال الصحة أبيض ثخين يتدفق في خروجه دفقة بعد دفقة، ويخرج بشهوة ويتلذذ بخروجه. وإذا خرج استعقب خروجه فتوراً، ورائحة كرائحة طلع النخل ورائحة الطلع قريبة من رائحة العجين، وقيل تشبه رائحته رائحة الفصيل، وقيل إذا يبس كانت رائحته كرائحة البول، فهذه صفاته. وقد يفارقه بعضها مع بقاء ما يستقل بكونه منياً، وذلك بأن يمرض فيصير منه رقيقاً أصفر، أو يسترخي وعاء المني، فيسيل من غير التناذر وشهوة، أو يستكثر من الجماع فيحمر ويصير كماء اللحم، وربما خرج دماً غليظاً، وإذا خرج المني أحمر فهو طاهر موجب للغسل، كما لو كان أبيض. ثم إن خواص المني التي عليها الاعتماد في كونه منياً ثلاث: أحدها: الخروج بشهوة مع الفتور عقبه والثانية: الرائحة التي شبه رائحة الطلع كما سبق. الثالث: الخروج بزريق ودفق ودفعات وكل واحدة من هذه الثلاث كافية في إثبات كونه منياً ولا يشترط اجتماعها فيه. وإذا لم يوجد شيء منها لم يحكم بكونه منياً، وغلب على الظن كونه ليس منياً، هذا كله في مني الرجل. وأما مني المرأة فهو أصفر رقيق، وقد يبيض لفضل قوتها. وله خاصيتان يعرف بواحدة منهما: إحداهما أن رائحته كرائحة مني الرجل. والثانية التلذذ بخروجه وفتور شهوتها عقب خروجه. قالوا: ويجب الغسل بخروج المني بأي صفة وحال كان والله أعلم.

(٥) وقوله ﷺ: (فمن أيهما علا) هكذا هو في الأصول فمن أيهما بكسر الميم وبعدها نون ساكنة، وهي الحرف المعروف، وإنما ضبطته لثلاث يصحف بمني والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: (فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه) وفي الرواية الأخرى (إذا علا ماله ماء الرجل وإذا علا ماء الرجل ماله) قال العلماء: يجوز أن يكون المراد بالعلو هنا سبق، ويجوز أن يكون المراد الكثرة والقوة بحسب كثرة الشهوة.

٣١- (٣١٢) حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ^(١)، حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ.

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: سَأَلْتُ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: عَنْ الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ؟ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ مِنْهَا مَا يَكُونُ مِنَ الرَّجُلِ، فَلْتَغْتَسِلْ»^(٢). (١) هو بضم الراء وفتح الشين.

(٢) قوله ﷺ: (إذا كان منها ما يكون من الرجل فلتغتسل) معناه: إذا خرج منها المني فلتغتسل، كما أن الرجل إذا خرج منه المني اغتسل. وهذا من حسن العشرة ولطف الخطاب، واستعمال اللفظ الجميل موضع اللفظ الذي يستحي منه في العادة والله أعلم.

٣٢- (٣١٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ.

أَنْ ثَوْبَانِ مَوَلَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَهُ قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَ جِيرٌ^(١) مِنْ أَجْبَارِ الْيَهُودِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ! فَدَفَعْتُهُ دَفْعَةً كَادَ يُصْرَعُ مِنْهَا، فَقَالَ: لِمَ تَدْفَعُنِي؟ فَقُلْتُ: أَلَا تَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: إِنَّمَا نَدْعُوهُ بِاسْمِهِ الَّذِي سَمَّاهُ بِهِ أَهْلُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اسْمِي مُحَمَّدٌ الَّذِي سَمَّانِي بِهِ أَهْلِي». فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: جِئْتُكَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْفَعَكَ شَيْءٌ إِنْ حَدَّثْتُكَ».

قَالَ: اسْمِعْ بِأَذْنِي، فَتَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعُودٍ مَعَهُ^(٢) فَقَالَ: «سَلْ». فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: أَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ يَوْمَ تُبْذَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُمْ فِي الظُّلْمَةِ دُونَ الْجِسْرِ^(٣)». قَالَ: فَمَنْ أَوَّلُ النَّاسِ إِجَارَةٌ؟^(٤) قَالَ: «فُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ». قَالَ الْيَهُودِيُّ: فَمَا تُخَفَّتُهُمْ^(٥) جِئْتُ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «زِيَادَةُ كِبِدِ النَّوْنِ^(٦)». قَالَ: فَمَا غِذَاؤُهُمْ^(٧) عَلَى إِيْرَهَا^(٨)؟ قَالَ: «يُنْحَرُ لَهُمْ ثَوْرُ الْجَنَّةِ الَّذِي كَانَ يَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِهَا». قَالَ: فَمَا شَرَابُهُمْ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «مِنْ عَيْنٍ فِيهَا تَسْمَى سَلْسِيلًا»^(٩). قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: وَجِئْتُكَ اسْأَلُكَ عَنْ شَيْءٍ لَا يَعْلَمُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، إِلَّا نَبِيٌّ أَوْ رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ، قَالَ: «يَنْفَعُكَ إِنْ حَدَّثْتُكَ؟». قَالَ: اسْمِعْ بِأَذْنِي. قَالَ: جِئْتُكَ اسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ؟ قَالَ: «مَاءُ الرَّجُلِ أَيْضُ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ، فَإِذَا اجْتَمَعَا، فَعَلَا مِنْهُ الرَّجُلُ مِنْهُ الْمَرْأَةُ، أَذْكَرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَإِذَا عَلَا مِنْهُ الْمَرْأَةُ مِنْهُ الرَّجُلُ، آتَنًا^(١٠) بِإِذْنِ اللَّهِ»^(١١). قَالَ الْيَهُودِيُّ: لَقَدْ صَدَقْتَ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَذَهَبَ.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ، وَمَا لِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى أَتَانِي اللَّهُ بِهِ».

(١) قوله: (حدثني أبو أسماء الرحي) هو بفتح الراء والحاء، واسمه عمرو بن مرثد الشامي الدمشقي. قال أبو سليمان بن زيد: كان أبو أسماء الرحي من رجة دمشق، قرية من قرأها بينها وبين دمشق ميل، رأيتها عامرة والله أعلم.

(٢) وأما الخبر، فهو بفتح الحاء وكسرهما لغتان مشهورتان وهو العالم.

(٣) قوله: (فتكت رسول الله ﷺ بعود) هو بفتح النون والكاف وبالناء المثناة من فوق ومعناه: يخط بالعود في الأرض ويؤثر به فيها، وهذا يفعله المفكر. وفي هذا دليل على جواز فعل مثل هذا، وأنه ليس غلًا بالمرودة والله أعلم.

(٤) قوله ﷺ: (هم في الظلمة دون الجسر) هو بفتح الجيم وكسرهما لغتان مشهورتان، والمراد به هنا الصراط.

توين، وبالتنوين فهذه الستة، والسابعة إف بكسر الهمزة وفتح الفاء، والثامنة أف بضم الهمزة وإسكان الفاء، والتاسعة أف بضم الهمزة وبالياء، وأفه بالهاء وهذا اللغات مشهورات ذكرهن كلهن ابن الأنباري وجماعات من العلماء، ودلائلها مشهورة، ومن أخصرها ما ذكره الزجاج وابن الأنباري واختصره أبو البقاء، فقال: من كسر بناء على الأصل، ومن فتح طلب التخفيف، ومن ضم اتبع، ومن نون أراد التنكير، ومن لم ينون أراد التعريف، ومن خفف الفاء حذف أحد المثلين تخفيفاً. وقال الأخفش وابن الأنباري في اللغة التاسعة بالياء: كأنه إضافة إلى نفسه والله أعلم.

٣٣- () حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ وَابُو كُرَيْبٍ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ (قال سهل: حَدَّثَنَا، وقال الآخران: أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ)، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُصَنَّبِ ابْنِ شَيْبَةَ، عَنْ مُسَافِعٍ^(١) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا اخْتَلَمَتْ وَابْصَرَتْ الْمَاءَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ». فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: تَرَبَّتْ بِذَلِكَ، وَالَّتِ^(٢) قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعِيهَا، وَهَلْ يَكُونُ الشُّبَّةُ إِلَّا مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، إِذَا عَلَا مَاءُهَا مَاءَ الرَّجُلِ أَشَبَّهَ الْوَلَدُ، أَخْوَالَهُ وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءَهَا أَشَبَّهَ أَعْمَامَهُ».

(١) هو بضم الميم وبالسین المهملة وبكسر الفاء.

(٢) قولها: (تربت يدك والى) هو بضم الهمزة وفتح اللام المشددة وإسكان التاء، هكذا الرواية فيه، ومعناه: أصابتها الآلة بفتح الهمزة وتشديد اللام وهي الحرية، وأنكر بعض الأئمة هذا اللفظ، وزعم أن صوابه أللت بلامين الأولى مكسورة والثانية ساكنة وبكسر التاء، وهذا الإنكار فاسد، بل ما صحت به الرواية صحيح وأصله أللت بكسر اللام الأولى وفتح الثانية وإسكان التاء، وهذا كردت أصله رددت، ولا يجوز فك هذا الإدغام إلا مع المخاطب، وإنما وجد الت مع تشية يدك لوجهين: أحدهما: أنه أراد الجنس. والثاني: صاحبة اليدين أي: وأصابتك الآلة فيكون جمعاً بين دعامين والله أعلم.

٨- باب بيان صفة مني الرجل والمرأة

وَأَنَّ الْوَلَدَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَائِهِمَا^(١)

(١) فيه حديث ثوبان رضي الله عنه في قصة الخبر اليهودي، وقد تقدم في الباب الذي قبله بيان صفة النبي.

٣٤- (٣١٥) حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ (وهو الربيع ابن نافع)، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يعني ابن سلام)، عَنْ زَيْدٍ (يعني أخاه)، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ^(١).

وأشهد أم عمداً عبده ورسوله، وينوي الغسل من أول شروعه فيما ذكرناه، ويستصحب النية إلى أن يفرغ من غسله، فهذا كمال الغسل. والواجب من هذا كله النية في أول ملاقة أول جزء من البدن للماء، وتعميم البدن شعره وبشره بالماء، ومن شرطه أن يكون البدن طاهراً من النجاسة، وما زاد على هذا مما ذكرناه سنة. وينبغي لمن اغتسل من إناء كالإبريق ونحوه، أن يتقطن للدقيقة قد يغفل عنها، وهي أنه إذا استنجى وطهر محل الاستنجاء بالماء، فينبغي أن يغسل محل الاستنجاء بعد ذلك بنية غسل الجنابة، لأنه إذا لم يغسله الآن ربما غفل عنه بعد ذلك، فلا يصح غسله لترك ذلك، وإن ذكره احتاج إلى مس فرجه فيتنقص وضوءه، أو يحتاج إلى كلفة في لف خرقة على يده والله أعلم.

هذا مذهبنا ومذهب كثيرين من الأئمة: ولم يوجب أحد من العلماء الدلك في الغسل ولا في الوضوء، إلا مالك والمزني ومن سواهما يقول: هو سنة، لو تركه صحت طهارته في الوضوء والغسل. ولم يوجب أيضاً الوضوء في غسل الجنابة إلا داود الظاهري، ومن سواه يقولون هو سنة، فلو أفاض الماء على جميع بدنة من غير وضوء صح غسله واستباح به الصلاة وغيرها، ولكن الأفضل أن يتوضأ كما ذكرنا وتحصل الفضيلة بالوضوء قبل الغسل أو بعده، وإذا توضأ أولاً لا يأتي به ثانياً. فقد اتفق العلماء على أنه لا يستحب وضوءان والله أعلم.

فهذا مختصر ما يتعلق بصفة الغسل، وأحاديث الباب تدل على معظم ما ذكرناه: وما بقي فله دلائل مشهورة والله أعلم.

واعلم أنه جاء في روايات عائشة رضي الله عنها في صحيح البخاري ومسلم «أنه ﷺ توضأ وضوءه للصلاة قبل إفاضة الماء عليه» فظاهر هذا أنه ﷺ أكمل الوضوء بغسل الرجلين. وقد جاء في أكثر روايات ميمونة: «توضأ ثم أفاض الماء عليه ثم تنحى فغسل رجله» وفي رواية من حديثها رواها البخاري «توضأ وضوءه للصلاة غير قدمه ثم أفاض الماء عليه ثم نحى قدميه فغسلهما» وهذا تصريح بتأخير القدمين. وللشافعي ﷺ قولان: أحدهما وأشهرهما والمختار منهما، أنه يكمل وضوءه بغسل القدمين. والثاني أنه يؤخر غسل القدمين. فعلى القول الضعيف يتأول روايات عائشة. وأكثر روايات ميمونة على أن المراد بوضوء الصلاة أكثره، وهو ما سوى الرجلين كما بيته ميمونة في رواية البخاري. فهذه الرواية صريحة، وتلك الرواية محتملة للتأويل، فيجمع بينهما بما ذكرناه. وأما على المشهور الصحيح، فيعمل بظاهر الروايات المشهورة المستفيضة عن عائشة وميمونة جميعاً في تقديم وضوء الصلاة، فإن ظاهره كمال الوضوء فهذا كان الغالب. والعادة المعروفة له ﷺ وكان يعيد غسل القدمين بعد الفراغ لإزالة الطين لا لأجل الجنابة، فتكون الرجل مفسولة مرتين، وهذا هو الأكمل الأفضل، فكان ﷺ يواظب عليه. وأما رواية البخاري عن ميمونة فجرى ذلك مرة أو نحوها بياناً للجواز. وهذا كما ثبت أنه ﷺ توضأ ثلاثاً وثلاثاً ومرة مرة، فكان الثلاث في معظم الأوقات لكونه الأفضل، والمرة في نادر من الأوقات لبيان الجواز، ونظائر هذا كثيرة والله أعلم.

وأما نية هذا الوضوء فينوي به رفع الحدث الأصغر إلا أن يكون جنباً غير محدث، فإنه ينوي به سنة الغسل والله أعلم.

(٥) قوله: (فمن أول الناس إجازة) هو بكسر الهمزة وبالزاي ومعناه: جوازاً وعبوراً.

(٦) قوله: (فما تحفتهم) هي بإسكان الحاء وفتحها لغتان، وهي ما يهدي إلى الرجل ويخص به ويلاطف. وقال إبراهيم الخليلي: هي طرف الفاكهة والله أعلم.

(٧) هو النون بتونين الأولى مضمومة، وهو الحوت وجمعه نينان.

(٨) قوله: (فما غذاؤهم) روي على وجهين: أحدهما: بكسر الغين وبالدال المعجمة، والثاني: بفتح الغين وبالدال المهملة. قال القاضي: هذا الثاني هو الصحيح وهو رواية الأكثرين. قال: والأول ليس بشيء، قلت: وله وجه وتقديره ما غذاؤهم في ذلك الوقت؟ وليس المراد السؤال عن غذائهم دائماً والله أعلم.

(٩) قوله: (على أثرها) بكسر الهمزة مع إسكان التاء ويفتحهما جميعاً لغتان مشهورتان.

(١٠) قال جماعة من أهل اللغة والمفسرين: السلسيل اسم للعين. وقال مجاهد وغيره: هي شديدة الجري، وقيل هي السلسلة اللينة.

(١١) وقوله: (آثنا) بالمد في أوله وتخفيف النون، وقد روي بالقصر وتشديد النون والله أعلم.

(١٢) قوله ﷺ: (أذكرا بإذن الله وآثنا بإذن الله) معنى الأول كان الولد ذكراً، ومعنى الثاني كان أنثى.

٣٤- () وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى ابْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ابْنُ سَلَامٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِوَيْلِهِ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ قَاعِداً عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ: زَائِدَةُ^(١) كَبِدَ النَّوْنِ، وَقَالَ: أَذْكَرَ وَأَنْثَ، وَلَمْ يَقُلْ: أَذْكَرًا وَأَنْثًا.

(١) والزائدة والزائدة شيء واحد، وهو طرف الكبد وهو أطيبها.

٩- باب صفة غسل الجنابة^(١)

(١) قال أصحابنا: كمال غسل الجنابة أن يبدأ المغتسل فيغسل كفيه ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء، ثم يغسل ما على فرجه وسائر بدنه من الأذى ثم يتوضأ وضوءه للصلاة بكماله، ثم يدخل أصابعه كلها في الماء فيغرف غرفة يخلل بها أصول شعره من رأسه ولحيته، ثم يحني على رأسه ثلاث حثيات، ويتعاهد معاطف بدنه كالأبطين، وداخل الأذنين، والسرة وما بين الأليتين، وأصابع الرجلين، وعكن البطن وغيره ذلك. فيوصل الماء إلى جميع ذلك؛ ثم يفيض على رأسه ثلاث حثيات، ثم يفيض الماء على سائر جسده ثلاث مرات، يدلك في كل مرة ما تصل إليه يده من بدنه، وإن كان يغتسل في نهر أبو بركة انغمس فيها ثلاث مرات، ويوصل الماء إلى جميع بشرته، والشعور الكثيفة والخفيفة. ويعمم بالغسل ظاهر الشعر وباطنه وأصول منابته، والمستحب أن يبدأ بيمينه وأعلى بدنه، وأن يكون مستقبل القبلة، وأن يقول: بعد الفراغ أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

غُسْلُهُ^(١) مِنَ الْجَنَابَةِ، فَغَسَلَ كَفَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، ثُمَّ ادْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ أَفْرَغَ بِهِ عَلَى فَرْجِهِ، وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ الْأَرْضَ، فَذَلَكُمَا ذَلِكَا شَدِيدًا^(٢)، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِلءَ كَفِّهِ^(٣)، ثُمَّ غَسَلَ سَائِرَ جَسَدِهِ، ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ، فَغَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمُنْدِيلِ^(٤)، فَرَدَّه^(٥). [إخرجه البخاري ٢٤٩ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٦٠ و ٢٦٥ و ٢٦٦ و ٢٧٤ و ٢٧٦ و ٢٨١. وسنأتي قطعة منه عند مسلم برقم: ٣٣٧].

٣٥- (٣١٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ^(١)، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدْ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ^(٢)، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [إخرجه البخاري ٢٤٨ و ٢٦٢ و ٢٧٢].

(١) هو بضم الغين وهو الماء الذي يتنسل به.
(٢) قولها: (ثم ضرب بيده الأرض فذلكها ذلكا شديداً) فيه أنه يستحب للمستحي بالماء إذا فرغ أن يغسل يده بتراب، أو أشتان، أو يذلها بالتراب، أو بالحائط ليذهب الاستقذار منها.
(٣) قولها: (ثم أفرغ على رأسه ثلاث حففات ملء كفه) هكذا هو في الأصول التي بيلانها كفه بلفظ الأفراد، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الأكثرين. وفي رواية الطبري كفيه بالثنية وهي مفسرة لرواية الأكثرين، والحفنة ملء الكفين جميعاً.

(١) قوله: (فيدخل أصابعه في أصول الشعر) إنما فعل ذلك لبلين الشعر ويرطبه فيسهل مرور الماء عليه.

(٢) قوله: (حتى إذا رأى أنه قد استبرأ حفن على رأسه ثلاث حففات) معنى استبرأ، أي: أوصل البلل إلى جميعه، ومعنى حفن أخذ الماء بيديه جميعاً.

٣٥- () وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ.

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ غَسْلُ الرَّجُلَيْنِ.

(٤) وأما (المنديل) فبكسر الميم وهو معروف. وقال ابن فارس: لعله مأخوذ من التدل وهو النقل. وقال غيره: هو مأخوذ من التدل وهو الوسخ لأنه يتدل به، ويقال: تتدلت بالمنديل. قال الجوهري: ويقال أيضاً تتدلت به، وانكروها الكسائي والله أعلم.

(٥) قولها: (ثم أتيت به بالمنديل فرده) فيه استحباب ترك تشفيف الأعضاء، وقد اختلف علماء أصحابنا في تشفيف الأعضاء في الوضوء والغسل على خمسة أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه ولا يقال فعله مكروه. والثاني أنه مكروه، والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه، وهذا هو الذي نختاره، فإن المنع والاستحباب يحتاج إلى دليل ظاهر. والرابع: أنه مستحب لما فيه من الاحتراز عن الأوساخ. والخامس: يكره في الصيف دون الشتاء، هذا ما ذكره أصحابنا.

٣٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،

حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَبَدَأَ فَغَسَلَ كَفَيْهِ ثَلَاثًا.

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.

وقد اختلف الصحابة وغيرهم في التشفيف على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه لا بأس به في الوضوء والغسل، وهو قول أنس بن مالك والثوري. والثاني: مكروه فيهما، وهو قول ابن عمر وابن أبي ليلى. والثالث: يكره في الوضوء دون الغسل، وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، وقد جاء في ترك التشفيف هذا الحديث والحديث الآخر في الصحيح: «أنه ﷺ اغتسل وخرج ورأسه بقطر ماء». وأما فعل التشفيف فقد رواه جماعة من الصحابة رضي الله عنهم من أوجه لكن أساسها ضعيفة. قال الترمذي: لا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. وقد احتج بعض العلماء على إباحة التشفيف بقول ميمونة في هذا الحديث: «وجعل يقول: بالماء هكذا» يعني ينفذه، قال: فإذا كان النفض مباحاً كان التشفيف مثله أو أولى لاشتراكهما في إزالة الماء والله أعلم.

٣٦- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرِو،

حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ هِشَامٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ مِثْلَ وَضُوءِهِ لِلصَّلَاةِ.

٣٧- (٣١٧) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنِي

عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ:

حَدَّثَنِي خَالَتِي مَيْمُونَةُ قَالَتْ: أَذْنَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٣٧- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، وَابْنُ بَكْرِ بْنُ أَبِي

شَيْتَةً، وَأَبُو كُرَيْبٍ، وَالْأَشْجُ، وَإِسْحَاقُ، كُلُّهُمْ عَنْ وَكِيعٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ.

كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا إِفْرَاقُ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ عَلَى الرَّأْسِ، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ وَصْفُ الْوُضُوءِ كُلِّهِ، يَذْكُرُ الْمَضْمَنَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ فِيهِ.

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ ذِكْرُ الْمُنْدِيلِ.

٣٨- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْتَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ مُمُونَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِمُنْدِيلٍ، فَلَمْ يَمْسَهُ، وَجَعَلَ يَقُولُ: «بِالْمَاءِ هَكَذَا». يَعْنِي يَنْقُضُهُ. ^(١)

(١) قولها: (وجعل يقول بالماء هكذا يعني ينفضه) فيه دليل على أن نفض اليد بعد الوضوء والغسل لا بأس به وقد اختلف أصحابنا فيه على أوجه: أشهرها: أن المستحب تركه ولا يقال إنه مكروه. والثاني: أنه مكروه. والثالث: أنه مباح يستوي فعله وتركه وهذا هو الأظهر المختار، فقد جاء هذا الحديث الصحيح في الإباحة ولم يثبت في النهي شيء أصلاً والله أعلم.

٣٩- (٣١٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْثَى الْعَمَرِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ الْقَاسِمِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ الْجَنَابَةِ، دَعَا بِشَيْءٍ نَحْوِ الْجِلَابِ ^(٢)، فَأَخَذَ بِكَفِّهِ، بَدَأَ بِشِقِّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ، ثُمَّ الْأَيْسَرِ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ، فَقَالَ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ. [أخرجه البخاري ٢٥٨].

(١) هو بفتح العين والنون وبالزاي.

(٢) هو بكسر الحاء وتخفيف اللام وآخره باء موحدة، وهو إناء يجلب فيه، ويقال له المجلب أيضاً بكسر الميم. قال الخطابي: هو إناء يسع قدر حلبة ناقة، وهذا هو المشهور الصحيح المعروف في الرواية، وذكر المروزي عن الأزهري أنه الجلاب بضم الجيم وتشديد اللام. قال الأزهري: وأراد به ماء الورد وهو فارسي معرب، وأنكر المروزي هذا، وقال: أراه الجلاب وذكر نحو ما قلناه والله أعلم.

١٠- باب القدر المستحب من الماء في غسل

الْجَنَابَةِ، وَغُسْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ

فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وَغُسْلِ أَحَدِهِمَا بِفَضْلِ الْآخَرِ ^(١)

(١) أجمع المسلمون على أن الماء الذي يجزي في الوضوء والغسل غير مقدر، بل يكفي فيه القليل والكثير، إذا وجد شرط الغسل، وهو جريان الماء على الأعضاء. قال الشافعي رحمه الله تعالى: وقد يفرق بالقليل فيكفي، ويغترق بالكثير فلا يكفي قال العلماء: والمستحب أن لا يتقص في الغسل عن صاع ولا في الوضوء عن مد والصاع خمسة أربطال وثلث بالبغدادي والمد رطل وثلث ذلك معتبر على التقريب لا على التحديد وهذا هو الصواب المشهور. وذكر جماعة من أصحابنا وجهاً لبعض أصحابنا، أن الصاع هنا ثمانية أربطال والمد رطلان. وأجمع العلماء على النهي عن الإسراف في الماء ولو كان على شاطئ البحر، والأظهر أنه مكروه كراهة تنزيه وقال بعض أصحابنا: الإسراف حرام والله أعلم.

٤٠- (٣١٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ..

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنَاءٍ (هُوَ الْفَرْقُ) ^(١) مِنَ الْجَنَابَةِ.

(١) وأما قولها: (كان يغتسل من الفرق) فلفظه من هنا المراد بها بيان الجنس والائناء الذي يستعمل الماء منه وليس المراد أنه يغتسل بماء الفرق، بدليل الحديث الآخر: (كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من قدح يقال له الفرق) وبدليل الحديث الآخر: (يغتسل بالصاع)

٤١- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَيْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْتَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ.

قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ فِي الْقَدَحِ ^(١) (وَهُوَ الْفَرْقُ)، وَكَانَتْ اغْتَسِلُ أَنَا وَهُوَ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ. ^(٢)

وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ.

قَالَ قُتَيْبَةُ: قَالَ سُفْيَانُ: وَالْفَرْقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ ^(٣). [أخرجه البخاري ٢٥٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٧٣، ٦٩٩، ٥٩٥٦، ٧٣٣٩. وسباني بزيادة ردون]

لفظ «الفرق» عند مسلم برقم: [٣٢١].

(١) قوله كان (رسول الله ﷺ يغتسل في القدح) هكذا هو في

الأصول في القدر وهو صحيح ومعناه: من القدر.

(٢) وأما تطهير الرجل والمرأة من إناء واحد فهو جائز بإجماع المسلمين لهذه الأحاديث التي في الباب. وأما تطهير المرأة بفضل الرجل فجائز بالإجماع أيضاً.

وأما تطهير الرجل بفضلها فهو جائز عندنا وعند مالك وأبي حنيفة وجهاهير العلماء، سواء خلت به أو لم تخل قال بعض أصحابنا: ولا كراهة في ذلك للأحاديث الصحيحة الواردة به وذهب أحمد بن حنبل وداود إلى أنها إذا خلت بالماء واستعملته، لا يجوز للرجل استعمال فضلها. وروى هذا عن عبد الله بن سرجس والحسن البصري. وروى عن أحمد رحمه الله تعالى كمدحنا، وروى عن الحسن وسعيد بن المسيب كراهة فضلها مطلقاً. والمختار ما قاله الجماهير لهذه الأحاديث الصحيحة في تطهيره مع أزواجه، وكل واحد منهما يستعمل فضل صاحبه ولا تأثير للخلوة وقد ثبت في الحديث الآخر، أنه اغتسل بفضل بعض أزواجه رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأصحاب السنن قال الترمذي هو حديث حسن صحيح وأما الحديث الذي جاء بالنهي وهو حديث الحكم بن عمرو فأجاب العلماء عنه بأجوبة أحدها أنه ضعيف وضعفه إمام الحديث منهم البخاري وغيره الثاني أن المراد النهي عن فضل أعضائها وهو المتساقط منها وذلك مستعمل الثالث أن النهي للاستحباب والأفضل والله أعلم.

(٣) قوله (الفرق) قال سفيان: هو ثلاثة أصح. أما كونه ثلاثة أصح فكنا قاله الجماهير، وهو بفتح الفاء وفتح الراء واسكانها لغتان، حكاهما ابن دريد وجماعة غيره، والفتح أفصح وأشهر. وزعم الباجي أنه الصواب وليس كما قال، بل هما لغتان. وأما قوله ثلاثة أصح، فصحيح، وقد جهل من أنكر هذا وزعم أنه لا يجوز إلا أصروع وهذه منه غفلة بينة أو جهالة ظاهرة، فإنه يجوز أصروع وأصح، فالأول هو الأصل، والثاني على القلب، فتقدم الواو على الصاد وتقلب الفاء، وهذا كما قالوا أدر وشبهه. وفي الصاع لغتان: التذكير والتأنيث ويقال صاع وصروع بفتح الصاد والواو وصواع ثلاث لغات.

٤٢- (٣٢٠) وحدثني عبيد الله ابن معاوية العبدي، قال: حدثنا أبي قال: حدثنا شعبه، عن أبي بكر ابن حفص، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، قال: دخلت على عائشة، أنا وأخوها من الرضاعة، فسألها عن غسل النبي ﷺ من الجنابة؟ فذعبت بإناء قدر الصاع، فاغتسلت، وبيئتني وبينها ستر، وأفرغت على رأسيها ثلاثاً، قال: وكان أزواج النبي ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة. (وأخرجه البخاري: ٢٥١).

(١) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: ظاهر الحديث أنهما رأيا عملها في رأسها وأعلى جسدها بما يحل لذي المحرم النظر إليه من ذات المحرم، وكان أحدهما أخاها من الرضاعة كما ذكر، قيل اسمه عبد الله بن يزيد، وكان أبوسلمة ابن أختها من الرضاعة، أرضعته أم كلثوم بنت أبي بكر. قال القاضي: ولولا أنها شاهدنا ذلك ورأياه، لم يكن لاستدعائها الماء وطهارتها بمحضرتها معنى، إذ لو فعلت ذلك كله في الستر عنهما لكان

عبثاً ورجع الحال إلى وصفها له، وإنما فعلت الستر ليستر أسافل البدن، وما لا يحل للمحرم نظره والله أعلم. والرضاعة والرضاع بفتح الراء وكسرها فيهما لغتان الفتح أنصح وفي هذا الذي فعلته عائشة رضي الله عنها دلالة على استحباب التعليم بالوصف بالفعل، فإنه أوقع في النفس من القول، وثبت في الحفظ ما لا يثبت بالقول والله أعلم.

(٢) قوله (وكان أزواج رسول الله ﷺ يأخذن من رؤوسهن حتى تكون كالوفرة) الوفرة أشيع وأكثر من اللمة، واللمة ما يلزم بالمنكبين من الشعر، قاله الأصمعي. وقال غيره: الوفرة أقل من اللمة، وهي ما لا يجاوز الاثنيتين. وقال أبو حاتم: الوفرة ما على الأذنين من الشعر قال القاضي عياض رحمه الله تعالى المعروف أن نساء العرب إنما كن يتخذن القرون والنواشب، ولعل أزواج النبي ﷺ فعلن هذا بعد وفاته ﷺ لتركن التزين واستغنائهن عن تطويل الشعر، وتخفيفاً لمؤونة رؤوسهن. وهذا الذي ذكره القاضي عياض من كونهن فعلته بعد وفاته ﷺ لا في حياته، كذا قاله أيضاً غيره، وهو متعين، ولا يظن بهن فعله في حياته ﷺ وفيه دليل على جواز تخفيف الشعر للنساء والله أعلم.

٤٣- (٣٢١) حدثنا هارون ابن سعيد الأيلي، حدثنا ابن وهب، أخبرني مخرمة ابن بكير، عن أبيه، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، قال:

قالت عائشة، كان رسول الله ﷺ إذا اغتسل بدأ بيمينه، فصب عليها من الماء فمسحها، ثم صب الماء، على الأذى الذي بي يمينه، وغسل عنه بشماله، حتى إذا فرغ من ذلك صب على رأسيه..

قالت عائشة: كنت اغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، ونحن جئان. (١)

(١) قولها: (ونحن جئان) هذا جار على إحدى اللغتين في الجنب أنه يثنى ويجمع، فيقال جنب وجناب وجنيون وأجناب، واللغة الأخرى رجل جنب ورجلان جنب ورجال جنب ونساء جنب بلفظ واحد، قال الله تعالى: «وإن كنتم جنبا» وقال تعالى: «ولا جنبا» الآية وهذه اللغة أفصح وأشهر، ويقال في الفعل أجنب الرجل وجنب بضم الجيم وكسر النون، والأولى أفصح وأشهر. وأصل الجنابة في اللغة البعد، وتطلق على الذي وجب عليه غسل بجماع أو خروج مني، لأنه يجنب الصلاة والقراءة والمسجد، ويتباعد عنها والله أعلم.

٤٤- () وحدثني محمد ابن رافع، حدثنا شبابة، حدثنا ليث، عن يزيد، عن عزالك، عن حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر (وكانت تحت المنذر ابن الزبير)

أن عائشة أخبرتها، أنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ في إناء واحد، يسع ثلاثة أمداق (٢) أو قريباً من ذلك.

(١) هو بكسر العين وتخفيف الراء.

هشام، قال: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أُمِّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ.
أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ حَدَّثَتْهَا قَالَتْ: كَانَتْ هِيَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلَانِ فِي الْإِنَاءِ الْوَاحِدِ مِنَ الْجَنَابَةِ. [اخرجه البخاري ٢٩٨ و ٣٢٢ و ٣٢٣ و ١٩٢٩. وقد تقدم مطولاً عند مسلم برقم: ٢٩٦].

٥٠- (٣٢٥) حَدَّثَنَا عَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).
وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ)
قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَبْرِ^(١)
قال:

سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِخَمْسِ مَكَائِكَ، وَيَتَوَضَّأُ بِمَكُوكٍ.

وقال ابن المثنى: بِخَمْسِ مَكَائِكَ^(٢)
وقال ابن مُعَاذٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ

جَبْرِ.

(١) هنا كله صحيح، وقد أنكره عليه بعض الائمة، وقال صوابه ابن جابر وهذا غلط من هذا المعترض بل يقال فيه جابر وجبر وهو عبد الله بن عبد الله ابن جابر بن عتيك وعن ذكر الوجهين فيه الإمام أبو عبد الله البخاري وأن مسعراً وأبا العميس وشعبة وعبد الله بن عيسى يقولون فيه جبر والله أعلم.

(٢) بتشديد الياء والمكوك بفتح الميم وضم الكاف الأولى وتشديد هاء، وجمعه مكائك ومكاي، ولعل المراد بالمكوك هنا المد، كما قال في الرواية الأخرى: (يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد)

٥١- () حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ وَسْعَرٍ، عَنْ ابْنِ جَبْرِ..

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ.^(١) [اخرجه البخاري: ٢٠١].

(١) ثم أنه وقع في هذا الحديث: (ثلاثة أمداد أو قريباً من ذلك) وفي الرواية الأخرى: (كان يغتسل من أناء واحد هو الفرق) وفي الرواية الأخرى: (فدعت باناء قدر الصاع فاغتسلت به) وفي الأخرى: (كان يغتسل بخمس مكائك ويتوضأ بمكوك) وفي الرواية الأخرى: (يفسله الصاع ويوضئه المد)، وفي الأخرى: (يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد) قال الإمام الشافعي وغيره من العلماء الجمع بين هذه الروايات أنها كانت اغتسالات في أحوال وجد فيها أكثر ما استعمله وأقله فدل على أنه لاحد في قدر ماء الطهارة يجب استيفاءه والله أعلم.

(٢) قوله (إن عائشة رضي الله عنها كانت تغتسل هي والنبي ﷺ في إناء واحد يسع ثلاثة أمداد) وفي الرواية الأخرى (من إناء واحد تختلف أليدينا فيه) قد ذكر القاضي في تفسير الرواية الأولى وجهين: أحدهما أن كل واحد منهما يتفرد في اغتساله بثلاثة أمداد. والثاني أن يكون المراد بالمد هنا الصاع، ويكون موافقاً لحديث الفرق، ويجوز أن يكون هذا وقع في بعض الأحوال، وأغستلا من أناء يسع ثلاثة أمداد وزاده لما فرغ والله أعلم.

٤٥- () حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنَبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ، مِنَ الْجَنَابَةِ. [اخرجه البخاري ٢٩١].

٤٦- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ عَاصِمِ الْاُخُولِ عَنْ مُعَاذَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ، بَيْنِي وَبَيْنَهُ، وَاحِدٍ فَيَاذُرْنِي حَتَّى أَقُولَ: دَعْ لِي، دَعْ لِي، قَالَتْ: وَهُمَا جُنْبَانِ.

٤٧- (٣٢٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ.

قال قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ.
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَخْبَرْتَنِي مَيْمُونَةُ، أَنَّهَا كَانَتْ تَغْتَسِلُ، هِيَ وَالنَّبِيُّ ﷺ، فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ. [اخرجه البخاري ٢٥٣].

٤٨- (٣٢٣) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ (قال إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بَكْرٍ)، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَكْبَرُ عِلْمِي، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي^(١) أَنْ أَبَا الشَّعْثَاءِ^(٢) أَخْبَرَنِي.

أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ.

(١) قوله: (علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني) يقال يخطر بضم الطاء وكسرهما لغتان، الكسر أشهر، معناه يمر ويمر. والبال القلب والذهن. قال الأزهري: يقال خطر ببالي وعلى بالي، كنا يخطر خطوراً إذا وقع في ذلك بالك وهمك. قال غيره: الخاطر الهاجس، وجمعه خواطر وهذا الحديث ذكره مسلم رحمه الله تعالى متابعة لانه قصد الاعتماد عليه والله أعلم.

(٢) قوله: (عن أبي الشعثاء) اسمه جابر بن زيد.

٤٩- (٣٢٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذُ ابْنِ

٥٢- (٣٢٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ وَعَمَرُو بْنُ عَلِيٍّ، كِلَاهُمَا عَنْ بَشْرِ بْنِ الْمُفْضِلِ.

وَكَذَآ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا أَنَا، فَإِنِّي أَفِيضُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ أَكْفٍ»^(١). [أخرجه البخاري: ٢٥٤].

(١) فيه (سليمان بن صرد) هو بضم الصاد وفتح الراء وبالدال المهملات، وهو مصروف، وهو صحابي مشهور.

(٢) وقوله: (تأروا في الغسل عند رسول الله ﷺ) أي: تنازعوا فيه فقال بعضهم صفته كذا، وقال آخرون كذا. وفيه جواز المناظرة والمباحثة في العلم. وفيه جواز مناظرة الفضولين بمحضرة الفاضل ومناظرة الأصحاب بمحضرة إمامهم وكبيرهم.

(٣) قوله: (أما أنا فإني أفيض على رأسي ثلاث أكف) المراد ثلاث حفنات، كل واحدة منهن ملء الكفين جميعاً وفي هذا الحديث استحباب إفاضة الماء على الرأس ثلاثاً، وهو متفق عليه، والحق به أصحابنا سائر البدن قياساً على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالثلاث من الوضوء فإن الوضوء مبني على التخفيف ويتكرر، فإذا استحب فيه الثلاث ففي الغسل أول، لا تعلم في هذا خلافاً إلا ما انفرد به الإمام أفضى القضاة أبو الحسن الماوردي صاحب الحاوي من أصحابنا فإنه قال لا يستحب التكرار في الغسل وهذا شاذ متروك وقد قدمنا في الباب قبله بيان أقل الغسل والله أعلم.

٥٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ، عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ ذَكَرَ عِنْدَهُ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ، فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا».

٥٦- (٣٢٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، قَالَا: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ أَبِي بَشْرِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ^(١).

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ وَفَدَ ثَقِيفٍ سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: إِنْ أَرْضُنَا أَرْضَ بَارِدَةٍ، فَكَيْفَ بِالْغُسْلِ؟ فَقَالَ: «أَمَّا أَنَا، فَأَفْرِغُ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثًا».

قال ابن سالم في روايته: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ^(٢) أَخْبَرَنَا أَبُو بَشْرٍ^(٣) وَقَالَ: إِنْ وَفَدَ ثَقِيفٍ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ!

(١) واسم أبي سفيان هذا طلحة ابن نافع، وقد تقدم بيانه والله أعلم.

(٢) هذا فيه فائدة عظيمة من دقائق هذا العلم ولطائفه، وهي مصرحة بغزارة علم مسلم رحمه الله تعالى، ودقيق نظره، وهي أن هشيماً رحمه الله تعالى مدلس، وقد قال في الرواية المتقدمة عن أبي بشر والمدلس إذا قال: عن لا يحتاج به إلا إذا أثبت سماعه ذلك الحديث من ذلك الشخص الذي عنعن عنه، فبين مسلم أنه ثبت سماعه من جهة أخرى، وهي رواية ابن سالم، فإنه قال فيها: أخبرنا أبو بشر، وقد قدمنا مرات بيان مثل هذه الدققة.

قال أبو كامل: حَدَّثَنَا بَشْرٌ، حَدَّثَنَا أَبُو رِيحَانَةَ.

عَنْ سَفِينَةَ^(١)، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْسِلُهُ الصَّبَاغُ، مِنَ الْمَاءِ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيُوضِئُهُ الْمُدَّ.

(١) قوله: (حدثنا أبو ريحانة عن سفينه) إسم أبي ريحانة عبد الله بن مطر. ويقال زياد بن مطر، وأما سفينه فهو صاحب رسول الله ﷺ ومولاه يقال اسمه مهران بن فروخ، وقيل اسمه بحران، وقيل رومان، وقيل قيس، وقيل عمير، وقيل شنه بإسكان التون بعد الشين وبعدها باء موحدله كنيته المشهورة أبو عبد الرحمن، وقيل أبو البخترى، قيل سبب تسميته سفينه أنه حمل متاعاً كثيراً لرفقه في الغزو، فقال له النبي ﷺ: (أنت سفينه)

٥٣- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَبِي رِيحَانَةَ، عَنْ سَفِينَةَ (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)^(١) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ بِالصَّبَاغِ وَيَطْهَرُ بِالْمُدِّ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ حُجْرٍ، أَوْ قَالَ: وَيَطْهَرُهُ الْمُدُّ، وَقَالَ: وَقَدْ كَانَ كَبِيرًا وَمَا كُنْتُ أَتَى بِحَدِيثِهِ^(٢).

(١) قوله: (صاحب رسول الله ﷺ) هو مخفض صاحب صفة لسفينه وأبو بكر القائل هو ابن أبي شيبة يعني مسلم أن أبا بكر ابن أبي شيبة وصفه وعلى بن حجر لم يصفه، بل اقتصر على قوله عن سفينه.

(٢) وأما قوله: (وقد كان كبيراً) فهو بكسر الباء، وما كنت أتى بحديثه هكذا هو في أكثر الأصول، أتى بكسر التاء المثلثة من الوثوق الذي هو الاعتماد. ورواه جماعة (وما كنت أتى) بياء مثناة تحت ثم نون أي أعجب به وأرضيه والقائل: (وقد كان كبيراً) هو أبو ريحانة والذي كبر هو سفينه ولم يذكر مسلم رحمه الله تعالى حديث هذا معتمداً عليه وحده بل ذكره متابعة لغيره من الأحاديث التي ذكرها والله أعلم.

١١- باب استحباب إفاضة الماء على الرأس

وغيره ثلاثاً

٥٤- (٣٢٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَثَيْبَةُ ابْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ)، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ^(١).

عَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: تَمَارَوْا فِي الْغُسْلِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَمَّا أَنَا فَإِنِّي أَغْسِلُ رَأْسِي كَذَآ

المشهور المعروف في رواية الحديث والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم ومعناه: أحكم قتل شعري. وقال الإمام ابن بري في الجزء الذي صنفه في لحن الفقهاء: من ذلك قولهم في حديث أم سلمة أشد ضفر رأسي يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفيه وسفن وهذا الذي أنكره رحمه الله تعالى ليس كما زعمه بل الصواب جواز الأمرين ولكل منهما معنى صحيح ولكن يرجح ما قلناه لكونه المروي المسموع في الروايات الثابتة المتصلة والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (تخني على رأسك ثلاث خثيات) هي بمعنى الخففات في الرواية الأخرى والخففة ملء الكفين من أي شيء كان ويقال خثيت وخثرت بالياء والواو لغتان مشهورتان والله أعلم.

واسم أم سلمة هند وقيل رمكة وليس بشيء.

٥٨- () وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَحَدَّثَنَا عَبْدُ ابْنِ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَا: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ ابْنِ مُوسَى، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَأَنْقَضُ لِلْحَيْضَةِ^(١) وَالْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «لَا». ثُمَّ ذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

(١) هي بفتح الحاء والله أعلم.

٥٨- () وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ابْنُ عَدِيٍّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ)، عَنْ زَوْجِ ابْنِ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ابْنُ مُوسَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ: أَفَاحِلُهُ فَأَغْسِلُهُ مِنَ الْجَنَابَةِ؟ وَلَمْ يَذْكُرِ: الْحَيْضَةَ.

٥٩- (٣٣١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ ابْنِ حُجْرٍ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُثَيْمٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ عُمَيْرٍ، قَالَ:

بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ، إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ^(١)، فَقَالَتْ: يَا عَجَباً لَابْنِ عَمْرٍو هَذَا! يَأْمُرُ النِّسَاءَ، إِذَا اغْتَسَلْنَ، أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ، أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِفْنَ رُؤُوسَهُنَّ! لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، وَلَا أَرِيدُ عَلَى أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ.

(١) وأما امر عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بنقض النساء رؤوسهن إذا اغتسلن فيحمل على أنه أراد إيجاب ذلك عليهن ويكون ذلك في شعور لا يصل إليها الماء أو يكون مذهباً له أنه يجب النقص بكل حال كما حكيناه عن النخعي ولا يكون بلغه حديث أم سلمة وعائشة ويعمل أنه كان يأمرهن على الاستحباب والاحتياط لا للإيجاب والله سبحانه

(٣) واسم أبي بشر جعفر بن إياس، وهو جعفر بن أبي وحشية، واسم أبي سفيان هذا طلحة ابن نافع، وقد تقدم بيانه والله أعلم.

٥٧- (٣٢٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يَعْنِي الثَّقَفِيَّ) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا اغْتَسَلَ مِنْ جَنَابَةٍ، صَبَّ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مِنْ مَاءٍ.

فَقَالَ لَهُ الْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ شُعْرِي كَثِيرٌ، قَالَ جَابِرٌ: فَقُلْتُ لَهُ: يَا ابْنَ أَخِي! كَانَ شَعْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ شَعْرِكَ وَأَطْيَبَ. (أَخْرَجَهُ الْبَغَارِيُّ: ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٥٦ بحرفه).

١٢- باب حكم صفائر المغتسلة^(١)

(١) أما أحكام الباب: فمذهبنا ومذهب الجمهور أن صفائر المغتسلة إذا وصل الماء إلى جميع شعرها ظاهره وباطنه من غير نقض لم يجب نقضها وإن لم يصل إلا بنقصها وجب نقضها وحديث أم سلمة محمول على أنه كان يصل الماء إلى جميع شعرها من غير نقض لأن إيصال الماء واجب وحكي عن النخعي وجوب نقضها بكل حال عن الحسن وطاوس وجوب النقص في غسل الحيض دون الجنابة ودليلنا حديث أم سلمة وإذا كان للرجل ضفيرة فهو كالمرأة والله أعلم.

واعلم أن غسل الرجل والمرأة من الجنابة والحيض والنفاس وغيرها من الأغسال المشروعة سواء في كل شيء إلا ما سيأتي في المغتسلة من الحيض والنفاس أنه يستحب لها أن تستعمل فرصة من مسك وقد تقدم بيان صفة الغسل بكمالها في الباب السابق فإن كانت المرأة بكرًا لم يجب إيصال الماء إلى داخل فرجها وإن كانت ثيباً وجب إيصال الماء إلى ما يظهر في حال قعودها لقضاء الحاجة لأنه صار في حكم الظاهر هكنا نص عليه الشافعي وجاهير أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: لا يجب على الثيب غسل داخل الفرج وقال بعضهم: يجب ذلك في غسل الحيض والنفاس ولا يجب في غسل الجنابة والصحيح الأول والله أعلم.

٥٨- (٣٣٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْنُ أَبِي عَمْرٍو، كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَيُّوبَ ابْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ رَافِعٍ، مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفَرَ رَأْسِي^(١)، فَأَنْقَضُهُ لِعُغْلِ الْجَنَابَةِ؟ قَالَ: «لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَخْنِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ خَثَيَاتٍ^(٢)، ثُمَّ تُفَيِّضِينَ عَلَيْكَ الْمَاءَ فَتَطْهَرِينَ».

(١) قولها: (أشد ضفر رأسي) هو بفتح الضاد وإسكان الفاء، هذا هو

وتعالى أعلم.

١٣- باب استحباب استعمال المغتسلة من الحيض

فِرْصَةٌ مِنْ مِسْكِ فِي مَوْضِعِ الدَّمِ^(١)

(١) قد قدمنا في الباب الذي قبله أن صفة غسل المراه والرجل سواء وتقدم بيان ذلك مستوفى والمراد في هذا الباب بيان أن السنة في حق المغتسلة من الحيض أن تأخذ شيئاً من مسك فتجعله في قطنه أو خرقة أو نحوها وتدخلها في فرجها بعد اغتسالها ويستحب هذا للنساء أيضاً لأنها في معنى الحائض وذكر المحاملي من أصحابنا في كتابه المقتنع أنه يستحب للمغتسلة من الحيض والنفاس أن تطيب جميع المواضع التي أصابها الدم من بدنها وهذا الذي ذكره من تعميم مواضع الدم من البدن غريب لا أعرفه لغيره بعد البحث عنه واختلف العلماء في الحكمة في استعمال المسك فالصحيح المختار الذي قاله الجماهير من أصحابنا: وغيرهم أن المقصود باستعمال المسك تطيب المحل ودفع الرائحة الكريهة. وحكى أقصى القضاة الماوردي من أصحابنا: وجهين لأصحابنا: أحدهما: هذا والثاني: أن المراد كونه أسرع إلى علوق الولد قال: فإن قلنا بالأول فقدت المسك استعملت ما يخلفه في طيب الرائحة وإن قلنا بالثاني استعملت ما قام مقامه في ذلك من القسط والأظفار وشبههما قال: واختلفوا في وقت استعماله فمسن قال بالأول قال تستعمله بعد الغسل ومن قال بالثاني قال قبله هذا آخر كلام الماوردي. وهذا الذي حكاه من استعماله قبل الغسل ليس بشيء ويكفي في إبطاله رواية مسلم في الكتاب في قوله ﷺ: (تأخذ إحداكن ماءها وسلورتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتلكه ثم تصب عليها الماء ثم تأخذ فرصة ممسكة فتطهر بها) وهذا نص في استعمال الفرصة بعد الغسل.

وأما قول من قال إن المراد الإسراع في العلوق فضعيف أو باطل فإنه على مقتضى قوله: ينبغي أن يخص به ذات الزوج الحاضر الذي يتوقع جماعه في الحال وهذا شيء لم يصر إليه أحد نعلمه وإطلاق الأحاديث يرد على من التزمه بل الصواب أن المراد تطيب المحل وإزالة الرائحة الكريهة وأن ذلك مستحب لكل مغتسلة من الحيض أو النفاس سواء ذات الزوج وغيرها تستعمله بعد الغسل فإن لم تجد مسكاً فتستعمل أي طيب وجدت فإن لم تجد طيباً استحباب لها استعمال طين أو نحوه مما يزيل الكراهة نص عليه أصحابنا فإن لم تجد شيئاً من هذا فالماء كاف لها لكن إن تركت التطيب مع التمكن منه كره لها وإن لم تتمكن فلا كراهة في حقها والله أعلم.

٦٠- (٣٣٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي

عَمْرٍو، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ..

قال عمرو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ صَفِيَّةٍ، عَنْ أُمِّهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: سَأَلَتِ امْرَأَةَ النَّبِيِّ ﷺ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ مِنْ حَيْضَتِهَا؟ قَالَ: فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عَلَّمَهَا كَيْفَ تَغْتَسِلُ، ثُمَّ تَأْخُذُ

فِرْصَةً^(١) مِنْ مِسْكِ فَتَطْهَرُ بِهَا، قَالَتْ: كَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ قَالَ: «تَطْهَرِي بِهَا، مَسْحَانِ اللَّهِ!»^(٢). وَاسْتَبْرَأَ (وَاشَارَ) لَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ يَبْدُو عَلَى وَجْهِهِ) قَالَ قَالَتْ عَائِشَةُ: وَاجْتَذَبْتُهَا إِلَيَّ، وَعَرَفْتُ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقُلْتُ: تَبْعِي بِهَا آثَرَ الدَّمِ^(٣).

وقال ابن أبي عمير في روايته: فَقُلْتُ: تَبْعِي بِهَا آثَرَ الدَّمِ. [أخرجه البخاري ٣١٤ و ٣١٥ و ٧٣٥٧].

(١) وأما (الفرصة) فهي بكسر الفاء وإسكان الراء وبالصاد المهملة وهي القطعة والمسك بكسر الميم وهو الطيب المعروف هذا هو الصحيح المختار الذي رواه وقاله المحققون وعليه الفقهاء وغيرهم من أهل العلوم وقيل مسك بفتح الميم وهو الجلد أي قطعة جلد فيه شعر ذكر القاضي عياض أن فتح الميم هي رواية الأكثرين وقال أبو عبيد وابن قتيبة: إنما هو فرصة من مسك بقال مضمومة وضاد معجمة ومسك بفتح الميم أي قطعة من جلد وهذا كله ضعيف والصواب ما قدمناه ويدل عليه الرواية الأخرى المذكورة في الكتاب: (فرصة ممسكة) وهي بضم الميم الأولى وفتح الثانية وفتح السين المشددة أي: قطعة من قطن أو صوف أو خرقة مطية بالمسك كما قدمنا بيانه والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (تطهري بها، مسحان الله) قد قدمناه أن مسحان الله في هذا الموضع وأمثاله يراد بها التعجب وكذا لا إله إلا الله ومعنى التعجب هنا كيف يخفي مثل هذا الظاهر الذي لا يحتاج الإنسان في فهمه إلى فكر وفي هذا جواز التسييح عند التعجب من الشيء واستعظامه وكذلك يجوز عند التثبت على الشيء والتذكر به وفيه استحباب استعمال الكنايات فيما يتعلق بالعورات وقد تقدم بيان هذه القاعدة مرات والله أعلم.

(٣) قوله ﷺ: (تبعي بها آثار الدم) قال جمهور العلماء: يعني به الفرج وقد قدمنا عن المحاملي أنه قال: تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها وفي ظاهر الحديث حجة له.

٦٠- (٦٠) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ^(١)، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ أُمِّهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةَ سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: كَيْفَ أَغْتَسِلُ عِنْدَ الطَّهْرِ؟ فَقَالَ: «خُذِي فِرْصَةً مَمْسُوكَةً فَتَوَضَّئِي بِهَا». ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

(١) هو حبان بفتح الحاء وبالباء الموحدة وهو حبان بن هلال.

٦١- (٦١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْمُهَاجِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ صَفِيَّةَ تُحَدِّثُ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ غُسْلِ الْمَحِيضِ^(١)؟ فَقَالَ: «تَأْخُذُ إِحْدَاكُنْ مَاءَهَا وَسِدْرَتَهَا فَتَطْهَرُ،

١٤- باب المُسْتَحَاضَةِ وَغُسْلِهَا وَصَلَاتِهَا^(١)

(١) وأما حكم المستحاضة فهو مبسوط في كتب الفقه أحسن بسط وأنا أشير إلى أطراف من مسائلها. فاعلم أن المستحاضة لها حكم الطاهرات في معظم الأحكام فيجوز لزوجها وطؤها في حال جريان الدم عندنا وعند جمهور العلماء حكاه ابن المنذر في الإشراف عن ابن عباس وابن المسيب والحسن البصري وعطاء وسعيد بن جبير وقتادة ومحمد بن أبي سليمان ويكر بن عبد الله المزني والأوزاعي والثوري ومالك وإسحاق وأبي ثور. قال ابن المنذر: وبه أقول. قال: وروينا عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (لا يأتيها زوجها) وبه قال النخعي والحكم وكهره ابن سيرين وقال أحمد: لا يأتيها إلا أن يطول ذلك بها وفي رواية عنه رحمه الله تعالى أنه لا يجوز وطؤها إلا أن يخاف زوجها العنت والمختار ما قدمناه عن الجمهور والدليل عليه ما روى عكرمة عن «حمنة بنت جحش رضي الله عنها أنها كانت مستحاضة وكان زوجها يجامعها» رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بهذا اللفظ بإسناد حسن قال البخاري في صحيحه: قال ابن عباس المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت الصلاة أعظم ولأن المستحاضة كالطاهرة في الصلاة والصوم وغيرهما فكذا في الجماع ولأن التحريم إنما يثبت بالشرع ولم يرد الشرع بتحريمه والله أعلم.

وأما الصلاة والصيام والاعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله وسجود والتلاوة وسجود الشكر ووجوب العبادات عليها فهي في كل ذلك كالطاهرة وهذا يجمع عليه وإذا أرادت المستحاضة الصلاة فإنها تؤمر بالاحتياط في طهارة الحدث وطهارة النجس فتغسل فرجها قبل الوضوء والتيمم إن كانت تيمم وتحشوا فرجها بقطة أو خرقة رفعا للنجاسة، أو قليلا لها فإن كان دمها قليلا يتدفع بذلك وحده فلا شيء عليها غيره وإن لم يتدفع شدت مع ذلك على فرجها وتلجمت وهو أن تشد على وسطها خرقة أو خيطا أو نحوه على صورة التكة وتأخذ خرقة أخرى مشقوقة الطرفين فتدخلها بين فخذيهما وإليتها وتشد الطرفين بالخرقة التي في وسطها أحدهما قدامها عند صرتها والآخر خلفها وتحمك ذلك الشد وتلتصق هذه الخرقة المشدودة بين الفخذين بالقطة التي على الفرج إلصاقاً جيداً وهذا الفعل يسمى تلجماً واستفثاراً وتعصياً قال أصحابنا: وهذا الشد والتلجم واجب إلا في موضعين: أحدهما: أن يتأذى بالشد ويعرقها اجتماع الدم فلا يلزمها لما فيه من الضرر والثاني: أن تكون صائمة فترك الحشو في النهار وتقتصر على الشد.

قال أصحابنا: ويجب تقديم الشد والتلجم على الوضوء وتوضأ عقيب الشد من غير إهمال فإن شدت وتلجمت وأخرت الوضوء وتناول الزمان فقي صحة وضوئها وجهان: الأصح أنه لا يصح وإذا استوثقت بالشد على الصفة التي ذكرناها ثم خرج منها دم من غير تفريط لم تبطل طهارتها ولا صلاتها ولما أن تصلي بعد فرضها ما شاءت من النوافل لعدم تفريطها ولتعذر الاحتراز عن ذلك أما إذا خرج الدم لتقصيرها في الشد أوزالت العصابة عن موضعها لضعف الشد فزاد خروج الدم بسببه فإنه يبطل طهرها فإن كان ذلك في أثناء صلاة بطلت وإن كان بعد فريضة لم تستحب النافلة لتقصيرها.

فَتَحْسِنِ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْكُكُهُ ذَلِكَ شَدِيداً، حَتَّى تَبْلُغَ شُرُونَ رَأْسِهَا^(٢)، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ^(٣)، ثُمَّ تَأْخُذُ فِرْصَةً مُمْسَكَةً فَتَطْهَرُ بِهَا. فَقَالَتْ أَسْمَاءُ: وَكَيْفَ تَطْهَرُ بِهَا؟ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِينَ بِهَا». فَقَالَتْ عَائِشَةُ (كَأَنَّهَُا تُخْفِي ذَلِكَ) تَتَّبِعِينَ أَثَرَ الدَّمِ^(٤)، وَمَا لَتْهُ عَنْ غُسْلِ الْجَنَابَةِ؟ فَقَالَ: «تَأْخُذُ مَاءً فَتَطْهَرُ، فَتَحْسِنِ الطُّهُورَ، أَوْ تَبْلُغِ الطُّهُورَ، ثُمَّ تَصُبُّ عَلَى رَأْسِهَا فَتَذْكُكُهُ، حَتَّى تَبْلُغَ شُرُونَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ». فَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ الْأَنْصَارِ! لَمْ يَكُنْ يَمْنَعُهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَفَقَّهْنَ فِي الدِّينِ.

(١) هو الحيض وقد تقدم بيانه واضحاً.

(٢) قوله ﷺ: (حتى تبلغ شُرُونَ رأسها) هو بضم الشين المعجمة وبعدما همزة، ومعناه: أصول شعر رأسها وأصول الشُرُونَ الخطوط التي في عظم الجمجمة وهو مجتمع شعب عظامها الواحد منها شان.

(٣) قوله ﷺ: (تأخذ إحداكن ماءها وسدرتها فتطهر فتحسن الطهور ثم تصب على رأسها فتذككه ذلكاً شديداً ثم تصب عليها الماء) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: التطهر الأول تطهر من النجاسة وما مسها من دم الحيض هكذا قال القاضي والأظهر والله أعلم. أن المراد بالتطهر الأول الوضوء كما جاء في صفة غسله ﷺ وقد قدمنا في أول كتاب الوضوء بيان معنى تحسين الطهر وهو إتمامه بهيأته فهذا المراد بالخلط.

(٤) قوله: قالت (عائشة كأنها تخفي ذلك تتبعين أثر الدم) معناه: قالت لها كلاماً خفياً تسمعه المخاطبة لا يسمعه الحاضرون والله أعلم.

٦١- () وَحَدَّثَنَا عَيْنُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

وَقَالَ: قَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! تَطْهَرِينَ بِهَا». وَاسْتَسْرَ.

٦١- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُهَاجِرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: دَخَلَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ شَكْلٍ^(١) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَغْتَسِلُ إِحْدَانَا إِذَا طَهَرَتْ مِنَ الْحَيْضِ؟

وَسَأَقِ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ.

(١) قولها: (دخلت أسماء بنت شكْل) هو شكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين هذا هو الصحيح المشهور وحكى صاحب المطالع فيه إسكان الكاف وذكر الخطيب الحافظ أبو بكر البغدادي في كتابه الأسماء المبهمة وغيره من العلماء أن اسم هذه السائلة أسماء بنت يزيد بن السكن التي كان يقال لها خطيبة النساء وروى الخطيب حديثاً فيه تسميتها بذلك والله أعلم.

عبد الرحمن ومالك وأبي حنيفة وأحمد وروى عن ابن عمر وابن الزبير وعطاء بن أبي رباح أنهم قالوا: يجب عليها أن تغتسل لكل صلاة وروى هذا أيضاً عن علي وابن عباس وروى عن عائشة أنها قالت: تغتسل كل يوم غسلاً واحداً. وعن المسيب والحسن قالاً: تغتسل من صلاة الظهر إلى صلاة الظهر دائماً والله أعلم. ودليل الجمهور أن الأصل عدم الوجوب فلا يجب إلا ما ورد الشرع بإيجابه ولم يصح عن النبي ﷺ أنه أمرها بالغسل إلا مرة واحدة عند انقطاع حيضها وهو قوله ﷺ: (إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغتسلي) وليس في هذا ما يقتضي تكرار الغسل. وأما الأحاديث الواردة في سنن أبي داود والبيهقي وغيرهما، أن النبي ﷺ «أمرها بالغسل» فليس فيها شيء ثابت، وقد بين البيهقي ومن قبله ضعفها، وإنما صح في هذا ما رواه البخاري ومسلم في صحيحهما، أن أم حبيبة بنت جحش رضي الله عنها «استحيضت فقال لها رسول الله ﷺ: إنما ذلك عرق فاغتسلي ثم صلي» فكانت تغتسل عند كل صلاة. قال الشافعي رحمه الله تعالى: إنما أمرها رسول الله ﷺ أن تغتسل وتصلّي وليس فيه أنه أمرها تغتسل لكل صلاة، قال: ولا شك إن شاء الله تعالى أن غسلها كان تطوعاً غير ما أمرت به، وذلك واسع لها. هذا كلام الشافعي بلفظه. وكذا قال شيخه سفيان بن عيينة والليث بن سعد وغيرهما، وعباراتهم متقاربة والله أعلم.

واعلم أن المستحاضة على ضربين أحدهما: أن تكون ترى دمًا ليس بحيض، ولا يخلط بالحيض، كما إذا رأت دون يوم وليلة. والضرب الثاني: أن ترى دمًا بعضه حيض وبعضه ليس بحيض، بأن كانت ترى دمًا متصلاً دائماً، أو مجاوزاً لأكثر الحيض، وهذه لها ثلاثة أحوال: أحدها: أن تكون مبتدأة، وهي التي لم تر الدم قبل ذلك، وفي هذا قولان للشافعي: أحدهما ترد إلى يوم ليلة والثاني إلى ست أو سبع.

والحال الثاني: أن تكون معتادة، فترد إلى قدر عاداتها في الشهر الذي قبل شهر استحاضتها.

والثالث: أن تكون مميزة ترى بعض الأيام دمًا قوياً وبعضها دمًا ضعيفاً، كالدم الأسود والأحمر، فيكون حيضها أيام الأسود، بشرط أن لا ينقص الأسود عن يوم وليلة، ولا يزيد على خمسة عشر يوماً، ولا ينقص الأحمر عن خمسة عشر. ولهذا كله تفاصيل معروفة لا نرى الاطناب فيها هنا لكون هذا الكتاب ليس موضوعاً لهذا. فهذه أحرف من أصول مسائل المستحاضة أشرت إليها، وقد بسطتها بشواهد ما يتعلق بها من الفروع الكثيرة في شرح المذهب والله أعلم.

٦٢- (٣٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ كُرَيْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ^(١) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ^(٢) فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ: «لَا»^(٣) إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِالْحَيْضَةِ^(٤)، فَإِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ^(٥)، وَإِذَا أَدْبَرَتْ فَاغْسِلِي عَنْكِ الدَّمَ وَصَلِّي^(٦). (إخرجه البخاري ٢٢٨ و٣٠٦ و٣٢٠)

وأما تجديد غسل الفرج وحشوه وشده لكل فريضة فينظر فيه إن زالت العصابة عن موضعها زوالاً له تأثير أو ظهر الدم على جوانب العصابة وجب التجديد وإن لم تزل العصابة عن موضعها ولا ظهر الدم ففيه وجهان لأصحابنا: أحدهما وجوب التجديد كما يجب تجديد الوضوء.

ثم أعلم أن مذهبنا أن المستحاضة لا تصلي بطهارة واحدة أكثر من فريضة واحدة مؤداة كانت أو مقضية وتستبيح معها ما شاءت من التوافل قبل الفريضة وبعدها ولنا وجه أنها لا تستبيح أصلاً لعدم ضرورتها إليها النافلة والصواب الأول وحكي مثل مذهبنا عن عروة بن الزبير وسفيان الثوري وأحمد وأبي ثور وقال أبو حنيفة: طهارتها مقدره بالوقت فتصلي في الوقت بطهارتها الواحدة ما شاءت من الفرائض الفاتية وقال ربيعة ومالك وداود: دم الاستحاضة لا ينقض الوضوء فإذا تطهرت فلها أن تصلي بطهارتها ما شاءت من الفرائض إلى أن تحدث بغير الاستحاضة والله أعلم.

قال أصحابنا: ولا يصح وضوء المستحاضة لفريضة قبل دخول وقتها وقال أبو حنيفة: يجوز ودليلنا أنها طهارة ضرورة فلا تجوز قبل وقت الحاجة. قال أصحابنا: وإذا توضأت بادرت إلى الصلاة عقب طهارتها فإين أخرت بأن توضأت في أول الوقت وصلت في وسطه نظر إن كان التأخير للاشتغال بسبب من أسباب الصلاة كستر العورة والأذان والإقامة والاجتهاد في القبلة والذهاب إلى المسجد الأعظم والمواضع الشريفة والسعي في تحصيل ستره تصلي إليها وانتظار الجمعة والجماعة وما أشبه ذلك جاز على المذهب الصحيح المشهور ولنا وجه أنه لا يجوز وليس بشيء. وأما إذا أخرت بغير سبب من هذه الأسباب وما في معناها ففيه ثلاثة أوجه: أحدها لا يجوز وتبطل طهارتها والثاني يجوز ولا تبطل طهارتها ولما أن تصلي بها ولو بعد خروج الوقت والثالث لها التأخير ما لم يخرج وقت الفريضة فإن خرج الوقت فليس لها أن تصلي بتلك الطهارة فإذا قلنا بالأصح وأنها إذا أخرت لا تستبيح الفريضة فبادرت فصلت الفريضة فلها أن تصلي التوافل ما دام وقت الفريضة باقياً فإذا خرج وقت الفريضة فليس لها أن تصلي بعد ذلك التوافل بتلك الطهارة على أصح الوجهين والله أعلم.

قال أصحابنا: وكيفية نية المستحاضة في وضوئها أن تنوي استباحة الصلاة ولا تقتصر على نية رفع الحدث ولنا وجه: أنه يجوزها الاقتصار على نية رفع الحدث ووجه ثالث: أنه يجب عليها الجمع بين نية استباحة الصلاة ورفع الحدث والصحيح الأول فإذا توضأت المستحاضة استباحة الصلاة وهل يقال ارتفع حدثها؟ فيه أوجه لأصحابنا: الأصح: أنه لا يرتفع شيء من حدثها بل تستبيح الصلاة بهذه الطهارة مع وجود الحدث كالتميم فإنه محدث عندنا والثاني: يرتفع حدثها السابق والمقارن للطهارة دون المستقبل والثالث: يرتفع الماضي وحده.

واعلم أنه لا يجب على المستحاضة الغسل لشي من الصلاة ولا في وقت من الأوقات إلا مرة واحدة في وقت انقطاع حيضها وبهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف وهو مروى عن علي وابن مسعود وابن عباس وعائشة رضي الله عنهم وهو قول عروة بن الزبير وأبي سلمة بن

و٣٢٥ و٣٣١.

الحال لأول صلاة تتركها ولا يجوز لها أن تترك بعد ذلك صلاة ولا صوماً ولا تمتنع زوجها من وطنها ولا تمتنع من شيء يفعلها الطاهر ولا تستظهر بشيء أصلاً وعن مالك رحمه الله رواية أنها تستظهر بالإمساك عن هذه الأشياء ثلاثة أيام بعد عاداتها والله أعلم.

٦٢- () حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي (ح).

وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ وَإِسْنَادِهِ.

وَفِي حَدِيثِ قُتَيْبَةَ عَنْ جَرِيرٍ: جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِيشٍ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ابْنِ أَسَدٍ ^(١) وَهِيَ امْرَأَةٌ مِنَّا. ^(٢)

قال: وَفِي حَدِيثِ حَمَّادِ ابْنِ زَيْدٍ زِيَادَةٌ حَرْفِيَّةٌ تَرَكْنَا ذِكْرَهُ. ^(٣)

(١) وأما قوله في الرواية الأخرى: (فاطمة بنت أبي حبيش بن عبد المطلب بن أسد) فكنا وقع في الأصول ابن عبد المطلب واتفق العلماء على أنه وهم والصواب فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بحذف لفظه عبد والله أعلم.

(٢) وأما قوله: (امرأة منا) فمعناه من بني أسد والقاتل وهو هشام بن عروة أو أبوه عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى والله أعلم.

(٣) قوله: (وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره) قال القاضي عياض رحمه الله: الحرف الذي تركه هو قوله: «اغسلي عنك الدم وتوضيء» ذكر هذه الزيادة النسائي وغيره واسقطها مسلم لأنها بما انفرد به حماد قال النسائي: لا نعلم أحداً قال وتوضيء في الحديث غير حماد يعني والله أعلم. في حديث هشام وقد روى أبو داود وغيره ذكر الوضوء من رواية عدي بن أبي ثابت وحبيب بن أبي ثابت وأيوب بن أبي مكيين قال أبو داود: وكلها ضعيفة والله أعلم.

٦٣- (٣٣٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَنْتِ أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ جَحْشٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: إِنِّي اسْتَحَاضُ، فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ فَاغْتَسِلِي، ثُمَّ صَلِّي». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ ^(١)

قال الليث ابن سعد: لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

(١) قوله: (فاطمة بنت أبي حبيش) هو بماء مهملة مضمومة ثم باء موحلة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم شين معجمة واسم أبي حبيش قيس بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي.

(٢) قد قلنا أن الاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وأنه يخرج من عرق يقال له العاذل بالعين المهملة وكسر الذال المعجمة بخلاف دم الحيض فإنه يخرج من قعر الرحم.

(٣) قولها: «فقلت يا رسول الله إني امرأة استحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة فقال لا» فيه أن المستحاضة تصلى أبداً إلا في الزمن المحكوم بأنه حيض وهذا يجمع عليه كما قلناه وفيه جواز استفتاء من وقعت له مسئلة وجواز استفتاء المرأة بنفسها ومشافهتها الرجال فيما يتعلق بالطهارة وإحداث النساء وجواز استماع صوتهما عند الحاجة.

(٤) قوله ﷺ: (إنما ذلك عرق وليس بالحيضة) أما عرق فهو بكسر العين وإسكان الراء وقد تقدم أن هذا العرق يقال له العاذل بكسر الذال المعجمة وأما الحيضة فيجوز فيها الوجهاً المتقدمان اللذان ذكرناهما مرات: أحدهما: منبذ الخطابي كسر الحاء أي الحالة. والثاني: وهو الأظهر فتح الحاء أي الحيض. وهذا الوجه قد نقله الخطابي عن أكثر المحدثين أو كلهم كما قلناه عنه وهو في هذا الموضع متعين أو قريب من المتعين فإن المعنى يقتضيه لأنه ﷺ أراد إثبات الاستحاضة ونفي الحيض والله أعلم. وأما ما يقع في كثير من كتب الفقه إنما ذلك عرق انقطع وانفجر فهي زيادة لا تعرف في الحديث وإن كان لها معنى والله أعلم.

(٥) قوله ﷺ: (فإنما أقبلت الحيضة فدعي الصلاة) يجوز في الحيضة هنا الوجهاً: فتح الحاء وكسرها جوازاً حسناً. وفي هذا نهي لها عن الصلاة في زمن الحيض وهو نهي تحريم ويقتضي فساد الصلاة هنا بإجماع المسلمين وسواء في هذا الصلاة المفروضة والنافلة لظاهر الحديث وكذلك يحرم عليها الطواف وصلاة الجنائز وسجود التلاوة وسجود الشكر وكل هذا متفق عليه وقد أجمع العلماء على أنها ليست مكلفة بالصلاة وعلى أنه لا قضاء عليها والله أعلم.

(٦) قوله ﷺ: (فإنما أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلّي) المراد بالإدبار إنقطاع الحيض. وما ينبغي أن يعتنى به معرفة علامة انقطاع الحيض وقل من أوضحه. وقد أعتنى به جماعة من أصحابنا وحاصله أن علامة انقطاع الحيض والحصول في الطهر أن ينقطع خروج الدم والصفرة والكدرة وسواء خرجت رطوبة بيضاء أم لم يخرج شيء أصلاً قال البيهقي وابن الصباغ وغيرهما من أصحابنا: الترية رطوبة خفيفة لا صفرة فيها ولا كدرة تكون على القطنة أثر لا لون. قالوا: وهذا يكون بعد انقطاع دم الحيض قلت: هي الترية بفتح التاء المثناة من فوق وكسر الراء ويعداها ياء مثناة من تحت مثلدة. وقد صح عن عائشة رضي الله عنها ما ذكره البخاري في صحيحه عنها «أنها قالت للنساء: لا تعجلن حتى ترين القصة البيضاء» تريد بذلك الطهر والقصة بفتح القاف وتشدش الصاد المهملة وهي الجص شبهت الرطوبة النقية الصافية بالجص.

قال أصحابنا: إذا مضى زمن حيضتها وجب عليها أن تغتسل في

﴿أَمَرَ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ فَعَلْتُهُ هِيَ.﴾

قال ابن شهاب: فَعَدَّ بِنْتُ جَحْشٍ بِذَلِكَ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

ابْنِ الْحَارِثِ ابْنَ هِشَامٍ، فَقَالَ: يَرْحَمُ اللَّهُ هِنْدًا، لَوْ سَمِعْتَ بِهَذِهِ الْفَتْيَا، وَاللَّهِ إِنَّ كَانَتْ لَتَبْكِي، لِأَنَّهَا كَانَتْ لَا تُصَلِّي.

[أخرجه البخاري ٣٢٧].

وقال ابن رُمح في رَوَاتِهِ: ابْنَةُ جَحْشٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ أُمَّ

حَبِيبَةَ (٢). [أخرجه البخاري ٣٢٧].

(١) وفي هذا الحديث الأمر بإزالة النجاسة وأن الدم نجس وأن

الصلاة تجب لمجرد انقطاع الحيض والله أعلم.

(٢) قوله: (استفتت أم حبيبة بنت جحش رسول الله ﷺ) وفي

رواية: (بنت جحش) ولم يذكر أم حبيبة وفي رواية: (أم حبيبة بنت جحش ختنة رسول الله ﷺ) وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف) وذكر الحديث وفيه: (قالت عائشة فكانت تغسل في مركن في حجرة اختها زينب بنت

جحش)، وفي الرواية الأخرى: ((أن ابنة جحش كانت تستحاض) هذه الألفاظ هكذا هي ثابتة في الأصول وحكى القاضي عياض في الرواية الأخيرة أنه وقع في نسخه أبي العباس الرازي أن زينب بنت جحش قال القاضي: إختلف أصحاب الموطأ في هذا عن مالك وأكثرهم يقولون زينب

بنت جحش وكثير من الرواة يقولون عن ابنة جحش وهذا هو الصواب وبين الروم فيه قوله: (وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف) وزينب هي أم المؤمنين ولم يتزوجها عبد الرحمن بن عوف قط إنما تزوجها أولاً زيد بن

حارثة ثم تزوجها رسول الله ﷺ والتي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف هي أم حبيبة اختها وقد جاء مفسراً على الصواب في قوله: (ختنة رسول

الله ﷺ وتحت عبد الرحمن بن عوف) وفي قوله: (كانت تغسل في بيت اختها زينب) قال أبو عمر بن عبد البر رحمه الله تعالى: قيل: إن بنات جحش الثلاث زينب وأم حبيبة وحمنة زوج طلحة بن عبيد الله كن

يستحضن كلهن وقيل: إنه لم يستحض منهن إلا أم حبيبة وذكر القاضي يونس بن مغيث في كتابه الموعب في شرح الموطأ مثل هذا وذكر أن كل واحدة منهن اسمها زينب ولقيت أحدها من حمنة وكنيت الأخرى أم حبيبة

وإذا كان هذا هكذا فقد سلم مالك من الخطأ في تسمية أم حبيبة زينب وقد ذكر البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها أن امرأة من أزواجه ﷺ وفي رواية (أن بعض امهات المؤمنين) وفي أخرى (أن النبي ﷺ اعتكف مع بعض نسائه وهي مستحاضة) هذا آخر كلام القاضي.

٦٤- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

اللَّهِ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَعَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (١).

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ (٢) بِنْتَ

جَحْشٍ (خَتْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)، وَتَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَوْفٍ (٣) اسْتَحِضَتْ مَتَعَ سِنِينَ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ، فَاعْتَسِلِي وَصَلِّي» (٥).

قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مِرْكَنٍ (٦) فِي حُجْرَةِ اخْتِهَا

(١) هكذا وقع في هذه الرواية عن عروة بن الزبير وعمرة وهو

الصواب وكذلك رواه ابن أبي ذئب عن الزهري عن عروة وعمرة وكذلك رواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عروة وعمرة كما رواه الزهري وخالفهما الأوزاعي فرواه الزهري عن عروة عن عمرة بن عن جعل عروة راوياً عن عمرة.

(٢) وأما قوله: (أم حبيبة) فقد قال الدارقطني: قال إبراهيم الحربي:

الصحيح أنها أم حبيب بلا هاء واسمها حبيبة قال الدارقطني: قول الحربي صحيح وكان من أعلم الناس بهذا الشأن قال غيره: وقد روي عن عمرة عن عائشة أن أم حبيب وقال أبو علي الغساني: الصحيح أن اسمها حبيبة

قال: وكذلك قاله الحميدي عن سفيان وقال ابن الأثير: يقال لها أم حبيبة وقيل أم حبيب قال: والأول أكثر وكانت مستحاضة قال: وأهل السير يقولون المستحاضة اختها حمنة بنت جحش قال ابن عبد البر: الصحيح أنهما كانتا تستحاضان.

(٣) أما قوله: (ختنة رسول الله ﷺ) فهو بفتح الحاء والتاء المثناة من

فوق ومعناه قريبة زوج النبي ﷺ قال أهل اللغة الاختان جمع ختن وهم أقارب زوجة الرجل والأهواء أقارب زوج المرأة والأصهار يعم الجميع.

(٤) وأما قوله: (وتحت عبد الرحمن بن عوف) فمعناه أنها زوجته

فعرها بشيتين: أحدهما كونها اخت أم المؤمنين زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ والثاني كونها زوجة عبد الرحمن وأما والدها جحش فهو بفتح الجيم وإسكان الحاء المهمله وبالشين المعجمة.

(٥) قوله ﷺ: (ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي) وفي الرواية

الأخرى: (امكثي قدر ما كانت تحبسك حيضتك ثم اغتسلي وصلي) في هذين اللفظين دليل على وجوب الغسل على المستحاضة إذا انقضى زمن الحيض وإن كان الدم جارياً وهذا مجمع عليه وقد قدمنا بيانه.

(٦) هو بكر الميم وفتح الكاف وهو الإجابة التي تغسل فيها الثياب.

٦٤- () وَحَدَّثَنِي أَبُو عِمْرَانَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ابْنِ زَيْدٍ،

أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ (يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ)، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ إِلَى

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ اسْتَحِضَتْ مَتَعَ سِنِينَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ إِلَى قَوْلِهِ: تَغْلُو حُمْرَةَ الدَّمِ الْمَاءِ (١) وَلَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

(١) قوله: (حتى تملو حرة الدم الماء) معناه: أنها كانت تغتسل في المكن فتجلس فيه وتصب عليها الماء فيخلط الماء المتساقط عنها بالدم فيحمر الماء ثم أنه لا بد أنها كانت تتنظف بعد ذلك عن تلك الغسالة المتغيرة.

٦٤- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرَةَ^(١)، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ ابْنَةَ جَحْشٍ كَانَتْ تُسْتَحَاضُ سَبْعَ مِائِينَ، يَنْحُو خَلِيْثَهُمْ.

(١) هكذا هو في الأصول وكذا نقله القاضي عياض عن جميع رواة مسلم إلا السمرقندي، فإنه جعل عروة مكان عمرة والله أعلم.

٦٥- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ (ح).

وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ مَعْبُودٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنْ عِرَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الدَّمِ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: رَأَيْتُ مِرْكَنَهَا مَلَانٌ دَمًا،^(١) فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْكُي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَجْبِسُكِ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

(١) قوله: (رأيت مركنها ملان) هكذا هو في الأصول ببلاندا وذكر القاضي عياض أنه روي أيضاً ملأى، وكلاهما صحيح الأول على لفظ المكن وهو مذكر والثاني على معناه وهو الإجانة والله أعلم.

٦٦- () حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ قُرَيْشٍ التَّمِيمِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ بَكْرِ بْنِ مُضَرٍّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ عَنْ عِرَالٍ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ إِنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بَنَتْ جَحْشٍ، الَّتِي كَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمِ، فَقَالَ لَهَا: «امْكُي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَجْبِسُكِ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي». فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.

١٥- باب وجوب قضاء الصوم على الحائض

دُونِ الصَّلَاةِ

٦٧- (٣٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ^(١)، عَنْ مُعَاذَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ يَزِيدَ الرُّشَكِيِّ^(٢)، عَنْ مُعَاذَةَ.

أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتْ عَائِشَةَ فَقَالَتْ: أَتَقْضِي إِحْدَانَا الصَّلَاةَ أَيَّامَ مَحِيضِهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَخْرُورِي أَنْتِ^(٣)؟ قَدْ كَانَتْ إِحْدَانَا

تَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ^(١).

(١) قوله: (عن أبي قلابه) هو بكسر القاف وتخفيف اللام وبالباء الموحدة واسمه عبد الله بن زيد وقد تقدم بيانه.

(٢) قوله: (عن يزيد الرشك) هو بكسر الراء وإسكان الشين المعجمة وهو يزيد بن أبي يزيد الضبي مولاهم البصري أبو الأزهرى واختلف العلماء في سبب تلقبه بالرشك فقليل معناه بالفارسية القاسم وقيل الغيور وقيل كثير اللحية وقيل الرشك بالفارسية اسم للعقرب فقليل ليزيد الرشك لأن العقرب دخلت في لحيته فمكثت فيها ثلاثة أيام وهو لا يدري بها لأن لحيته كانت طويلة عظيمة جداً حتى هذه الأقوال صاحب المطالع وغيره وحكاها أبو علي الغساني وذكر هذا القول الأخير بإسناده والله أعلم.

(٣) قولها: (أخبرنا أنت) هو بفتح الحاء المهملة وضم الراء الأولى وهي نسبة إلى حروراء وهي قرية بقرب الكوفة قال السمعاني: هو موضع على ميلين من الكوفة كان أول اجتماع الخوارج به قال الهروي: تعاقبوا في هذه القرية فنسبوا إليها فمعنى قول عائشة رضي الله عنها: (إن طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة الفائتة في زمن الحيض) وهو خلاف إجماع المسلمين وهذا الاستفهام الذي استفهمته عائشة هو استفهام إنكار أي هذه طريقة الحرورية وبشت الطريقة.

(٤) قولها: (كانت إحداها تحيض على عهد رسول الله ﷺ ثم لا تؤمر بقضاء) معناه: لا يأمرها النبي ﷺ بالقضاء مع علمه بالحيض وتركها الصلاة في زمنه ولو كان القضاء واجباً لأمرها به.

٦٨- () وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ يَزِيدَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاذَةَ، أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ: أَتَقْضِي الْحَائِضُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَخْرُورِي أَنْتِ؟ قَدْ كُنْ نِسَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحِيضُنَّ، أَفَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَجْزِينَ؟^(١)

قال مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: تَعْنِي يَقْضِينَ.

(١) قولها: (أفأمرهن أن يجزين) هو بفتح الياء وكسر الزاي غير مهموز وقد فسر محمد بن جعفر في الكتاب أن معناه يقضين وهو تفسير صحيح يقال: جرى يجزي أي قضى وبه فسروا قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ويقال: هذا الشيء يجزي عن كذا أي يقوم مقامه قال القاضي عياض: وقد حكى بعضهم فيه الهمز والله أعلم.

٦٩- () وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ مُعَاذَةَ، قَالَتْ:

سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟ فَقَالَتْ: أَخْرُورِي أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِخُرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ، قَالَتْ: كَانَ يُصَيَّبُنَا ذَلِكَ فَتُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ وَلَا تُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ^(١). [أخرجه البخاري ٣٢١].

(١) هذا اللفظ فيه فائدة لطيفة وهي أن صلاة الضحى ثمان ركعات وموضع الدلالة كونها قالت: سبعة الضحى وهذا تصريح بأن هذا سنة مقررة معروفة وصلاتها بنية الضحى بخلاف الرواية الأخرى: (صلى ثمان ركعات ضحى) فإن من الناس من يتوهم منه خلاف الصواب فيقول: ليس في هذا دليل على أن الضحى ثمان ركعات ويذهب أن النبي ﷺ صلى في هذا الوقت ثمان ركعات بسبب فتح مكة لا لكونها الضحى فهذا الخيال الذي يتعلق به هذا القائل في هذا اللفظ لا يتأني له في قولها: (سبعة الضحى) ولم تزل الناس قديماً وحديثاً يحتجون بهذا الحديث على إثبات الضحى ثمان ركعات والله أعلم. والسبعة بضم السين وإسكان الباء هي النافلة سميت بذلك للتيسير الذي فيها.

٧٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ، عَنْ الْوَلِيدِ ابْنِ كَثِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ فَسَرَّتْهُ ابْنَتُهُ فَاطِمَةُ بِثَوْبٍ، فَلَمَّا اغْتَسَلَ أَخَذَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِ سَجَدَاتٍ،^(١) وَذَلِكَ ضَحَى.

(١) المراد ثمان ركعات وسميت الركعة سجدة لاشتغالها عليها وهذا من باب تسمية الشيء بجزئه.

٧٣- (٣٣٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، أَخْبَرَنَا مُوسَى الْقَارِي^(١)، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

عَنْ مَيْمُونَةَ، قَالَتْ: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَاءً وَسَرَّتْهُ فَاغْتَسَلَ. [أخرجه البخاري ٢٧٦ و ٢٨١. وقد تقدم مطولاً عند مسلم برقم: ٣١٧].

(١) قوله: (أخبرنا موسى القاري) هو بهمز آخره منسوب إلى القراءة والله أعلم.

١٧- باب تَحْرِيمِ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَاتِ

٧٤- (٣٣٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا زَيْدُ ابْنِ الْحَبَابِ، عَنْ الضَّحَّاكِ ابْنِ عُثْمَانَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدُ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ الرَّجُلُ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَلَا الْمَرْأَةُ إِلَى عَوْرَةِ الْمَرْأَةِ، وَلَا يُفْضِي الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ»^(١) وَلَا تُفْضِي الْمَرْأَةُ إِلَى الْمَرْأَةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ.

٧٤- () وَحَدَّثَنِي هَارُونُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ ابْنُ عُثْمَانَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَا (مَكَانَ عَوْرَةٍ): عُرْيَةٌ^(٢) الرَّجُلِ وَعُرْيَةُ الْمَرْأَةِ.

(١) قولها (تؤمر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلاة) هذا الحكم متفق عليه أجمع المسلمون على أن الحائض والنفساء لا تجب عليهما الصلاة ولا الصوم في الحال واجمعوا على أنه لا يجب عليهما قضاء الصلاة واجمعوا أنه يجب عليهما قضاء الصوم قال العلماء: والفرق بينهما أن الصلاة كثيرة متكررة فيشق قضاؤها بخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة وربما كان الحيض يوماً أو يومين قال أصحابنا: كل صلاة تفوت في زمن الحيض لا تقضى إلا ركعتي الطواف قال الجمهور من أصحابنا وغيرهم: وليست الحائض مخاطبة بالصيام في زمن الحيض وإنما يجب عليها القضاء بأمر جديد وذكر بعض أصحابنا وجهاً أنها مخاطبة بالصيام في حال الحيض وتؤمر بتأخيره كما يخاطب المحدث بالصلاة وإن كانت لا تصح منه في زمن المحدث وهذا الوجه ليس بشيء فكيف يكون الصيام واجباً عليها ومحرمًا عليها بسبب لا قدرة لها على إزالته بخلاف المحدث فإنه قادر على إزالة المحدث.

١٦- باب تَسْتَرِ الْمُغْتَسِلِ بِثَوْبٍ وَنَحْوِهِ

٧٠- (٣٣٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ^(١)، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ^(٢) مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ^(٣) بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ تَقُولُ: ذَعَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ تَسْتَرُهُ بِثَوْبٍ.^(٤) [أخرجه البخاري ٢٨٠ و ٣٥٧ و ٣١٧١ و ٦١٥٨. وسأني بعد الحديث: ٧١٩].

(١) أما أبو النضر فاسمه سالم بن أبي أمية القرشي التيمي المدني مولى عمر بن عبد الله التيمي.

(٢) وأما أبو مرة فاسمه يزيد وهو مولى أم هانئ وكان يلزم أخاها عقلاً فلهاذا نسبته في الرواية الأخرى إلى ولاته.

(٣) وأما أم هانئ فاسمها فاختة وقيل فاطمة وقيل هند كنيست بابنها هانئ بن هيرة بن عمرو، وهانئ بهمز آخره أسلمت أم هانئ في يوم الفتح رضي الله عنها.

(٤) هذا فيه دليل على جواز اغتسال الإنسان بحضرة امرأة من محارمه إذا كان يحول بينه وبينها ساتر من ثوب وغيره.

٧١- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ ابْنُ الْمُهَاجِرِ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي هِنْدٍ، أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ حَدَّثَهُ.

أَنَّ أُمَّ هَانِئٍ بَنَتْ أَبِي طَالِبٍ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ، أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ بِأَعْلَى مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى غُسْلِهِ، فَسَرَّتْ عَلَيْهِ فَاطِمَةُ، ثُمَّ أَخَذَ ثَوْبَهُ فَالْتَحَفَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ سَبْعَةَ الضَّحَى^(١).

ودليله أنه في معنى المرأة فإنه يشتهى كما تشتهى وصورته في الجمال كصورة المرأة بل ربما كان كثير منهم أحسن صورة من كثير من النساء بل هم في التحريم أولى لمعنى آخر وهو أنه يتمكن في حقهم من طرق الشر ما لا يتمكن من مثله في حق المرأة والله أعلم.

وهذا الذي ذكرناه في جميع هذه المسائل من تحريم النظر هو فيما إذا لم تكن حاجة أما إذا كانت حاجة شرعية فيجوز النظر كما في حالة البيع والشراء والطب والشهادة ونحو ذلك ولكن يحرم النظر في هذه الحال بشهوة فإن الحاجة تبيح النظر للحاجة إليه وأما الشهوة فلا حاجة إليها قال أصحابنا: النظر بالشهوة حرام على كل أحد غير الزوج والسيد حتى يحرم على الإنسان النظر إلى أمه وبناته بالشهوة والله أعلم.

١٨- باب جَوَازِ الاغْتِسَالِ غُرْبَانًا فِي الْخُلُوةِ^(١)

(١) فيه قصة موسى عليه السلام وقد قلنا في الباب السابق أنه يجوز كشف العورة في موضع الحاجة في الخلوة وذلك كحالة الاغتسال وحال البول ومعاشرة الزوجة ونحو ذلك فهذا كله جائز فيه التكشف في الخلوة وأما محضرة الناس فيحرم كشف العورة في كل ذلك قال العلماء: والتستر بمئزر ونحوه في حال الاغتسال في الخلوة أفضل من التكشف والتكشف جائز مدة الحاجة في الغسل ونحوه والزيادة على قدر الحاجة حرام على الأصح كما قلنا في الباب السابق أن ستر العورة في الخلوة واجب على الأصح إلا في قدر الحاجة والله أعلم. وموضع الدلالة من هذا الحديث أن موسى عليه الصلاة والسلام اغتسل في الخلوة غُرْبَانًا وهذا يتم على قول من يقول من أهل الأصول أن شرع من قبلنا شرع لنا والله أعلم.

٧٥- (٣٣٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ: عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ:

هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاةً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوَاءِ بَعْضٍ»^(١) وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَخَذَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ! مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ آدَرُ»^(٢) قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ، فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرٌ ثَوْبِي حَجَرٌ! حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى، قَالُوا: وَاللَّهِ! مَا يَمُوسَى مِنْ بَأْسٍ، فَقَامَ الْحَجَرُ حَتَّى نَظَرَ^(٣) إِلَيْهِ، قَالَ: فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا»^(٤).

قال أبو هريرة: وَاللَّهِ! إِنَّهُ بِالْحَجَرِ نَذِبَ^(٥) سَبْعَةً، ضَرَبَ مُوسَى بِالْحَجَرِ. (أخرجه البخاري ٢٧٨ و ٣٤٠٤ و ٤٧٩٩. وسأني بعد الحديث: ٢٣٧١).

(١) قوله ﷺ: (كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى

(١) وأما قوله ﷺ: (ولا يفضي الرجل إلى الرجل في ثوب واحد) وكذلك في المرأة مع المرأة فهو نهي تحريم إذا لم يكن بينهما حائل وفيه دليل على تحريم لمس عورة غيره بأي موضع من بدنه كان وهذا متفق عليه وهذا مما تعم به البلوى ويتساهل فيه كثير من الناس باجتماع الناس في الحمام فيجب على الحاضر فيه أن يصون بصره ويسده وغيرها عن عورة غيره وأن يصون عورته عن بصر غيره ويد غيره من قيم وغيره ويجب عليه إذا رأى من يخل بشيء من هذا أن ينكر عليه قال العلماء: ولا يسقط عنه الإنكار بكونه يظن أن لا يقبل منه بل يجب عليه الإنكار إلا أن يخاف على نفسه وغيره فتنة والله أعلم. وأما كشف الرجل عورته في حال الخلوة بحيث لا يراه آدمي فإن كان لحاجة جاز وإن كان لغیر حاجة ففيه خلاف العلماء في كراهته وتحريمه والأصح عندنا أنه حرام وهذه المسائل فروع وتتمات وتقييدات معروفة في كتب الفقه وأشرنا هنا إلى هذه الأحرف لتلا يخلو هذا الكتاب من أصل ذلك والله أعلم.

(٢) ضبطنا هذه اللفظة الأخيرة على ثلاثة أوجه عربية بكسر العين وإسكان الراء وعربية بضم العين وإسكان الراء وعربية بضم العين وقسح الراء وتشديد الياء وكلها صحيحة قال أهل اللغة: عربية الرجل بضم العين وكسرهما هي متجردة والثالثة على التصغير وفي الباب زيد بن الحباب وهو بضم الحاء المهملة وبالياء الموحدة المكررة المخففة والله أعلم. وأما أحكام الباب ففيه تحريم نظر الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة المرأة وهذا لا خلاف فيه وكذلك نظر الرجل إلى عورة المرأة والمرأة إلى عورة الرجل حرام بالإجماع ونبة ﷺ بنظر الرجل إلى عورة الرجل على نظره إلى عورة المرأة وذلك بالتحريم أولى وهذا التحريم في حق غير الأزواج والسادة أما الزوجان فلكل واحد منهما النظر إلى عورة صاحبه جميعها إلا الفرج نفسه ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحها أنه مكروه لكل واحد منهما النظر إلى فرج صاحبه من غير حاجة وليس بمحرم والثاني: أنه حرام عليهما والثالث: أنه حرام على الرجل مكروه للمرأة والنظر إلى باطن فرجها أشد كراهة وتحريمًا وأما السيد مع أمته فإن كان يملك وطأها فهما كالزوجين وإن كانت محرمة عليه بنسب كاخته وعمته وخالته أو برضاع أو مصاهرة كأم الزوجة وبنتها وزوجة ابنه فهي كما إذا كانت حرة وإن كانت الأمة مجوسية أو مرتدة أو وثنية أو معتدة أو مكاتبه فهي كالأمة الأجنبية وأما نظر الرجل إلى محارمه ونظرهن إليه فالصحيح أنه يباح فيما فوق السرة وتحت الركبة وقيل: لا يجل إلا ما يظهر في حال الخدمة والتصرف والله أعلم.

وأما ضبط العورة في حق الأجانب فعورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة وكذلك المرأة مع المرأة وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا: أصحها ليست بعورة والثاني هما عورة والثالث السرة عورة دون الركبة وأما نظر الرجل إلى المرأة فحرام في كل شيء من بدنها فكذلك يحرم عليها النظر إلى كل شيء من بدنه سواء كان نظره ونظرها بشهوة أم بغيرها وقال بعض أصحابنا: لا يحرم نظرهما إلى وجه الرجل بغير شهوة وليس هذا القول بشيء ولا فرق أيضاً بين الأمة والحرة إذا كانتا أجنبيتين وكذلك يحرم على الرجل النظر إلى وجه الأمرد إذا كان حسن الصورة سواء كان نظره بشهوة أم لا سواء أمن الفتنة أم خافها هذا هو المذهب الصحيح المختار عند العلماء المحققين نص عليه الشافعي وحذاق أصحابه رحمهم الله تعالى

لاستدارتها وعلوها والله أعلم.

(٢) قوله: (إجعل إزارك على عاتقك من الحجارة) معناه ليقبك الحجارة أو من أجل الحجارة وقد قلنا في كتاب الإيمان أن العاتق ما بين المنكب والعنق وجمعه عواتق وعنق وعنق وهو مذكر وقد يؤنث.

(٣) قوله: (فخر إلى الأرض وطمحت عيناه إلى السماء) معنى خر سقط وطمحت بفتح الطاء والميم أي ارتفعت وفي هذا الحديث بيان بعض ما أكرم الله سبحانه وتعالى به رسوله ﷺ وأنه ﷺ كان مصوناً محمياً في صغره عن القباح واخلق الجاهلية وقد تقدم بيان عصمة الأنبياء صلوات الله عليهم في كتاب الإيمان وجاء في رواية في غير الصحيحين: «أن الملك نزل فشد عليه ﷺ إزاره» والله أعلم.

٧٧- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، حَدَّثَنَا زَكْرِيَّا بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ:

سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ، وَعَلَيْهِ إِزَارُهُ، فَقَالَ لَهُ الْقَبَّاسُ، عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَخِي! لَوْ حَلَلْتَ إِزَارَكَ، فَجَعَلْتُهُ عَلَى مَنْكِيكَ، دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ فَحَلَّهُ، فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِيبِهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، قَالَ فَمَا رُمِيَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمَ عُرْيَانًا.

٧٨- (٣٤١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ حَنِيفٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَخْبَرَنِي أَبُو أُمَامَةَ ابْنُ سَهْلٍ ابْنِ حَنِيفٍ.

عَنِ الْمُسَوَّرِ ابْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: أَقْبَلْتُ بِحَجَرٍ، أَخِيْلُهُ، ثَقِيلٌ، وَعَلَيَّ إِزَارٌ خَفِيفٌ، قَالَ فَانْحَلُّ إِزَارِي وَمَعِيَ الْحَجَرُ، لَمْ اسْتَطِعْ أَنْ أَضَعَهُ حَتَّى بَلَغْتُ بِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْجِعْ إِلَى ثَوْبِكَ فَخُذْهُ، وَلَا تَمْشُوا عُرَاءً»^(١).

(١) قوله ﷺ: (ولا تمشوا عرأة) هو نهي تعزيم كما تقدم في الباب السابق والله أعلم.

٢٠- باب مَا يُسْتَتَرُ بِهِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ

٧٩- (٣٤٢) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ^(١)، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ اسْمَاءَ الضَّبْعِيِّ^(٢) قَالَا: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ^(٣) (وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي يَعْقُوبَ، عَنْ الْحَسَنِ ابْنِ سَعْدٍ، مَوْلَى الْحَسَنِ ابْنِ عَلِيٍّ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: ارْتَدَفَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَلْفَهُ، فَأَسْرَ إِلَيَّ حَلِيثًا لَا أَحَدٌ مِنْ النَّاسِ، وَكَانَ أَحَبَّ مَا اسْتَرَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَاجَتِهِ، هَدَفَ أَوْ حَاشَسُ نَحْلٍ^(٣).

سوءه بعض) يحتمل أن هذا كان جائزاً في شرعهم وكان موسى عليه السلام يتركه تنزهاً واستحباباً وحياءً ومرورةً ويعمل أنه كان حراماً في شرعهم كما هو حرام في شرعنا وكانوا يتساهلون فيه كما يتساهل فيه كثيرون من أهل شرعنا والسوءة هي العورة سميت بذلك لأنه يسوء صاحبها كشفها والله أعلم.

(٢) قوله ﷺ: (أنه أدر) هو بهزمة ممدودة ثم دال مهملة مفتوحة ثم راء مخففتين قال أهل اللغة: هو عظيم الخصيتين.

(٣) قوله ﷺ: (فجمع موسى عليه السلام بإثره) جمع مخفف الميم معناه جرى أشد الجري ويقال: بإثره بكسر الهمزة مع إسكان الشاء ويقال أثره بفتحهما لغتان مشهورتان تقدمتا.

(٤) هو بضم النون وكسر الظاء مبي لما لم يسم فاعله.

(٥) قوله ﷺ: (فطلق بالحجر ضرباً) هو بكسر الفاء وفتحها لغتان معناه جعل وأقبل وصار ملتزماً لذلك ويجوز أن يكون أراد موسى ﷺ بضرب الحجر لإظهار معجزة لقومه بآثر الضرب في الحجر ويحتمل أنه أوحى إليه أن يضربه لإظهار المعجزة والله أعلم.

(٦) قوله: (إنه بالحجر نذب) هو بفتح النون والدال وهو الأثر والله أعلم.

١٩- باب الاغتناء بحفظ العورة

٧٦- (٣٤٠) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ ابْنِ مَيْمُونٍ، جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ بَكْرِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ (ح).

وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ مَنْصُورٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رَافِعٍ، وَاللَّفْظُ لَهُمَا، (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَمَّا بُنِيَتِ الْكَعْبَةُ ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ^(١) وَعَبَّاسٌ يَنْقُلَانِ حِجَارَةَ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اجْعَلْ إِزَارَكَ عَلَى عَاتِقِكَ، مِنَ الْحِجَارَةِ،^(٢) فَفَعَلَ، فَخَرَّ إِلَى الْأَرْضِ، وَطَمَحَتْ عَيْنَاهُ إِلَى السَّمَاءِ،^(٣) ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: «إِزَارِي، فَشَدَّ عَلَيْهِ إِزَارَهُ».

قال ابن رافع في روايته: على رقبته، ولم يقل: على عاتقه. وأخرجه البخاري ٣٦٤ و١٥٨٢ و٣٨٢٩.

(١) قوله: (عن جابر ﷺ قال لما بنيت الكعبة ذهب النبي ﷺ) إلى آخره هذا الحديث مرسل صحابي وقد قلنا أن العلماء من الطوائف متفقون على الاحتجاج بمرسل الصحابي إلا ما انفرد به الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائني من أنه لا يحتج به وقد تقدم دليل الجمهور في الفصول المذكورة في أول الكتاب وسميت الكعبة كعبة لعلوها وارتفاعها وقيل

قال ابن أسنماء في حديثه: يعني حائط نخل.

(١) هو يفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وبالحاء المعجمة غير مصروف لكونه أعجمياً وقد تقدم بيانه مرات.

(٢) هو بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة.

(٣) قوله: (وكان أحب ما استر به رسول الله ﷺ لحاجته هدف أو حائش نخل) يعني حائط نخل أما الهدف فبفتح الهاء والدال وهو ما ارتفع من الأرض وأما حائش النخل فبالحاء المهملة والشين المعجمة وقد فسره في الكتاب بمحائط النخل وهو البستان وهو تفسير صحيح ويقال فيه أيضاً حش وحش بفتح الحاء وضمها وفي هذا الحديث من الفقه استحباب الاستار عند قضاء الحاجة بمحائط أو هدف أو هدة أو نحو ذلك بحيث يغيب جميع شخص الإنسان عن أعين الناظرين وهذه سنة مشاكده والله أعلم.

٢١- باب إنما الماء من الماء

٨٠- (٣٤٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي شُوبٍ وَقَتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قال يحيى ابن يحيى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شَرِيكٍ (يعني ابن أبي نعيم)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى قُبَاءَ،^(١) حَتَّى إِذَا كُنَّا فِي بَنِي سَالِمٍ وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَابِ عَيْثَانَ^(٢)، فَصَرَخَ بِهِ، فَخَرَجَ يَجْرُ إِزَارَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَعْجَلْنَا الرَّجُلَ». فَقَالَ عَيْثَانُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُعْجَلُ عَنْ أَمْرَائِهِ وَلَمْ يُعْنِ، مَاذَا عَلَيْهِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

(١) هو بضم القاف ممدود مذكر مصروف هنا هو الصحيح الذي عليه المحققون والأكثر وفيه لغة أخرى أنه مؤنث غير مصروف وأخرى أنه مقصور.

(٢) هو بكسر العين على المشهور وقيل بضمها وقد قدمناه في كتاب الإيمان.

٨١- () حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».

٨٢- (٣٤٤) حَدَّثَنَا عَيْتُ اللَّهِ ابْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ^(١) ابْنُ الشَّخِيرِ^(٢)، قَالَ:

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْسَخُ حَدِيثَهُ بَعْضُهُ بَعْضًا، كَمَا يَنْسَخُ الْقُرْآنُ بَعْضُهُ بَعْضًا^(٣).

(١) وأبو العلاء اسمه يزيد بن عبد الله بن الشخير بكسر الشين والحاء المعجمتين والحاء المشددة وأبو العلاء تابعي.

(٢) هذا الإسناد كله بصريون إلا أبا العلاء فإنه كوفي.

(٣) ومراد مسلم بروايته هذا الكلام عن أبي العلاء أن حديث الماء من الماء منسوخ وقول أبي العلاء أن السنة تنسخ السنة هذا صحيح قال العلماء: نسخ السنة بالسنة يقع على أربعة أوجه: أحدها نسخ السنة المتواترة بالمتواترة والثاني نسخ خبر الواحد بمثله والثالث نسخ الأحاد بالمتواترة والرابع نسخ المتواتر بالأحاد فأما الثلاثة الأول فهي جائزة بلا خلاف وأما الرابع فلا يجوز عند الجماهير وقال بعض أهل الظاهر: يجوز والله أعلم.

٨٣- (٣٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ عَنْ شُعْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ ذُكْوَانَ.

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ فَخَرَجَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ؟». قَالَ: نَعَمْ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ، فَلَا غَسْلَ عَلَيْكَ»^(١)، وَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ^(٢).

وقال ابن بشار: إِذَا أَعْجَلْتَ أَوْ أَقْحَطْتَ. (أخرجه البخاري ٢١٨٠).

(١) قوله ﷺ: (إذا أعجلت أو أقحطت فلا غسل عليك) وفي رواية ابن بشار: (أعجلت أو قحطت) أما أعجلت فهو في الموضعين بضم الهمة وإسكان العين وكسر الجيم وأما أقحطت فهو في الأولى بفتح الهمة والحاء وفي رواية ابن بشار بضم الهمة وكسر الحاء مثل أعجلت والروايتان صحيحتان ومعنى الإقحاط هنا عدم إنزال المني وهو استعارة من قحوط المطر وهو اغباسه وقحوط الأرض وهو عدم إخراجها النبات والله أعلم.

٨٤- (٣٤٦) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُروَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ.

عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ مِنَ الْمَرَأَةِ ثُمَّ يُكْسِلُ^(١) فَقَالَ: «يَغْسِلُ مَا أَصَابَهُ مِنَ الْمَرَأَةِ»^(٢)، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي. (أخرجه البخاري ٢٩٣).

٢٢- باب نسخ «الماء من الماء» وَوُجُوبِ الْغُسْلِ بِالتَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ^(١)

(١) أعلم أن الأمة يجتمع الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال وعلى وجوبه بالإنزال وكان جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال ثم رجع بعضهم واتفق الإجماع بعد الآخرين وفي الباب حديث: (إنما الماء من الماء) مع حديث أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ في الرجل يأتي أهله ثم لا ينزل قال: (يغسل ذكره ويتوضأ) وفيه الحديث الآخر: (إذا جلس أحدكم بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب عليه الغسل وإن لم ينزل) قال العلماء: العمل على هذا الحديث وأما حديث الماء من الماء فالجمهور من الصحابة ومن بعدهم قالوا: إنه منسوخ ويعنون بالنسخ أن الغسل من الجماع بغير إنزال كان ساقطاً ثم صار واجباً وذهب ابن عباس رضي الله عنهما وغيره إلى أنه ليس منسوخاً بل المراد به نفي وجوب الغسل بالروية في النوم إذا لم ينزل وهذا الحكم باق بلا شك وأما حديث أبي بن كعب فقيه جوابان: أحدهما أنه منسوخ والثاني أنه محمول على ما إذا باشرها فيما سوى الفرج والله أعلم.

٨٧-(٣٤٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو غَسَّانِ الْمُسَمَعِيُّ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، وَمَطَرٍ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ^(٢).

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شُعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ جَهَّدَهَا^(٣)، فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْغُسْلُ»^(١).

وَفِي حَدِيثِ مَطَرٍ: «وَلِإِنْ لَمْ يُنْزَلْ».

قَالَ زُهَيْرٌ مِنْ بَيْنِهِمْ: «بَيْنَ أَشْعُبَيْهِ الْأَرْبَعِ». رَاجِعُهُ الْبُخَارِيُّ [٢٩١].

(١) قوله: (أبو غسان المسمعي) هو بفتح الغين المعجمة وتشديد السين المهملة ويجوز صرفه وترك صرفه والمسمعي بكسر الميم الأولى وفتح الثانية واسمه مالك بن عبد الواحد وقد تقدم بيانه مرات لكنني أنبه عليه وعلى مثله لطول العهد به كما شرطته في الخطبة.

(٢) اسم أبي رافع نفيق وقد تقدم أيضاً.

(٣) قوله ﷺ: (إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها) وفي رواية: (أشعبها) اختلف العلماء في المراد بالشعب الأربع فقيل هي السدان والرجلان وقيل الرجلان والفخذان وقيل الرجلان والشفران واختار القاضي عياض أن المراد شعب الفرج الأربع والشعب النواحي وأحدثها شعبة وأما من قال أشعبها فهو جمع شعب ومعنى جهدها حفرها كذا قال الخطابي وقال غيره بلغ مشقتها يقال جهدته وأجهدته بلغت مشقتها قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: الأولى أن يكون جهدها بمعنى بلغ جهده

(١) قوله: (ثم يكسل) ضبطناه بضم الباء ويجوز فتحها يقال أكسل الرجل في جماعه إذا ضعف عن الإنزال وكسل أيضاً بفتح الكاف وكسر السين والأول أفصح.

(٢) قوله ﷺ: (يغسل ما أصابه من المرأة) فيه دليل على نجاسة رطوبة فرج المرأة وفيها خلاف معروف والأصح عند بعض أصحابنا نجاستها ومن قال بالطهارة يحمل الحديث على الاستحباب وهذا هو الأصح عند أكثر أصحابنا والله أعلم.

٨٥-() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ الْمَلِيِّ، عَنْ الْمَلِيِّ (يَعْنِي بِقَوْلِهِ: الْمَلِيُّ، أَبُو أَيُّوبَ^(١)) ()

عَنْ أَبِي ابْنِ كَعْبٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ، فِي الرَّجُلِ يَأْتِي أَهْلَهُ ثُمَّ لَا يُنْزِلُ قَالَ: «يَغْسِلُ ذَكَرَهُ وَيَتَوَضَّأُ».

(١) قوله: (حدثني أبي عن الملي عن الملي يعني بقوله الملي عن الملي أبو أيوب) هكذا هو في الأصول أبو أيوب بالواو وهو صحيح والملي المعتمد عليه المكون إليه والله أعلم.

٨٦-(٣٤٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ (ح).

وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكَرَانَ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عَطَاءَ ابْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ زَيْدَ ابْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَخْبَرَهُ.

أَنَّهُ سَأَلَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفَّانَ، قَالَ: قُلْتُ: أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يُعْنِ^(١) ؟ قَالَ عُثْمَانُ: «يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ».

قَالَ عُثْمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. رَاجِعُهُ الْبُخَارِيُّ [٢٩٢].

(١) قوله: (إذا جامع ولم يعن) هو بضم الباء وإسكان الميم هذه اللغة الفصيحة وبها جاءت الرواية وفيه لغة ثانية بفتح الباء والثالثة بضم الباء مع فتح الميم وتشديد النون يقال أمني ومني ومنى ثلاث لغات حكاهما أبو عمرو الزاهد والأولى أفصح وأشهر وبها جاء القرآن قال الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَمْنُونُ﴾.

٨٦-() حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنِ الْحُسَيْنِ: قَالَ يَحْيَى: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ، أَنَّ عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

في العمل فيها والجهد الطاقة وهو إشارة إلى الحركة وتمكن صورة العمل وهو نحو قول من قال حفرها أي كدها بحركته وإلا فأي مشقة بلغ بها في ذلك والله أعلم.

(٤) ومعنى الحديث أن إيجاب الغسل لا يتوقف على نزول المني بل متى غابت الحشفة في الفرج وجب الغسل على الرجل والمرأة وهذا خلاف فيه اليوم وقد كان فيه خلاف لبعض الصحابة ومن بعدهم ثم انعقد الإجماع على ما ذكرناه وقد تقدم بيان هذا قال أصحابنا: ولو غيب الحشفة في دبر امرأة أو دبر رجل أو فرج بهيمة أو دبرها وجب الغسل سواء كان المولج فيه حياً أو ميتاً صغيراً أو كبيراً وسواء كان ذلك عن قصد أم عن نسيان وسواء كان مختاراً أو مكرهاً أو استدخلت المرأة ذكره وهو نائم وسواء انتشر الذكر أم لا وسواء كان مختوناً أم أغلف فيجب الغسل في كل هذه الصور على الفاعل والمفعول به إلا إذا كان الفاعل أو المفعول به صبياً أو صبية فإنه لا يقال: وجب عليه لأنه ليس مكلفاً ولكن يقال: صار جنباً فإن كان مميزاً وجب على الوالي أن يأمره بالغسل كما يأمره بالوضوء فإن صلى من غير غسل لم تصح صلاته وإن لم يغتسل حتى بلغ وجب عليه الغسل وإن اغتسل في الصبي ثم بلغ لم يلزمه إعادة الغسل.

قال أصحابنا: والاعتبار في الجماع بتغيب الحشفة من صحيح الذكر بالاتفاق فإذا غيبها بكاملها تعلقت به جميع الأحكام ولا يشترط تغيب جميع الذكر بالاتفاق ولو غيب بعض الحشفة لا يتعلق به شيء من الأحكام بالاتفاق إلا وجهاً شافداً ذكره بعض أصحابنا أن حكمه حكم جميعها وهذا الوجه غلط منكر متروك وأما إذا كان الذكر مقطوعاً فإن بقي منه دون الحشفة لم يتعلق به شيء من الأحكام وإن كان الباقي قدر الحشفة فحسب تعلقت الأحكام بتغيبه بكامله وإن كان زائداً على قدر الحشفة ففيه وجهان مشهوران لأصحابنا: أحدهما أن الأحكام تتعلق بقدر الحشفة منه والثاني: لا يتعلق شيء من الأحكام إلا بتغيب جميع الباقي والله أعلم.

ولو لف على ذكره الخرق وأولجه في فرج امرأة ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: الصحيح منها والمشهور: أنه يجب عليهما الغسل والثاني: لا يجب لأنه أولج في خرقه والثالث: إن كانت الخرق غليظة تمنع وصول اللذة والرطوبة لم يجب الغسل وإلا وجب والله أعلم.

ولو استدخلت المرأة ذكر بهيمة وجب عليها الغسل ولو استدخلت ذكراً مقطوعاً فوجهان: أحدهما يجب عليها الغسل.

٨٧- () حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ بْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

غَيْرَ أَنْ فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ: «ثُمَّ اجْتَنَدَ». وَلَمْ يَقُلْ: «وَرَأَى لَمْ يَنْزِلْ».

٨٨- (٣٤٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ

ابْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (ح). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى (وَهَذَا خَلِيفَتُهُ)، حَدَّثَنَا هِشَامُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، قَالَ: (وَلَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَبِي بُرْدَةَ)

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ رَهْطٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّونَ: لَا يَجِبُ الْغُسْلُ إِلَّا مِنَ الذَّقِيقِ أَوْ مِنْ الْمَاءِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرُونَ: بَلْ إِذَا خَالَطَ فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: فَأَنَا أَشْفِيكُمْ مِنْ ذَلِكَ، فَقُمْتُ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَأَذِنَ لِي، فَقُلْتُ لَهَا: يَا أُمَّاهُ! (أَوْ يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ!) إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ شَيْءٍ، وَإِنِّي اسْتَحْيَيْتُكَ، فَقَالَتْ: لَا تَسْتَحْيِي أَنْ تَسْأَلَنِي عَمَّا كُنْتُ سَائِلاً عَنْهُ أَمَّاكَ الْيَوْمَ وَلَذَنُكَ، فَإِنَّمَا أَنَا أَمَّاكَ، قُلْتُ: فَمَا يُوجِبُ الْغُسْلُ؟ قَالَتْ: عَلَى الْخَبِيرِ سَقَطَتْ^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَلَسَ يَتَنَّ شَعْبَهَا الْأَرَبِيعَ، وَمَسَّ الْخِتَانِ الْخِتَانِ، فَقَدْ وَجِبَ الْغُسْلُ»^(٢).

(١) قولها: (على الخبير سقطت) معناه صادفت خبراً بحقيقة ما سألت عنه عارفاً بخفيته وجلبه حاذقاً فيه.

(٢) قوله ﷺ: (ومس الختان الختان فقد وجب الغسل) قال العلماء: معناه غيت ذكرك في فرجها وليس المراد حقيقة المس، وذلك أن ختان المرأة في أعلى الفرج ولا يحسه الذكر في الجماع، وقد أجمع العلماء على أنه لو وضع ذكره على ختانها ولم يولجها، لم يجب الغسل لا عليه ولا عليها، فدل على أن المراد ما ذكرناه، والمراد بالمماسسة المحاذاة، وكذلك الرواية الأخرى (إذا التقى الختانان) أي تحاذيا.

٨٩- (٣٥٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أُمِّ كَلْثُومٍ^(١).

عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: إِنْ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الرَّجُلِ يُجَامِعُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْمِلُ هَلْ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ؟ وَعَائِشَةُ جَالِيسَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَفْعَلُ ذَلِكَ، أَنَا وَهَذِهِ، ثُمَّ نَغْتَسِلُ»^(٢).

(١) أم كلثوم هذه ناهية وهي بنت أبي بكر الصديق ﷺ، وهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فإن جابراً ﷺ صحابي، وهو أكبر من أم كلثوم سناً ومرتبته وفضلاً رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) قوله ﷺ: (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل) فيه جواز ذكر مثل هذا محضرة الزوجة إذا ترتبت عليه مصلحة ولم يحصل به أذى، وإنما قال ﷺ بهذه العبارة ليكون أوقع في نفسه، وفيه أن فعله ﷺ للوجوب

ولولا ذلك لم يحصل جواب السائل.

٢٣- باب الوضوء مما مست النار^(١)

(١) ذكر مسلم رحمه الله تعالى في هذا الباب الأحاديث الواردة بالوضوء مما مست النار، ثم عقبها بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مست النار، فكانه يشير إلى أن الوضوء منسوخ، وهذه عادة مسلم وغيره من أئمة الحديث يذكرون الأحاديث التي يرونها منسوخة ثم يعقبونها بالناسخ وقد اختلف العلماء في قوله ﷺ (توضؤوا مما مست النار) فذهب جماهير العلماء من السلف والخلف إلى أنه لا يتقضى الوضوء بأكل ما مست النار ممن ذهب إليه أبو بكر الصديق ﷺ وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وجابر بن سمرة وزيد بن ثابت وأبو موسى وأبو هريرة وأبي بن كعب وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وعائشة رضي الله عنهم أجمعين وهؤلاء كلهم صحابة وذهب إليه جماهير التابعين وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبي خيثمة رحمهم الله وذهب طائفة إلى وجوب الوضوء الشرعي وضوء الصلاة بأكل ما مست النار وهو مروى عن عمر بن عبد العزيز والحسن البصري والزهري وأبي قلابة وأبي مجلز واحتج هؤلاء بحديث توضؤوا مما مست النار واحتج الجمهور بالأحاديث الواردة بترك الوضوء مما مست النار وقد ذكر مسلم هنا جملة وباقها في كتب أئمة الحديث المشهورة وأجابوا عن حديث الوضوء مما مست النار بجوابين.

أحدهما: أنه منسوخ بحديث جابر ﷺ قال: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة.

والجواب الثاني: أن المراد بالوضوء غسل القدم والكفين ثم إن هذا الخلاف الذي حكيناه كان في الصدر الأول ثم أجمع العلماء بعد ذلك على أنه لا يجب الوضوء بأكل ما مست النار والله أعلم.

٩٠- (٣٥١) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ شُعَيْبٍ ابْنُ اللَّيْثِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ^(١)، أَنَّ خَارِجَةَ ابْنَ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ.

أَنْ أَبَاهُ زَيْدُ ابْنِ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

(١) قوله في أول الباب: (قال قال ابن شهاب أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) كنا هو في جميع الأصول عبد الملك بن أبي بكر وكنا نقله الحافظ أبو علي الغساني عن جماعة رواه الكتاب قال أبو علي وفي نسخة ابن الحذاء مما أصلح بيده فأفسده قال ابن شهاب: فأخبرني عبد الله بن أبي بكر جعل عبد الله موضعا عبد الملك

قال أبو علي: والصواب عبد الملك وكذا رواه الجلودي وكذلك هو في نسخة أبي زكرياء عن ابن ماهان وكذلك رواه الزبيدي عن الزهري عن عبد الملك بن أبي بكر وهو أخو عبد الله بن أبي بكر والله أعلم.

٩٠- (٣٥٢) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ إِبْرَاهِيمَ ابْنَ قَارِظٍ^(١) أَخْبَرَهُ. أَنَّهُ وَجَدَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَتَوَضَّأُ عَلَى الْمَسْجِدِ^(٢)، فَقَالَ: إِنَّمَا اتَّوَضَّأَ مِنْ أَثْوَارِ أَقِطٍ^(٣) أَكَلْتَهَا، لِأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

(١) قال الهروي وغيره الأثوار جمع ثور وهو القطعة من الأقط وهو بالهاء المثناة والأقط معروف وهو مما مست النار.

(٢) قوله: (يتوضأ على المسجد) دليل على جواز الوضوء في المسجد وقد نقل ابن المنذر لإجماع العلماء على جوازه ما لم يؤذ به أحداً.

(٣) قال الهروي وغيره الأثوار جمع ثور وهو القطعة من الأقط وهو بالهاء المثناة والأقط معروف وهو مما مسته النار.

٩٠- (٣٥٣) قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ ابْنِ خَالِدٍ ابْنُ عَمْرِو ابْنِ عُثْمَانَ، وَأَنَا أَخَذْتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، أَنَّهُ سَأَلَ عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنِ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ؟ فَقَالَ عُرْوَةُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَوَضَّؤُوا مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ».

٢٤- باب نسخ الوضوء مما مست النار

٩١- (٣٥٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مَسْلَمَةَ ابْنِ قَعْنِبٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ اسْلَمٍ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ يَسَارٍ. عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ كَيْفَ شَاءَ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [إخرجه البخاري ٢٠٧].

٩١- () وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ، أَخْبَرَنِي وَهْبُ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرِو ابْنِ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ عَلِيِّ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (ح).

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عَرَقًا^(١) (أَوْ لَحْمًا) ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَمْ يَمْسُ مَاءً. [إخرجه البخاري ٥٤٠٤ و ٥٤٠٥].

(١) قوله: (أكل عرقاً) هو بفتح العين وإسكان الراء وهو العظم عليه

قليل من اللحم وقد تقدم بيانه في آخر كتاب الإيمان مبسوطاً.

بَطْنُ الشَّاءِ^(٢) ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

٩٢- (٣٥٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ.

(١) أما أبو غطفان بفتح الغين المعجمة والطاء المهملة فهو ابن طريف المري المدني قال الحاكم أبو أحمد: لا يعرف إسمه قال: ويقال في كتيبه أيضاً: أبو مالك وأما أبو رافع فهو مولى رسول الله ﷺ واسمه: أسلم وقيل: إبراهيم وقيل: هرمز وقيل: ثابت.

عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفٍ يَأْكُلُ مِنْهَا، ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [إخرجه البخاري ٢٠٨ و ٦٧٥ و ٢٩٢٣ و ٥٤٠٨ و ٥٤٢٢ و ٥٤٢٦].

(٢) وقوله: بطن الشاء يعني الكبد وما معه من حشوها وفي الكلام حذف تقديره أشوي بطن الشاء فبأكل منه ثم يصلي ولا يتوضأ والله أعلم.

٩٣- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ أُمَيَّةَ الضَّمَرِيِّ.

٩٥- (٣٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّمْضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا».^(١) [إخرجه البخاري ٢١١ و ٥٦٠٩].

عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْتَرُ مِنْ كَيْفٍ شَاءً^(١)، فَأَكَلَ مِنْهَا، فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَقَامَ وَطَرَحَ السُّكَيْنَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.^(٢) [إخرجه البخاري ٢١٠].

(١) قوله: (إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ لَبَنًا ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَمَضَّمْضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا» فيه استحباب المضمضه من شرب اللبن قال العلماء: وكذلك غيره من المأكول والمشروب تستحب له المضمضه ولشلا تبقى منه بقايا يتلعبها في حال الصلاة ولتنقطع لزوجته ودسمه ويتطهر فمه واختلف العلماء في استحباب غسل اليد قبل الطعام وبعده والأظهر استحبابه أولاً إلا أن يتيقن نظافة اليد من النجاسة والوسخ واستحبابه بعد الفراغ إلا أن لا يبقى على اليد أثر الطعام بأن كان يابساً ولم يمسه بها وقال مالك رحمه الله تعالى: لا يستحب غسل اليد للطعام إلا أن يكون على اليد أولاً قذر ويبقى عليها بعد الفراغ راحة والله أعلم.

قال ابن شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ.

(١) قوله: (يَخْتَرُ مِنْ كَيْفٍ شَاءً) فيه جواز قطع اللحم بالسكين وذلك تدعوا إليه الحاجة لصلابة اللحم أو كبر القطعة فالوا: ويكره من غير حاجة.

(٢) قوله: (فَدَعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَقَامَ فَطَرَحَ السُّكَيْنَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) في هذا دليل على جواز بل استحباب استدعاء الأئمة إلى الصلاة إذا حضر وقتها وفيه أن الشهادة على النبي تقبل إذا كان المنفي محصوراً مثل هذا وفيه أن الوضوء مما مست النار ليس بواجب وفي السكين لغتان التذكير والتأنيث يقال: سكين جيد وجيدة سميت سكيناً لتسكينها حركة المذبح والله أعلم.

٩٥- () وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو^(١) (ح).

وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ (ح).

٩٣- (٣٥٦) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي بُكَيْرُ بْنُ الْأَشْجِجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ.

عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَكَلَ عِنْدَهَا كَيْفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [إخرجه البخاري ٢١٠].

كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِإِسْنَادِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، مِثْلَهُ.

(١) قوله: (وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَهْبٍ وَأَخْبَرَنِي عَمْرُو) هكذا هو في الأصول وأخبرني عمرو بالواو في وأخبرني وهي واو العطف والقاتل وأخبرني عمرو هو ابن وهب وإنما أتى بالواو أولاً لأنه سمع من عمرو أحاديث فرواها وعطف بعضها على بعض فقال ابن وهب: أخبرني عمرو بكذا وأخبرني عمرو وعدت تلك الأحاديث فسمع أحمد بن عيسى لفظ ابن وهب هكذا بالواو فأداه أحمد بن عيسى كما سمعه فقال: حدثنا ابن وهب قال: يعني ابن وهب وأخبرني عمرو والله أعلم.

٩٣- () قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ ابْنِ رِبْعَةَ، عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ الْأَشْجِجِ، عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، بِذَلِكَ.

٩٤- (٣٥٧) قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي غُطَفَانَ^(١).

عَنْ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: أَشْهَدُ لَكُنْتُ أَشْوِي لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

٩٦- (٣٥٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ

ابن جعفر، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ حَلْحَلَةَ^(١) عَنْ مُحَمَّدٍ
ابْنِ عَمْرٍو ابْنِ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ ثُمَّ
خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَأَتَى بِهَدِيَّةٍ خُبْزٍ وَلَحْمٍ، فَكَلَ ثَلَاثَ لُقَمٍ،
ثُمَّ صَلَّى بِالنَّاسِ، وَمَا مَسَ مَاءً.

(١) هو بالحائنين المهمتين المفتوحتين بينهما اللام الساكنة.

٩٦- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو اسْمَاعِيلَ عَنِ الْوَلِيدِ
ابْنِ كَثِيرٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ابْنِ عَطَاءٍ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ
ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ حَلْحَلَةَ.

وَفِيهِ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ شَهِدَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ:
صَلَّى، وَلَمْ يَقُلْ بِالنَّاسِ.

(١) قوله: (وفيه أن ابن عباس رضي الله عنهما شهد ذلك من النبي
ﷺ) هذا فيه فائدة لطيفة وذلك أن الرواية الأولى فيها عن ابن عباس أن
النبي ﷺ جمع ثيابه وليس فيها أن ابن عباس رأى هذه القضية فيحتمل أنه
رأى ويحتمل أنه سمعها من غيره وعلى تقدير أن يكون سمعها من غيره
يكون مرسل صحابي وقد منع الاحتجاج به الأستاذ أبو إسحاق
الأسفرائيني والصواب قول الجمهور الاحتجاج به فلما كانت هذه الرواية
محتملة هذا الذي ذكرناه به مسلم رحمه الله تعالى على ما يزيل هذا كله
فقال: شهد ابن عباس ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢٥- باب الوضوء من لحوم الإبل^(١)

(١) أما أحكام الباب فاختلف العلماء في أكل لحوم الجوزور فذهب
الأكثرون إلى أنه لا ينقض الوضوء ممن ذهب إليه الخلفاء الأربعة الراشدون
أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وأبي بن كعب وابن عباس وأبو
الدرداء وأبو طلحة وعامر بن ربيعة وأبو أمامة وجماعة التابعين ومالك وأبو
حنيفة والشافعي وأصحابهم. وذهب إلى انتقاض الوضوء به أحمد بن حنبل
وإسحاق بن راهويه ويحيى بن يحيى وأبو بكر بن المنذر وابن خزيمة واختاره
الحافظ أبو بكر البيهقي وحكي عن أصحاب الحديث مطلقاً وحكي عن
جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

واحتج هؤلاء بحديث الباب.

٩٧- (٣٦٠) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ ابْنِ حُسَيْنٍ
الْجَحْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ، عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ
مَوْهَبٍ،^(١) عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ أَبِي قُورٍ.

عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:
أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتَ، فَتَوَضَّأْ. وَإِنْ شِئْتَ،
فَلَا تَوَضَّأْ». قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «نَعَمْ فَتَوَضَّأْ
مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ».^(٢) قَالَ: أَصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ؟

(٢) وقوله ﷺ (نعم فتوضأ من لحوم الإبل) وعن البراء بن عازب
(قال سئل النبي ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل فأمر به) قال أحمد بن
حنبل رحمه الله تعالى وإسحاق بن راهويه: صح عن النبي ﷺ في هذا
حديثان حديث جابر وحديث البراء وهذا المذهب أقوى دليلاً وإن كان
الجمهور على خلافه وقد أجاب الجمهور عن هذا الحديث بحديث جابر
(كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار) ولكن
هذا الحديث عام وحديث الوضوء من لحوم الإبل خاص والخاص مقدم
على العام والله أعلم.

(٣) وأما إباحته ﷺ الصلاة في مرائب الغنم دون مبارك الإبل فهو
متفق عليه والنهي عن مبارك الإبل وهي أعطانها نهى تنزيه وسبب الكراهة
ما يخاف من نفارها وتهويشها على المصلي والله أعلم.

٩٧- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ ابْنُ
عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ سَيْمَانَ (ح).

وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ ابْنُ زَكْرِيَّا، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ مُوسَى،
عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَوْهَبٍ، وَأَشْعَثُ ابْنِ
أَبِي الشَّعْثَاءِ^(١).

كُلُّهُمْ عَنْ جَعْفَرِ ابْنِ أَبِي قُورٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ، عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ، بِعَثَلِ حَدِيثِ أَبِي كَامِلٍ، عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ.

(١) وفيه أشعث بن أبي الشعثاء هما بالثاء المثلثة واسم أبي الشعثاء
سليم بن أسود.

٢٦- باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك

في الحديث فله أن يصلي بطهارة تلك

٩٨- (٣٦١) وَحَدَّثَنِي عَمْرٍو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ (ح).
وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ، قَالَ
عَمْرٍو: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَعَبَادِ
ابْنِ تَمِيمٍ.

عَنْ عَمْرِو، شَكِي^(١) إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ، يُخْبِلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ
يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ.^(٢) قَالَ: «لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ
صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا».^(٣)

قال أبو بكر وزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ في رَوَاتِيهِمَا: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ
ابْنُ زَيْدٍ.^(٤) وأخرجه البخاري ١٣٧، ١٧٧، ٢٠٥٦.

(١) وقوله (شكي) هو بضم الشين وكسر الكاف والرجل مرفوع ولم

المذهب وجمعت فيها متفرق كلام الأصحاب وما عس إليه الحاجة منها والله أعلم.

(٤) معنى هذا أن في رواية أبي بكر وزهير سميا عم عباد بن تميم فإنه رواه أولاً عن سعيد هو ابن المسيب وعن عباد بن تميم عن عمه ولم يسمه فسماه في هذه الرواية فقال: هذا العم هو عبد الله بن زيد وهو ابن زيد بن عاصم وهو راوي حديث صفة الوضوء وحديث صلاة الاستسقاء وغيرهما وليس هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه الذي أرى الأذان.

٩٩- (٣٦٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَاشْكَلْ عَلَيْهِ، اخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا، فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». (الخروج البخاري: ١٧٦، ٤٤٥، ٤٧٧، ٦٤٧، ٢١١٩، ٣٢٢٩. وسأني بقطعة لم ترد في هذه الطريق عند مسلم برقم: ٦٤٩).

٢٧- باب طهارة جلود الميتة بالدباغ^(١)

(١) اختلف العلماء في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ على سبعة مذاهب: أحدها مذهب الشافعي أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما وغيره يطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه ويجوز استعماله في الأشياء المائعة واليابسة ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره وروي هذا المذهب عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما.

والمذهب الثاني: لا يطهر شيء من الجلود بالدباغ وروي هذا عن عمر بن الخطاب وابنه عبد الله وعائشة رضي الله عنهم وهو أشهر الروايتين عن أحمد وإحدى الروايتين عن مالك.

والمذهب الثالث: يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم ولا يطهر غيره وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي ثور وإسحاق بن راهويه.

والمذهب الرابع: يطهر جلود جميع الميتات إلا الخنزير وهو مذهب أبي حنيفة.

والمذهب الخامس: يطهر الجميع إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه ويستعمل في اليابسات دون المائعات ويصلى عليه لا فيه وهذا مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابه عنه.

والمذهب السادس: يطهر الجميع والكلب والخنزير ظاهراً وباطناً وهو مذهب داود وأهل الظاهر وحكي عن أبي يوسف.

والمذهب السابع: أنه يتفق بجلود الميتة وإن لم تدبغ ويجوز استعمالها في المائعات واليابسات وهو مذهب الزهري وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا لا تفرغ عليه ولا تصاف إليه.

واحتجت كل طائفة من أصحاب هذه المذاهب بأحاديث وغيرها

يسم هنا الشاكي وجاء في رواية البخاري أن السائل هو عبد الله بن زيد الراوي وينبغي أن لا يتوهم بهذا أنه شكى مفتوحة الشين والكاف ويجعل الشاكي هو عمه المذكور فإن هذا الوهم غلط والله أعلم.

(٢) قوله يجبل إليه الشيء يعني خروج الحدث منه.

(٣) وقوله ﷺ: (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) معناه يعلم وجود أحدهما ولا يشترط السماع والشم بإجماع المسلمين. وهذا الحديث أصل من أصول الإسلام وقاعدة عظيمة من قواعد الفقه وهي أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها. فمن ذلك مسألة الباب التي ورد فيها الحديث وهي: أن من تيقن الطهارة وشك في الحدث حكم ببقائه على الطهارة ولا فرق بين حصول هذا الشك في نفس الصلاة وحصوله خارج الصلاة. هذا مذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وحكي عن مالك رحمته الله تعالى روايتان: إحداهما: أنه يلزمه الوضوء إن كان شكه خارج الصلاة ولا يلزمه إن كان في الصلاة. والثانية: يلزمه بكل حال وحكي الرواية الأولى عن الحسن البصري وهو وجه شاذ محكي عن بعض أصحابنا وليس بشيء.

قال أصحابنا: ولا فرق في الشك بين أن يستوي الاحتمالان في وقوع الحدث وعدمه أو يرجح أحدهما أو يغلب على ظنه فلا وضوء عليه بكل حال قال أصحابنا: ويستحب له أن يتوضأ احتياطاً فلو توضأ احتياطاً ودام شكه فذمته بريئة وإن علم بعد ذلك أنه كان عدثاً فهل تجزئه تلك الطهارة الواقعة في حال الشك؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما عندهم أنه لا تجزئه لأنه كان متردداً في نيته والله أعلم.

وأما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة فإنه يلزمه الوضوء بإجماع المسلمين وأما إذا تيقن أنه وجد منه بعد طلوع الشمس مثلاً حدث وطهارة ولا يعرف السابق منهما فإن كان لا يعرف حاله قبل طلوع الشمس لزمه الوضوء وإن عرف حاله ففيه أوجه لأصحابنا: أشهرهما عندهم: أنه يكون بضد ما كان قبل طلوع الشمس فإن كان قبلها عدثاً فهو الآن متطهر وإن كان قبلها متطهراً فهو الآن عدث. والثاني: وهو الأصح عند جماعات من المحققين أنه يلزمه الوضوء بكل حال. والثالث: يبني على غالب ظنه والرابع: يكون كما كان قبل طلوع الشمس. ولا تأثير للآخرين الواقعيين بعد طلوعها هذا الوجه غلط صريح وبطلانه أظهر من أن يستدل عليه وإنما ذكرته لأنه على بطلانه لثلا يغتر به وكيف يحكم بأنه على حاله مع تيقن بطلانه بما وقع بعدهما والله أعلم.

ومن مسائل القاعدة المذكورة أن من شك في طلاق زوجته أو عتق عبده أو نجاسة الماء الطاهر أو طهارة النجس أو نجاسة الثوب أو الطعام أو غيره أو أنه صلى ثلاث ركعات أو أربعاً أو أنه ركع وسجد أم لا أو أنه نوى الصوم أو الصلاة أو الوضوء أو الاعتكاف وهو في أثناء هذه العبادات وما أشبه منه بمسألة فكل هذه الشكوك لا تأثير لها والأصل عدم هذا الحادث وقد استثنى العلماء مسائل من هذه القاعدة وهي معروفة في كتب الفقه لا يتسع هذا الكتاب لبسطها فإنها منتشرة وعليها اعتراضات ولها أجوبة ومنها يختلف فيه فلعلنا حذفنا هنا وقد أوضحناها بحمد الله تعالى في باب مسح الخف وباب الشك في نجاسة الماء من المجموع في شرح

أَكْلَهَا»^(١)

قال أبو بكر وابن أبي عمير في حديثيهما: عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا^(٢) وأخرجه البخاري ١٤٩٢ و ٢٢٢١ و ٥٥٣١ و ٥٥٣٢. وسأني برقم: ٣٦٥.

(١) قوله ﷺ: (إنما حرم أكلها) رويناه على وجهين حرم بفتح الحاء وضم الراء وحرم بضم الحاء وكسر الراء المشددة في هذا اللفظ دلالة على تحريم أكل جلد الميتة وهو الصحيح كما قلتموه وللقاتل الآخر أن يقول المراد تحريم لحمها والله أعلم.

(٢) قوله: (قال أبو بكر وابن أبي عمر في حديثهما عن ميمونة) يعني أنهما ذكرا في روايتهما أن ابن عباس رواه عن ميمونة.

١٠١- () وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرَمَلَةُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُتْبَةَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَدَ مَنَاءً مَيْتَةً، أَعْطَاهَا مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ، مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِجُلْدِهَا؟». قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا».

١٠١- () حَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ يَعْقُوبَ ابْنِ إِسْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، بِنَحْوِ رِوَايَةِ يُونُسَ.

١٠٢- () وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ (وَاللَّفْظُ لَابْنِ أَبِي عُمَرَ) قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَطَاءَ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَطْرُوحَةٍ، أَعْطَاهَا مَوْلَاةً لِمَيْمُونَةَ، مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الَا أَخَذُوا إِهَابَهَا فَذَبَّغُوهُ فَاتَّقَعُوا بِهِ؟».

١٠٣- (٣٦٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ عُمَانَ التُّوفَلِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ دِينَارٍ، أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ مُنْذُ حِينَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ.

أَنَّ مَيْمُونَةَ أَخْبَرَتْهُ، أَنَّ دَاجِنَةً^(١) كَانَتْ لِبَعْضِ نِسَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَاتَتْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الَا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ؟».

(١) هي بالدال المهملة والجيم والنون قال أهل اللغة: وداجن البيوت ما ألفها من الطير والشاء وغيرهما وقد دجن في بيته إذا ألزمه والمراد

وأجاب بعضهم عن دليل بعض وقد أوضحت دلالتهم في أوراق من شرح المهذب والغرض هنا بيان الأحكام والاستنباط من الحديث وفي حديث ابن وعله عن ابن عباس دلالة للذهب الأكثرين أنه يطهر ظاهره وباطنه فيجوز استعماله في المائعات فإن جلود ما ذكاه الجحوس نجسة وقد نص على طهارتها بالذباغ واستعمالها في الماء والودك وقد يحتج الزهري بقوله ﷺ: «الَا اتَّقَعْتُمْ بِإِهَابِهَا وَلَمْ يَذْكُرْ دِباغَهَا وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ وَجَاءَتْ الرِّوَايَاتُ الْبَاقِيَةُ بَيَانُ الدِّبَاغِ وَأَنَّ دِباغَهُ طَهُورُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

واختلف أهل اللغة في الإهاب فقيل هو الجلد مطلقاً وقيل هو الجلد قبل الذباغ فأما بعده فلا يسمى إهاباً وجمعه إهاب بفتح الهمزة والهاء ويضمهما لغتان ويقال: طهر الشيء وطهر بفتح الهاء وضمها لغتان والفتح أفصح والله أعلم.

فصل

يجوز الذباغ بكل شيء ينشف فضلات الجلد ويطيبه ويمنع من ورود الفساد عليه وذلك كالشئ والشب والقرظ وقشور الرمان وما أشبه ذلك من الأدوية الطاهرة ولا يحصل بالشمس عندنا وقال أصحاب أبي حنيفة: يحصل ولا يحصل عندنا بالتراب والرمد والملح على الأصح في الجميع. وهل يحصل بالأدوية النجسة كذرق الحمام والشب المتنجس؟ فيه وجهان: أصحابهما عند الأصحاب حصوله ويجب غسله بعد الفراغ من الذباغ بلا خلاف ولو كان ديبغه بطاهر فهل يحتاج إلى غسله بعد الفراغ؟ فيه وجهان وهل يحتاج إلى استعمال الماء في أول الذباغ فيه؟ وجهان. قال أصحابنا: ولا يفتقر الذباغ إلى فعل فاعل فلو أطارت الريح جلد ميتة فوق في متبغة طهر والله أعلم.

وإذا طهر بالذباغ جاز الانتفاع به بلا خلاف وهل يجوز بيعه؟ فيه قولان للشافعي أصحابهما يجوز. وهل يجوز أكله؟ فيه ثلاثة أوجه أو أقوال: أصحابها لا يجوز بحال. والثاني يجوز. والثالث يجوز أكل جلد ما كور اللحم ولا يجوز غيره والله أعلم.

وإذا طهر الجلد بالذباغ فهل يظهر الشعر الذي عليه تبعاً للجلد؟ إذا قلنا بالمختار في مذهبنا أن شعر الميتة نجس فيه قولان للشافعي: أصحابهما وأشهرهما: لا يظهر لأن الذباغ لا يؤثر فيه بخلاف الجلد قال أصحابنا: لا يجوز استعمال جلد الميتة قبل الذباغ في الأشياء الرطبة ويجوز في اليابسات مع كراهته والله أعلم.

١٠٠- (٣٦٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو النَّاقِدُ، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

قال يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَى مَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ بِشَاةٍ، فَمَاتَتْ. فَمَرَّ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «هَلَّا أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا، فَذَبَّغْتُمُوهَا، فَاتَّقَعْتُمْ بِهِ؟». قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ

بالداجة هنا الشاة.

الْوَدَّكَ،^(١) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «دَبَاغُهُ طَهُورُهُ».

(١) قوله: (أن أبا الخير) هو بالخاء المعجمة واسمه مرثد بن عبد الله اليزني بفتح الياء والزاي.

(٢) هكذا هو في النسخ فرواً وهو الصحيح المشهور في اللغة وجمع الفرو فراء ككعب وكعاب وفيه لغة قليلة أنه يقال فروة بالهاء كما يقوله العامة حكاه ابن فارس في المجمل واليزيدي في مختصر العين.

(٣) قوله: (فمسته) هو بكسر السين الأولى على الأخيرة المشهورة وفي لغة قليلة بفتحها فعلى الأول المضارع بمسه بفتح الميم وعلى الثانية بضمها والله سبحانه وتعالى أعلم.

(٤) وقوله: (يأتونا بالسقاء) يعملون فيه الودك) هكذا هو في الأصول بيلادنا يعملون بالعين بعد الجيم وكذا نقله القاضي عياض عن أكثر الرواة قال: ورواه بعضهم يعملون بالميم ومعناه: يذيون يقال: بفتح الياء وضمها لغتان يقال جملة الشحم وأجملته أذنته والله أعلم.

١٠٧- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الرَّبِيعِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَعَلَةَ السَّبْيِيُّ قَالَ:

سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، فَيَأْتِينَا الْمَجُوسُ بِالسَّقِيَّةِ فِيهَا الْمَاءُ وَالْوَدَّكَ، فَقَالَ: اشْرَبْ، فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ تَرَاهُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَعِغْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «دَبَاغُهُ طَهُورُهُ».

٢٨- باب التيمم^(١)

(١) التيمم في اللغة: هو القصد قال الإمام أبو منصور الأزهرى: التيمم في كلام العرب القصد يقال تيممت فلاناً وتيممته وتاممته وأتمته أي قصدته والله أعلم.

وأعلم أن التيمم ثابت بالكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو خصيصة خص الله سبحانه وتعالى به هذه الأمة زادها الله تعالى شرفاً. واجمعت الأمة على التيمم لا يكون إلا في الوجه واليدين سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر وسواء تيمم عن الأعضاء كلها أو بعضها والله أعلم.

واختلف العلماء في كيفية التيمم فمذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا بد من ضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين ومن قال بهذا من العلماء علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر والحسن البصري والشعبي وسالم بن عبد الله بن عمر وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي وآخرون رضي الله عنهم أجمعين وذهب طائفة إلى أن الواجب ضربة واحدة للوجه والكفين وهو مذهب عطاء ومكحول والأوزاعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر وعامة أصحاب الحديث. وحكي عن الزهري

١٠٤- (٣٦٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ عَطَاءٍ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِشَاؤٍ لِمَوْلَاةٍ لِمَيْمُونَةَ. فَقَالَ: «أَلَا انْتَفَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟».

١٠٥- (٣٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ وَعَلَةَ^(١) أَخْبَرَهُ.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: سَعِغْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ».

(١) قوله: (عبد الرحمن بن وعلة السبي) هو بفتح الواو وإسكان العين المهملة والسبي بفتح السين المهملة وبعدها الباء الموحدة ثم الهزلة ثم ياء النسب.

١٠٥- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ عُسَيْبَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا قَتِيْبَةُ ابْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ.

كُلُّهُمْ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَعَلَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، يَعْنِي خَلِيْفَتَ يَحْيَى ابْنِ يَحْيَى^(١).

(١) قوله: (بمثله يعني حديث يحيى بن يحيى) هكذا هو في الأصول يعني بالياء المثناة من تحت ولعله من كلام الراوي عن مسلم. ولو روي بالنون في أوله على أنه من كلام مسلم لكان حسناً ولكن لم يرو.

١٠٦- () حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو ابْنُ الرَّبِيعِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ^(١) حَدَّثَهُ قَالَ:

رَأَيْتُ عَلَى ابْنِ وَعَلَةَ السَّبْيِيُّ فَرَواً،^(٢) فَمَسِيْتُهُ.^(٣) فَقَالَ: مَا لَكَ تَمَسُّهُ؟ قَدْ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، قُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ بِالْمَغْرِبِ، وَمَعَنَا التَّبَرُّ وَالْمَحُوسُ، نُؤْتَى بِالْكَبْشِ قَدْ ذُبِحُوهُ، وَنَحْنُ لَا نَأْكُلُ ذَبَائِحَهُمْ، وَيَأْتُونَا بِالسَّقَاءِ، يَجْعَلُونَ فِيهِ

وله أن يصلي بالتيمم الواحد فريضة وجناز ولا يتيمم قبل دخول وقتها وإذا رأى التيمم لفقد الماء ماء وهو في الصلاة لم تبطل صلاته بل له أن يتيمم إلا إذا كان ممن تلزمه الإعادة فإن الصلاة تبطل برؤية الماء والله أعلم.

١٠٨- (٣٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى

مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ^(١) حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالنِّدَاءِ^(٢) (أَوْ بِذَاتِ الْجَيْشِ^(٣)) انْقَطَعَ عَقْدُ^(٤) لِي^(٥) فَأَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى التَّيَمُّمِ، وَأَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَأَتَى النَّاسُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالُوا: أَلَا تَرَى إِلَى مَا صَنَعَتْ عَائِشَةُ؟ أَقَامَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَبِالنَّاسِ مَعَهُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ، وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، فَجَاءَ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَاضِعَ رَأْسَهُ عَلَى فَخِذِي قَدْ نَامَ، فَقَالَ: حَبَسَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسُ، وَلَيْسُوا عَلَى مَاءٍ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ، قَالَتْ فَعَاتَبَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَقَالَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، وَجَعَلَ يَطْعُنُ^(٦) يَدِي فِي خَاصِرَتِي^(٧) فَلَا يَمْتَنِعُنِي مِنَ التَّحَرُّكِ إِلَّا مَكَانَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَخِذِي، فَتَأَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَصْبَحَ عَلَى غَيْرِ مَاءٍ، فَانْزَلَ اللَّهُ آيَةَ التَّيَمُّمِ فَتَيَمَّمُوا، فَقَالَ أُسَيْدُ بْنُ الْحُسَيْنِ^(٨) (وَهُوَ أَحَدُ النَّبَاءِ): مَا هِيَ بِأَوَّلِ بَرَكِكُمْ يَا آلَ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَبَعَثْنَا الْبَعِيرَ الَّذِي كُنْتُ عَلَيْهِ، فَوَجَدْنَا الْعَقْدَ تَحْتَهُ^(٩). [خرجه البخاري ٣٣٤ و ٣٦٧٢ و ٤٦٠٧ و ٤٦٠٨ و ٥٢٥٠ و ٦٨٤٤ و ٦٨٤٥].

(١) قوله: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره) فيه جواز مسافة الزوج بزوجه الحرة.

(٢) أما البيداء فبفتح الباء الموحدة في أولها وبالد.

(٣) وأما ذات الجيش فبفتح الجيم وإسكان الياء وبالشين المعجمة والبيداء وذات الجيش موضعان بين المدينة وخيبر.

(٤) وأما العقد فهو بكسر العين وهو كل ما يعقد ويعلق في العنق فيسمى عقداً أو قلادة.

(٥) وأما قولها عقد لي وفي الرواية الأخرى استعارت من أسماء قلادة فلا مخالفة بينهما فهو في الحقيقة ملك لأسماء وإضافته في الرواية إلى نفسها لكونه في يدها.

(٦) هو بضم العين وحكي فتحها وفي الطعن في المعاني عكسه.

(٧) قولها: (فعاتني أبو بكر ﷺ وقال ما شاء الله أن يقول وجعل يطعن يده في خاصرتي) فيه تأديب الرجل ولده بالقول والفعل والضرب ونحوه. وفيه تأديب الرجل ابنته وإن كانت كبيرة مزوجة خارجة عن بيته.

أنه يجب مسح اليدين إلى الإبطين هكذا حكاه عنه أصحابنا في كتب المذهب وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي: لم يختلف أحد من العلماء في أنه لا يلزم مسح ما وراء المرفقين وحكي أصحابنا: أيضاً عن ابن سيرين أنه قال: لا يجزئه أقل من ثلاث ضربات ضربة للوجه وضربة ثانية لكفيه وثالثة للراعيه.

وأجمع العلماء على جواز التيمم عن الحدث الأصغر وكذلك أجمع أهل هذه الأمصار ومن قبلهم على جوازه للجنب والحائض والنفساء ولم يخالف فيه أحد من الخلف ولا أحد من السلف إلا ما جاء عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما وحكي مثله عن إبراهيم النخعي الإمام التابعي وقيل إن عمر وعبد الله رجعا عنه وقد جاءت بجوازه للجنب الأحاديث الصحيحة المشهورة والله أعلم.

وإذا صلى الجنب بالتيمم ثم وجد الماء وجب عليه الاغتسال بإجماع العلماء إلا ما حكى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن الإمام التابعي أنه قال: لا يلزمه وهو مذهب متروك بإجماع من قبله ومن بعده وبالأحاديث الصحيحة المشهورة في أمره ﷺ للجنب بغسل بدنه إذا وجد الماء والله أعلم. ويجوز للمسافر والمعرّب في الإبل وغيرهما أن يجمع زوجته وإن كانا عادمين للماء يغسلان فرجيهما ويتيممان ويصليان ويجزيهما التيمم ولا إعادة عليهما إذا غسلا فرجيهما فإن لم يغسل الرجل ذكره وما أصابه من المرأة وصلى بالتيمم على حاله فإن قلنا إن رطوبة فرج المرأة نجسة لزمه إعادة الصلاة وإلا فلا يلزمه الإعادة والله أعلم. وأما إذا كان على بعض أعضاء المحدث نجاسة فأراد التيمم بدلاً عنها فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء أنه لا يجوز وقال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: يجوز أن يتيمم إذا كانت النجاسة على بدنه ولم يجز إذا كانت على ثوبه واختلف أصحابه على وجوب إعادة هذه الصلاة. وقال ابن المنذر كان الثوري والأوزاعي وأبو ثور: يقولون يحسب موضع النجاسة بتراب ويصلي والله أعلم.

وأما إعادة الصلاة التي يفعلها بالتيمم فمذهبنا أنه لا يعيد إذا تيمم للمرض أو الجراحة ونحوهما. وأما إذا تيمم للعجز عن الماء فإن كان في موضع يعدم فيه الماء غالباً كالسفر لم تجب الإعادة وإن كان في موضع لا يعدم فيه الماء إلا نادراً وجبت الإعادة على المذهب الصحيح والله أعلم.

وأما جنس ما يتيمم به فاختلف العلماء فيه فذهب الشافعي وأحمد وابن المنذر وداود الظاهري وأكثر الفقهاء إلى أنه لا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر له غبار يعلق بالعضو وقال أبو حنيفة ومالك: يجوز التيمم بجميع أنواع الأرض حتى بالصخرة المغسولة وزاد بعض أصحاب مالك فجوز به كل ما اتصل بالأرض من الخشب وغيره وعن مالك في الثلج روايتان وذهب الأوزاعي وسفيان الثوري إلى أنه يجوز بالثلج وكل ما على الأرض والله أعلم.

وأما حكم التيمم فمذهبنا ومذهب الأكثرين أنه لا يرفع الحدث بل يبيح الصلاة.

فيستباح به فريضة وما شاء من النوافل ولا يجمع بين فريضتين يتيمم واحد وإن نوى يتيممه الفرض استباح الفريضة والنافلة وإن نوى النفل استباح النفل ولم يستبح به الفرض وله أن يصلي على جنازتين يتيمم واحد

(٨) قوله: (فقال أسيد بن حضير) هو بضم الميمزة وفتح السين

وحضير بضم الحاء المهملة وفتح الضاد المعجمة وهذا وإن كان ظاهراً فلا يضر بيانه لمن لا يعرفه.

(٩) قولها: (فبعثنا البعير الذي كنت عليه فوجدنا العقد تحته) كذا وقع هنا وفي رواية البخاري فبعث رسول الله ﷺ: «رجلاً فوجدنا» وفي رواية: «رجلين» وفي رواية: «ناساً» وهي قضية واحدة. قال العلماء: المبعوث هو أسيد بن حضير وأتباع له فذهبوا فلم يجدوا شيئاً ثم وجدوا أسيد بعد رجوعه تحت البعير والله أعلم.

١٠٩- () حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَمَةَ وَابْنُ بَشِيرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ.

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اسْتَعَارَتْ مِنْ أَسْمَاءَ قِلَادَةً، فَهَلَكَتْ (١) فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاساً مِنْ أَصْحَابِهِ فِي طَلَبِهَا، فَأَذَرَكْتَهُمْ الصَّلَاةَ فَصَلُّوا بِغَيْرِ وُضوءٍ (٢) فَلَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ شَكَرُوا ذَلِكَ إِلَيْهِ، فَزَلَّتْ آيَةُ التَّيَمُّمِ، فَقَالَ أَسِيدُ بْنُ حُضَيْرٍ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَوَاللَّهِ مَا نَزَلَ بِكَ أَمْرٌ قَطُّ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ لَكَ مِنْهُ مَخْرَجًا، وَجَعَلَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ بَرَكَةً. [أخرجه البخاري ٣٣٦ و ٣٧٧٣ و ٤٥٨٣ و ٥١٦٤ و ٥٨٨٢].

(١) وقولها: (فهلكت) معناه ضاعت وفي هذا الفصل من الحديث فوائد منها جواز العارية وجواز غارئة الحلبي وجواز المسافرة بالعارية إذا كان بإذن المعير وجواز اتخاذ النساء القلائد وفيه الاعتناء بحفظ حقوق المسلمين وأموالهم وإن قلت ولهذا أقام النبي ﷺ على التماسه وجواز الإقامة في موضع لا ماء فيه وإن احتاج إلى التيمم وفيه غير ذلك والله أعلم.

(٢) قوله: (فصلوا بغير وضوء) فيه دليل على أن من عدم الماء والتراب يصلي على حاله وهذه المسألة فيها خلاف للسلف والخلف وهي أربعة أقوال للشافعي: أصحابها عند أصحابنا: أنه يجب عليه أن يصلي ويجب عليه أن يعيد الصلاة أما الصلاة فلقوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وأما الإعادة فلائه عذر نادر فصار كما لو نسي عضواً من أعضاء طهارته وصلى فإنه يجب عليه الإعادة والقول الثاني: لا يجب عليه الصلاة ولكن يستحب ويجب القضاء سواء صلى أم لم يصلي. والثالث: يحرم عليه الصلاة لكونه محدثاً ويجب الإعادة والرابع يجب الصلاة ولا يجب الإعادة وهذا مذهب المزني وهو أقوى الأقوال دليلاً. ويعضده هذا الحديث وأشباهه فإنه لم ينقل عن النبي ﷺ إيجاب إعادة مثل هذه الصلاة. والمختار أن القضاء إنما يجب بأمر جديد ولم يثبت الأمر فلا يجب وهكذا يقول المزني في كل صلاة وجبت في الوقوع على نوع من الخلل لا تجب إعادتها وللقائلين بوجوب الإعادة أن يجيبوا عن هذا الحديث بأن الإعادة ليست على الفور ويموز تأخير البيان إلى وقت الحاجة على المختار

والله أعلم.

١١٠- (٣٦٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عُثَيْمٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ:

كُنْتُ جَالِساً مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَآبِي مُوسَى، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا اجْتَنَبَ فَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، كَيْفَ يَصْنَعُ بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يَتَيَمَّمُ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ شَهْرًا، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَكَيْفَ يَهْدِيهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ (١) [المائدة: ٦]. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخِصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، لَأَوْشَكَ، إِذَا بَرَدَ (٢) عَلَيْهِمُ الْمَاءُ، أَنْ يَتَيَمَّمُوا (٣) بِالصَّعِيدِ. فَقَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَاجْتَنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَقَالَ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا» (٤). ثُمَّ ضَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ، وَظَاهَرَ كَفَيْهِ، وَوَجَّهَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَوَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ؟ [أخرجه البخاري ٣٤٥ و ٣٤٦ و ٣٤٧].

(١) قوله تعالى: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ اختلف في الصعيد على ما قدمناه في أول الباب فالأكثر على أنه هنا التراب وقال الآخرون: هو جميع ما صعد على وجه الأرض وأما الطيب فالأكثر على أنه الطاهر وقيل الحلال والله أعلم.

واحتج أصحابنا بهذه الآية على أن القصد إلى الصعيد واجب قالوا: فلو ألفت الريح عليه تراباً فمسح به وجهه لم يجزئه بل لا بد من نقله من الأرض أو غيرها.

وفي المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه والله أعلم.

(٢) وقوله: (برد) هو بفتح الباء والراء وقال الجوهري: برد بضم الراء والمشهور الفتح والله أعلم.

(٣) قوله: (لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا) معنى أوشك قرب وأسرع وقد زعم بعض أهل اللغة أنه لا يقال أوشك وإنما يستعمل مضارعاً فيقال يوشك كذا وليس كما زعم هذا القائل بل يقال أوشك أيضاً وما يدل عليه هذا الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله.

(٤) قوله ﷺ: (إنما كان يكفيك أن تقول هكذا) وضرب يديه إلى الأرض فنفض يديه فمسح وجهه وكفيه فيه دلالة لمذهب من يقول يكفي ضربة واحدة للوجه والكفين جميعاً وللآخرين أن يجيبوا عنه بأن المراد هنا

صورة الضرب للتعليم وليس المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم وقد أوجب الله تعالى غسل اليدين إلى المرفقين في الوضوء ثم قال الله تعالى في التيمم ﴿فامسحوا بوجوهكم وأيديكم﴾ والظاهر أن اليد المطلقة هنا هي المقيدة في الوضوء في أول الآية فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح والله أعلم.

وفي قصة عمار جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ فإن عماراً ﷺ اجتهد في صفة التيمم. وقد اختلف أصحابنا وغيرهم من أهل الأصول في هذه المسألة على ثلاثة أوجه: أصحابنا يجوز الاجتهاد في زمنه ﷺ بحضرته وفي غير حضرته. والثاني لا يجوز بحال والثالث لا يجوز بحضرته ويجوز في غير حضرته والله أعلم.

١١٣- () وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ، قَالَ: سَمِعْتُ ذُرًّا عَنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، قَالَ: قَالَ الْحَكَمُ: وَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِزَى، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي اجْتَنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ.

وَرَأَى فِيهِ: قَالَ عُمَارٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنْ شِئْتَ، لِمَا جَعَلَ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ حَقِّكَ، لَا أَحَدْتُ بِوَاحِدٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: حَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذُرٍّ.

١١٤- (٣٦٩) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رِبِيعَةَ، ^(١) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: أَقْبَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ^(٢) ابْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، ^(٣) زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى أَبِي الْجَهْمِ ابْنِ الْخَارِثِ ابْنِ الصُّمَّةِ الْأَنْصَارِيِّ ^(٤).

فَقَالَ أَبُو الْجَهْمِ: أَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ نَحْوِ بَنِي جَمَلٍ ^(٥)، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ، حَتَّى أَقْبَلَ عَلَى الْجِدَارِ فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ. ^(٦) ^(٧) [وصله البخاري ٣٣٧].

(١) قوله: (وروى الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة) هكذا وقع في صحيح مسلم من جميع الروايات منقطعاً بين مسلم والليث وهذا النوع يسمى معلقاً وقد تقدم في بيانه وإيضاح هذا الحديث وغيره مما في معناه في الفصول السابقة في مقدمة الكتاب. وذكرنا أن في صحيح مسلم أربعة عشر أو اثني عشر حديثاً منقطعاً هكذا وبيناهما والله أعلم.

(٢) قوله: (عبد الرحمن بن يسار) خطأ صريح وصوابه عبد الله بن يسار وهكذا رواه البخاري وأبو داود والنسائي وغيرهم على الصواب فقالوا: عبد الله بن يسار. قال القاضي عياض: ووقع في روايتنا صحيح مسلم من طريق السمرقندي عن الفارسي عن الجلودي عن عبد الله بن يسار على الصواب وهم أربعة أخوة: عبد الله وعبد الرحمن وعبد الملك وعطاء مولى ميمونة والله أعلم.

١١١- () وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَمْدَرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ، وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ هَكَذَا». وَضَرَبَ يَدَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، فَفَضَّ يَدَيْهِ ^(١) فَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفَّيَهُ.

(١) وقوله: (ففَضَّ يَدَيْهِ) قد احتج به من التيمم بالحجارة وما لا غبار عليه قالوا: إذ لو كان الغبار معتبراً لم يفض اليد: وأجاب الآخرون بأن المراد بالفض هنا تخفيف الغبار الكثير فإنه يستحب إذا حصل على اليد غبار كثير أن يخفف بحيث يبقى ما يعم العضو والله أعلم.

١١٢- () حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ)، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَكَمُ، عَنْ ذُرٍّ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِزَى ^(١)، عَنْ أَبِيهِ.

أَنَّ رَجُلًا أَتَى عُمَرَ فَقَالَ: إِنِّي اجْتَنَبْتُ فَلَمْ أَجِدْ مَاءً، فَقَالَ: لَا تُصَلِّ. فَقَالَ عُمَارٌ: أَمَا تَذْكُرُ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِذْ أَنَا وَأَنْتَ فِي سَرِيَّةٍ فَاجْتَنَبْنَا، فَلَمْ نَجِدْ مَاءً، فَأَمَّا أَنْتَ فَلَمْ تُصَلِّ، وَأَمَّا أَنَا فَتَمَكَّنْتُ فِي التَّرَابِ وَصَلَّيْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ يَدَيْكَ الْأَرْضَ، ثُمَّ تَتَفَخَّ، ثُمَّ تَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَكَ وَكَفَّيَكَ». فَقَالَ عُمَرُ: أَتَى اللَّهَ، يَا عُمَارُ قَالَ: إِنْ شِئْتَ لَمْ أَحَدْتُ بِهِ ^(٢).

قال الحكم: وَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِزَى عَنْ أَبِيهِ، مِثْلَ حَدِيثِ ذُرٍّ، قَالَ وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ عَنْ ذُرٍّ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ الَّذِي ذَكَرَ الْحَكَمُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَوَلِّكَ مَا تَوَلَّيْتُ. [أخرجه البخاري ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٢ و ٣٤٣].

(١) قوله: (عبد الرحمن بن أبزى) هو بفتح الهمزة وإسكان الباء الموحدة وبعدها زاي ثم ياء وعبد الرحمن صحابي.

(٢) قوله: (فقال عمر اتق الله تعالى يا عمار قال إن شئت لم أحدث به) معناه: قال عمر لعمار اتق الله تعالى فيما ترويه وتثبت فلعلك نسيت أو اشتبه عليك الأمر وأما قول عمار إن شئت لم أحدث به فمعناه- والله أعلم- إن رأيت المصلحة في إمساكي عن التحليل به راجحة على

(٣) قوله في حديث الليث هذا: (أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار

مولى ميمونة) هكذا هو في أصول صحيح مسلم قال أبو علي الغساني: وجميع المتكلمين على أسانيد مسلم.

(٤) قوله: (دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة) أما الصمة فبكسر الصاد المهملة وتشديد الميم وأما أبو الجهم فبفتح الجيم وبعدها هاء ساكنة هكذا هو في مسلم وهو غلط وصوابه ما وقع في صحيح البخاري وغيره أبو الجهم بضم الجيم وفتح الهاء وزيادة ياء هذا هو المشهور في كتب الأسماء وكنا ذكره مسلم في كتابه في أسماء الرجال والبخاري في تاريخه وأبو داود والنسائي وغيرهم وكل من ذكره من المصنفين في الأسماء والكنى وغيرهما واسم أبي الجهم عبد الله كنا سماه مسلم في كتاب الكنى وكنا سماه أيضاً غيره والله أعلم.

وأعلم أن أبا الجهم هذا هو المشهور أيضاً في حديث المرور بين يدي المصلي واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري البخاري وهو غير أبي الجهم المذكور في حديث الحمصة والانبجانية ذلك بفتح الجيم بغير ياء واسمه عامر بن حذيفة بن غام القرشي العدوي من بني عدى بن كعب وسنوضحه في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٥) هو بفتح الجيم والميم ورواية النسائي «بئر الجمال» بالالف واللام وهو موضع بقرب المدينة والله أعلم.

(٦) قوله: (أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جل فلقبه رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله ﷺ حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه وبليه ثم رد عليه السلام) هذا الحديث معمول على أنه ﷺ كان عادماً للماء حال التيمم فإن التيمم مع وجود الماء لا يجوز للقادر على استعماله ولا فرق بين أن يضيق وقت الصلاة وبين أن يتسع ولا فرق أيضاً بين صلاة الجنائزة والعيد وغيرهما. هذا مذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة ﷺ: يجوز أن يتيمم مع وجود الماء لصلاة الجنائزة والعيد إذا خاف فوتها. وحكى البغوي من أصحابنا عن بعض أصحابنا أنه إذا خاف فوت الفريضة لضيق الوقت صلاها بالتيمم ثم تروأ وقضاها والمعروف الأول والله أعلم.

(٧) وفي هذا الحديث: جواز التيمم بالجدار إذا كان عليه غبار وهذا جائز عندنا وعند الجمهور من السلف والخلف واحتج به من جواز التيمم بغير التراب. وأجاب الآخرون بأنه معمول على جدار عليه تراب. وفيه دليل على جواز التيمم للنوافل والفضائل كسجود التلاوة والشكر ومسح المصحف ونحوها كما يجوز للفرائض وهذا مذهب العلماء كافة إلا وجهاً شافياً منكراً لبعض أصحابنا أنه لا يجوز التيمم إلا للفريضة وليس هذا الوجه بشيء. فإن قيل: كيف تيمم بالجدار بغير إذن مالكة؟ فالجواب أنه معمول على أن هذا الجدار كان مباحاً أو مملوكاً كالأشخاص يعرفه فادل عليه النبي ﷺ وتيمم به لعلمه بأنه لا يكره مالكة ذلك ويجوز مثل هذا والحالة هذه لأحد الناس فالتيمم أولى والله أعلم.

١١٥- (٣٧٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنُ نَعْمَانَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الضَّحَّاكِ ابْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ.

عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا مَرَّ، وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَبُولُ،

فَسَلَّمَ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ. ^(١)

(١) قوله: (إن رجلاً مر ورسول الله ﷺ يبول فلم يرد عليه) فيه أن المسلم في هذا الحال لا يستحق جواباً وهذا متفق عليه قال أصحابنا: ويكره أن يسلم على المشتغل بقضاء حاجة البول والغائط فإن سلم عليه كره له رد السلام قالوا: أو يكره للقاعد على قضاء الحاجة أن يذكر الله تعالى بشيء من الأذكار قالوا: فلا يسبح ولا يهلل ولا يرد السلام ولا يثمت العاطس ولا يحمد الله تعالى إذا عطس ولا يقول مثل ما يقول المؤذن قالوا: وكذلك لا يأتي بشيء من هذه الأذكار في حال الجماع وإذا عطس في هذه الأحوال يحمد الله تعالى في نفسه ولا يحرك به لسانه وهذا الذي ذكرناه من كراهة الذكر في حال البول والجماع هو كراهة تنزيه لا تحريم فلا إثم على فاعله وكذلك يكره الكلام على قضاء الحاجة بأي نوع كان من أنواع الكلام ويستثنى من هذا كله موضع الضرورة وكما إذا رأى ضريراً يكاد أن يقع في بئر أو رأى حية أو عقرباً أو غير ذلك يقصد إنساناً أو نحو ذلك فإن الكلام في هذه المواضع ليس بمكروه بل هو واجب وهذا الذي ذكرناه من الكراهة في حال الاختيار هو مذهبنا ومذهب الأكثرين وحكاها ابن المنذر عن ابن عباس وعطاء وسعيد الجهني وعكرمة رضي الله عنهم. وحكي عن إبراهيم النخعي وابن سيرين أنهما قالاً: لا بأس به والله أعلم.

٢٩- باب الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ

١١٥- (٣٧١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) قَالَ: حُمَيْدٌ حَدَّثَنَا ^(١) (ح).

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ. ^(٢)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ فِي طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَهُوَ جُنُبٌ، فَانْسَلَّ فَلَنَبَّ فَاعْتَسَلَ، فَتَفَقَّهَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ: «إِن كُنْتَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟». قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقِيتَنِي وَأَنَا جُنُبٌ، فَكَرِهْتُ أَنْ أَجَالِسَكَ حَتَّى أَغْتَسِلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سُبْحَانَ اللَّهِ! ^(٣)» إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَنْجُسُ. ^(٤) (٥) (٦) [أخرجه البخاري ٢٨٣ و ٢٨٥].

(١) فقد يلتبس على بعض الناس قوله قال حميد حدثنا وليس فيه ما يوجب اللبس على من له أدنى اشتغال بهذا الفن. فإن أكثر ما فيه أنه قدم حميداً على حدثنا والغالب أنهم يقولون حدثنا حميد فقال هو حميد حدثنا ولا فرق بين تقديمه وتأخير في المعنى والله أعلم.

(٢) وأما قوله: (عن حميد عن أبي رافع) فهكذا هو في صحيح مسلم في جميع النسخ قال القاضي عياض: قال الإمام أبو عبد الله المازري: هذا الإسناد منقطع إنما يرويه حميد عن بكر بن عبد الله المزني عن أبي رافع هكذا أخرجه البخاري وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده وهذا كلام القاضي عن المازري. وكما أخرجه البخاري عن حميد عن بكر عن أبي رافع كذلك

وَأَيْلٍ.

أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم من الأئمة ولا يقدر هذا في أصل متن الحديث فإن المتن ثابت على كل حال من رواية أبي هريرة ومن رواية حذيفة والله أعلم.

(٣) وقد قدمنا في مواضع أن سبحان الله في هذا الموضع وشبهه يراد بها التعجب وبسطنا الكلام فيه في باب وجوب الغسل على المرأة إذا أنزلت المني.

(٤) يقال بضم الجيم وفتحها لغتان وفي ماضيه لغتان نجس ونجس بكسر الجيم وضمها فمن كسرهما في الماضي فتحها في المضارع ومن ضمها في الماضي ضمها في المضارع أيضاً وهذا قياس مطرد معروف عند أهل العربية إلا أحرفاً مستثناة من الكسور والله أعلم. وفيه قوله فانسل أي ذهب في خفية.

(٥) هذا الحديث أصل عظيم في طهارة المسلم حياً وميتاً فأما الحي فظاهر بإجماع المسلمين حتى الجنين إذا ألقت أمه وعليه رطوبة فرجها قال بعض أصحابنا: هو طاهر بإجماع المسلمين قال: ولا ينجس فيه الخلاف المعروف في نجاسة رطوبة فرج المرأة ولا الخلاف المذكور في كب أصحابنا في نجاسة ظاهر بيض الدجاج ونحوه فإن فيه وجهين بناء على رطوبة الفرج هذا حكم المسلم الحي. وأما الميت ففيه خلاف للعلماء وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما أنه طاهر ولهذا اغسل ولقوله ﷺ: (إن المسلم لا ينجس) وذكر البخاري في صحيحه عن ابن عباس تعليقاً «المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً» هذا حكم المسلم وأما الكافر فحكمه في الطهارة والنجاسة حكم المسلم. هذا مذهبنا ومذهب الجماهير من السلف والخلف.

وأما قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْمَشْرُكُونَ نَجِسٌ﴾ فالمراد نجاسة الاعتقاد والاستقذار وليس المراد أن أعضاءهم نجسة كنجاسة البول والغائط ونحوهما فإذا ثبت طهارة الأدمي مسلماً كان أو كافراً فعرقه ولعابه ودعمه طاهرات سواء كان محدثاً أو جنباً أو حائضاً أو نفساً وهذا كله بإجماع المسلمين كما قدمته في باب الحيض وكذلك الصبيان أبلانهم وثيابهم ولعابهم محمولة على الطهارة حتى يتيقن النجاسة فتجوز الصلاة في ثيابهم والأكل معهم من المائع إذا غمسوا أيديهم فيه ودلائل هذا كله من السنة والإجماع مشهورة والله أعلم.

(٦) وفي هذا الحديث استحباب احترام أهل الفضل وأن يوقروهم جلسهم ومصاحبهم فيكون على أكمل الهيئات وأحسن الصفات وقد استحسب العلماء لطالب العلم أن يحسن حاله في حال مجالسة شيخه فيكون متطهراً منتظفاً بإزالة الشعور المأمور بإزالتها وقص الأظفار وإزالة الروائح الكريهة والملابس المكروهة وغير ذلك فإن ذلك من إجلال العلم والعلماء والله أعلم.

وفي هذا الحديث أيضاً من الآداب أن العالم إذا رأى من تابعه أمراً يخاف عليه فيه خلاف الصواب سأل عنه وقال له صوابه وبين له حكمه والله أعلم.

١١٦- (٣٧٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ،^(١) قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي

عَنْ حُذَيْفَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَهُ وَهُوَ جُنُبٌ، فَحَاذَ عَنْهُ^(٢) فَأَغْتَسَلَ، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: كُنْتُ جُنُبًا، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجُسُ».

(١) هذا الإسناد كله كوفيون إلا أن حذيفة كان معظم مقامه بالمدائن.

(٢) وفيه قوله: (فحاذ عنه) أي مال وعدل وفيه أبو رافع عن أبي هريرة واسم أبي رافع نفع وفيه أبو وائل واسمه شقيق بن سلمة.

٣٠- باب ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فِي حَالِ الْجَنَابَةِ وَغَيْرِهَا

١١٧- (٣٧٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي رَاشِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ النَّبِيِّ،^(١) عَنْ عُرْوَةَ.

عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ.

(١) هو يفتح الباء الموحدة وكسر الهاء وتشديد الياء وهو لقب له واسمه عبد الله بن بشار قال يحيى بن معين وأبو علي الغساني وغيرهما: قالوا وهو مدعود في الطبقة الأولى من الكوفيين وكنيته أبو محمد وهو مولى مصعب بن الزبير والله أعلم.

(٢) هذا الحديث أصل في جواز ذكر الله تعالى بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد وشبهها من الأذكار وهذا جائز بإجماع المسلمين وإنما اختلف العلماء في جواز قراءة القرآن للجنب والحائض فالجمهور على تحريم القراءة عليهما جميعاً ولا فرق عندنا بين آية وبعض آية فإن الجميع يحرم ولو قال الجنب بسم الله أو الحمد لله ونحو ذلك إن قصد به القرآن حرم عليه وإن قصد به الذكر أو لم يقصد شيئاً لم يحرم. ويجوز للجنب والحائض أن يجريا القرآن على قلوبهما وأن ينظرا في المصحف ويستحب لهما إذا أرادا الاغتسال أن يقولوا بسم الله على قصد الذكر.

واعلم أنه يكره الذكر في حالة الجلوس على البول والغائط وفي حالة الجماع. وقد قدمنا بيان هذا قريباً في آخر باب التيمم وبيننا الحالة التي تستثنى منه وذكرنا هناك اختلاف العلماء في كراهته فعلى قول الجمهور أنه مكروه يكون الحديث مخصوصاً بما سوى هذه الأحوال ويكون معظم المقصود أنه ﷺ كان يذكر الله تعالى متطهراً ومحدثاً وجنباً وقائماً وقاعداً ومضطجعاً وماشياً والله أعلم.

٣١- باب جَوَازِ أَكْلِ الْمُحْدَثِ الطَّعَامِ

وَأَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّ الْوُضُوءَ لَيْسَ عَلَى الْفَوْرِ^(١)

(١) اعلم أن العلماء مجمعون على أن للمحدث أن يأكل ويشرب ويذكر الله سبحانه وتعالى ويقرأ القرآن ويجامع ولا كراهة في شيء من ذلك وقد تظاهرت على هذا كله دلائل السنة الصحيحة المشهورة مع إجماع

الامة. وقد قدمنا أن أصحابنا رحمهم الله تعالى اختلفوا في وقت وجوب الوضوء هل هو بخروج الحدث ويكون وجوباً موسعاً أم لا يجب إلا بالقيام إلى الصلاة؟ أم يجب بالخروج والقيام؟ فيه ثلاثة اوجه أصحها عندهم الثالث والله أعلم.

١١٨- (٣٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ.

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ، فَأَتَى بِطَعَامٍ، فَذَكَرُوا لَهُ الْوُضُوءَ فَقَالَ: «أَرِيدُ أَنْ أَصْلِيَ فَأَتَوَضَّأُ».

١١٩- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ.

سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ مِنَ الْغَائِطِ، وَاتَى بِطَعَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: أَلَا تَوَضَّأُ؟ فَقَالَ: «لَمْ أَصْلِيَ فَأَتَوَضَّأُ»^(١).

(١) قوله: (واتى بطعام فقيل له ألا توضحاً فقال لم أصلي فاتوضاً) أما لم فبكسر اللام وفتح الميم وأصلي بإثبات الياء في آخره وهو استفهام إنكار ومعناه: الوضوء يكون لمن أراد الصلاة وأنا لا أريد أن أصلي الآن والمراد بالوضوء الوضوء الشرعي وحمله القاضي عياض على الضوء اللغوي وجعل المراد غسل الكفين وحكى اختلاف العلماء في كراهته غسل الكفين قبل الطعام واستحبابه وحكى الكراهة عن مالك والثوري رحمهما الله تعالى والظاهر ما قدمناه أن المراد الوضوء الشرعي والله سبحانه وتعالى أعلم.

١٢٠- () وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّلَافِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ، مَوْلَى آلِ السَّائِبِ.

أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: ذَهَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْغَائِطِ، فَلَمَّا جَاءَ، قُدِّمَ لَهُ طَعَامٌ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تَوَضَّأُ؟ قَالَ: «لَمْ أَلِصَّلاةً».

١٢١- () وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبَّادٍ ابْنِ جَبَلَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ حُوَيْرِثٍ.

أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى حَاجَتَهُ مِنَ الْخَلَاءِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فَأَكَلَ وَلَمْ يَمْسُ ماءً.

قال: وزادني عمرو ابن دينار عن سعيد ابن الحويرث، أن النبي ﷺ قيل له: إنك لم توضحاً؟ قال: «ما لردت صلاة

فأتوضأ».

وَرَعَمَ عَمْرُو، أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ سَعِيدِ ابْنِ الْحُوَيْرِثِ.

٣٢ - باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاه

١٢٢- (٣٧٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَالَ يَحْيَى أَيْضاً: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ.

كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ.

عَنْ أَنَسٍ (فِي حَدِيثِ حَمَّادٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ،^(١) وَفِي حَدِيثِ هُشَيْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا دَخَلَ^(٢) الْكَنِيفَ) قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ^(٣) وَالْخَبَائِثِ». [إخرجه البخاري ١٤٢ و ٦٣٢٢].

(١) أما الخلاه فبفتح الخاء والماء والكيف بفتح الكاف وكسر النون والخلاء والكيف والمرحاض كلها موضع قضاء الحاجة.

(٢) وقوله (إذا دخل) معناه: إذا أراد الدخول وكذا جاء مصرحاً به في رواية البخاري قال: كان إذا أراد أن يدخل.

(٣) وأما الخبث فبضم الباء وإسكانها وهما وجهان مشهوران في رواية هذا الحديث ونقل القاضي عياض رحمه الله تعالى أن أكثر روايات الشيخ الإسكان وقد قال الإمام أبو سليمان الخطابي رحمه الله تعالى: الخبث بضم الباء جماعة الخبيث والخبائث جمع الخبيثة قال: يريد ذكران الشياطين وإناتهم قال: وعامة المحدثين يقولون الخبث بإسكان الباء وهو غلط والصواب الضم هذا كلام الخطابي وهذا الذي غلطهم فيه ليس بغلط ولا يصح إنكاره جواز الإسكان فإن الإسكان جائر على سبيل التخفيف كما يقال كتب ورسل وعنق وأذن ونظائر فكل هذا وما أشبهه جائر تسكينه بلا خلاف عند أهل العربية وهو باب معروف من أبواب التصريف لا يمكن إنكاره ولعل الخطابي أراد الإنكار على من يقول أصله الإسكان فإن كان أراد هذا فعبارته موهمة. وقد صرح جماعة من أهل المعرفة بأن الباء هنا ساكنة منهم الإمام أبو عبيد إمام هذا الفن والعملة فيه واختلفوا في معناه فقيل: هو الشر وقيل: الكفر وقيل: الخبث الشياطين والخبائث المعاصي قال ابن الأعرابي: الخبث في كلام العرب المكروه فإن كان من الكلام فهو الشتم وإن كان من الملل فهو الكفر وإن كان من الطعام فهو الحرام وإن كان من الشراب فهو الضار والله أعلم. وهذا الأدب مجتمع استحبابه ولا فرق فيه بين البنيان والصحراء والله أعلم.

١٢٢- () وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ ابْنِ حَرْبٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ)، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَقَالَ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

٣٣- باب الدليل على أن نوم الجالس

لا يتنقض الوضوء

١٢٣- (٣٧٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ
ابْنُ عَلِيٍّ (ح).

وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ قُرُوحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، كِلَاهُمَا عَنْ
عَبْدِ الْعَزِيزِ.

عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَجِي
لِرَجُلٍ ^(١) (وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ: وَنَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يُنَاجِي
الرَّجُلَ) فَمَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ. ^(٢)

(١) وأما قوله: (نجي لرجل) فمعناه: مسار له والمناجاة التحديث سرّاً
ويقال نجى رجلاً ونجى ورجال نجى بلفظ واحد قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَاهُ
نَجِيًّا﴾ وقال تعالى: ﴿خَلَصُوا نَجِيًّا﴾ والله أعلم.

(٢) وأما فقه الحديث ففيه جواز مناجاة الرجل بحضرة الجماعة وإنما
نهي عن ذلك بحضرة الواحد وفيه جواز الكلام بعد إقامة الصلاة لا سيما
في الأمور المهمة ولكنه مكروه في غير المهم وفيه تقديم الأهم فالأهم من
الأمور عند ازدحامها فإنه ﷺ إنما ناجاه بعد الإقامة في أمر مهم من أمور
الدين مصلحته راجعة على تقديم الصلاة وفيه أن نوم الجالس لا ينقض
الوضوء وهذه هي المسألة المقصودة بهذا الباب وقد اختلف العلماء فيها
على مذاهب:

أحدها أن النوم لا ينقض الوضوء على أي حال كان وهذا محكي عن
أبي موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وأبي مجلز وحيد الأعرج وشعبة.

والمذهب الثاني: أن النوم ينقض الوضوء بكل حال وهو مذهب
الحسن البصري والمزني وأبي عبيد القاسم بن سلام وإسحاق بن راهوية
وهو قول غريب للشافعي. قال ابن المنذر: وبه أقول قال: وروي معناه عن
ابن عباس وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم.

والمذهب الثالث: أن كثير النوم ينقض بكل حال وقليله لا ينقض
بحال وهذا مذهب الزهري وربيعة الأوزاعي ومالك وأحمد في إحدى
الروايتين عنه.

والمذهب الرابع: أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالراكن
والساجد والقائم والقاعد لا يتنقض وضوؤه سواء كان في الصلاة أو لم
يكن وإن نام مضطجعا أو مستلقيا على قفاه انتقض وهذا ذهب أبي
حنيفة ودادود وهو قول للشافعي غريب.

والمذهب الخامس: أنه لا ينقض إلا نوم الراكع والساجد روي هذا
عن أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى.

والمذهب السادس: أنه لا ينقض إلا نوم الساجد وروي أيضاً عن
أحمد ﷺ.

والمذهب السابع: أنه لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال وينقض

خارج الصلاة وهو قول ضعيف للشافعي رحمه الله تعالى.

والمذهب الثامن: أنه إذا نام جالساً: سناً مقعده من الأرض لم يتنقض
وإلا انتقض سواء قل أو كثر سواء كان في الصلاة أو خارجها وهذا
مذهب الشافعي. وعنده أن النوم ليس حدثاً في نفسه وإنما هو دليل على
خروج الريح فإذا نام غير ممكن المقعدة غلب على الظن خروج الريح
فجعل الشرع هذا الغالب كالحقق. وأما إذا كان ممكناً فلا يغلب على الظن
الخروج والأصل بقاء الطهارة وقد وردت أحاديث كثيرة في هذه المسألة
يستدل بها لهذه المذاهب وقد قررت الجمع بينها ووجه الدلالة منها في
شرح المذهب وليس مقصودي هنا الإطناب بل الإشارة إلى المقاصد والله
أعلم. وانفقوا على أن زوال العقل بالجنون والإغماء والسكر بالخمر أو
النبيذ أو البنج أو الدواء ينقض الوضوء سواء قل أو كثر سواء كان ممكن
المقعدة أو غير ممكنها.

قال أصحابنا: وكان من خصائص رسول الله ﷺ أنه لا يتنقض
وضوؤه بالنوم مضطجعا للحديث الصحيح عن ابن عباس قال: «نام
رسول الله ﷺ حتى سمعت غطيته ثم صلى ولم يتوضأ والله أعلم.

(فرع) قال الشافعي والأصحاب: لا ينقض الوضوء بالنعاس وهو
السنة قالوا وعلامة النوم أن فيه غلبة على العقل وسقوط حاسة البصر
وغيرها من الحواس وأما النعاس فلا يغلب على العقل وإنما تفتّر فيه
الحواس من غير سقوطها. ولو شك هل نام ممكن المقعدة من الأرض أم
لا لم ينقض وضوؤه ويستحب أن يتوضأ ولو نام جالساً ثم زالت إتيانه أو
إحداهما عن الأرض فإن زالت قبل الانتباه انتقض وضوؤه لأنه مضى
عليه لحظة وهو نائم غير ممكن المقعدة وإن زالت بعد الانتباه أو معه أو
شك في وقت زوالها لم ينقض وضوؤه ولو نام ممكناً مقعده من الأرض
مستنداً إلى حائط أو غيره لم ينقض وضوؤه سواء كانت بحيث لو رفع
الحائط لسقط أو لم يكن ولو نام محتجاً ففيه ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها:
لا يتنقض كالترجيع. والثاني: يتنقض كالضطجع. والثالث: إن كان غيب
البدن بحيث لا تطبق إتيانه على الأرض انتقض وإن كان اللحم البدن بحيث
ينطبقان لم ينقض والله أعلم. بالصواب وله الحمد والنعمة وبه التوفيق
والعصمة.

١٢٤- () حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبِي،
حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ.

سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ وَالنَّبِيُّ ﷺ
يُنَاجِي رَجُلًا، فَلَمْ يَزَلْ يُنَاجِيهِ حَتَّى نَامَ أَصْحَابُهُ، ثُمَّ جَاءَ
فَصَلَّى بِهِمْ. [أخرجه البخاري ٦٤٢ و٦٧٩].

١٢٥- () وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ، حَدَّثَنَا
خَالِدٌ (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ)، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَنَسًا ^(١) يَقُولُ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
يَنَامُونَ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ، قَالَ: قُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنْ
أَنَسٍ؟ قَالَ: إِي وَاللَّهِ! ^(٢)

(١) فيه قول مسلم: (وحدثنا شيان بن فروخ حدثنا عبد الوارث عن عبد العزيز عن أنس قال أقيمت الصلاة ورسول الله ﷺ يَنَاجِي الرجل) وفي رواية: (نَحِي لرجل فما قام إلى الصلاة حتى نام القوم) قال مسلم: (حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة عن عبد العزيز بن صهيب سمع أنس بن مالك ؓ: أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يَنَاجِي رجلاً فلم يزل يَنَاجِيه حتى نام أصحابه ثم جاء فضلى بهم) قال مسلم: (وحدثنا يحيى بن حبيب الخارثي حدثنا خالد وهو ابن الحارث حدثنا شعبة عن قتادة قال سمعت أنساً يقول كان أصحاب رسول الله ﷺ ينامون ثم يصلون ولا يتوضئون قال قلت سمعته من أنس قال إي والله) هذه الأسانيد الثلاثة رجالها بصريون كلهم وقد قدمنا مرات أن شعبة واسطي بصري وقد قدمنا بيان كون فروخ والد شيان لا يتصرف للعجمة وقد قدمنا بيان الفائدة في قوله وهو ابن الحارث وأوضحنا ذلك في الفصول المتقدمة وفي مواضع بعدها.

(٢) وأما قوله: (قلت سمعته من أنس قال إي والله مع أنه قال أولاً سمعت أنساً) فأراد به الاستثبات فإن قتادة ؓ كان من المدلسين وكان شعبة رحمه الله تعالى عليه من أشد الناس ذمًا للتدليس وكان يقول: الزنا أهون من التدليس وقد تقرر أن المدلس إذا قال: عن لا يحتج به وإذا قال سمعت احتج به على المذهب الصحيح المختار فأراد شعبة رحمه الله تعالى الاستثبات من قتادة في لفظ السماع والظاهر أن قتادة علم ذلك من حال شعبة ولهذا حلف بالله تعالى والله أعلم.

١٢٦- () حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ ابْنُ صَخْرٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا حَبَّان، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِتٍ.

عَنْ أَنَسٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَقِيمَتِ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، فَقَالَ رَجُلٌ: لِي حَاجَةٌ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ يُنَاجِيهِ، حَتَّى نَامَ الْقَوْمُ، (أَوْ بَعْضُ الْقَوْمِ) ثُمَّ صَلُّوا. [أخرجه البخاري ٦٤٣].